بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

# مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (٢٤٠) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه

دراسة ميدانية

***The Extent of Palestinian Auditors' Compliance of International Auditing Standards No. 240 Concerning Auditors' Responsibility for Detecting and Preventing Fraud: An Empirical Study***

إعداد:

معاذ عبد الكريم ابوالرب

إشراف الأستاذ الدكتور:

منذر طلال مومني

٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

# مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه

دراسة ميدانية

# *The Extent of Palestinian Auditors' Compliance of International Auditing Standards No. 240 Concerning Auditors' Responsibility for Detecting and Preventing Fraud:An Empirical Study*

مقدمة من الطالب: معاذ عبد الكريم ابوالرب

بكالوريوس محاسبة- الجامعة العربية الأمريكية – فلسطين – 2005

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة – جامعة اليرموك

| أعضاء لجنة المناقشة: | | التوقيع |
|---|---|---|
| الأستاذ الدكتور منذر طلال المومني | مشرفاً و رئيساً | ---------- |
| الأستاذ الدكتور تركي راجي الحمود | عضو | ---------- |
| الدكتور جمال إبراهيم البدور | عضو | ---------- |
| الدكتور توفيق حسن عبد الجليل | عضو | ---------- |

2007 / 12 / 27 م

# إهداء

إلى المصباح الذي ما نضب زيته يوما حبا وعطاء... إلى القدوة الذي كحل حدائق علمي بالنرجس والنعناع...والدي الحبيب...

إلى التي تتدفق بين يديها ينابيع المحبة والحنان... إلى من استسمح خاطرها على تلك الليالي التي أمضيتها طلبا لراحتي... والدتي الحنون...

إلى من يحملني الشوق إلى مسامرتهم حول المواقد الدافئات، تنقش بسماتهم الفرح، وتفتح ضحكتهم شبابيك القلب... أخوتي وأخواتي الأعزاء...

إلى من كانوا دعائم نجاحي ورفاق دربي، إلى من أحبهم كثيرا ... الأقارب والأصدقاء...

إلى فلسطين معلقة على صبّار القلب تنبض بدماء الشهداء... إليها وهي ترتب الذاكرة وتعيد هندسة الزمان فيهدم نرجسها قلاع الظلم...

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

معاذ

## شكر وتقدير...

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الكريم، سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد،

يقول سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله". فمن واجبي أولا أن أتوجه إلى خالق الكون والإنسان بشكري الجزيل؛ على ما أولاني به من نعمه حتى تدوم، ففي شكر النعمة دوامها. هذا وإنني أتوجه بشكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور منذر المومني لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، حيث تابع بكل أمانة وإخلاص تفاصيل العمل بها، وكان لملاحظاته وتوجيهاته أكبر الأثر في إعداد هذه الرسالة بالشكل الحالي، فجزاه الله عني خير جزاء.

كما إنني أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المتمثلة بالأستاذ الدكتور تركي الحمود والدكتور جمال البدور و الدكتور توفيق عبد الجليل لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، و إبداء ملاحظاتهم القيمة تجاهها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ جمال أبوالرب الذي لم يتوان عن مساعدتي في التدقيق اللغوي والنحوي للرسالة، و أخيراً أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد محمد عرفات نائب رئيس جمعية المدققين الفلسطينيين، حيث قدّم النصح والإرشاد فيما يتعلق باستبانة الدراسة، وأشكر السادة مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين لحسن تعاونهم في تعبئة وإجابة استبانة الدراسة التي تم توزيعها عليهم، وإلى كل من ساهم في إتمام هذه الدراسة وإبداء الملاحظات عليها.

**الباحث**

فهرس المحتويات

## قائمة الجداول

## قائمة الملاحق

# ملخص الدراسة

**إبوالرب، معاذ عبد الكريم. "مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه: دراسة ميدانيـــة". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007 بإشراف الأستاذ الدكتور منذر طــلال مومني.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على وجهة نظر المدققين حول مسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش في فلسطين، ومدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيقها على مجتمع إحصائي من مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، الذين بلغ عددهم (180) مدققا، وقد قام الباحث باختيار عينة شملت جميع المدققين المرخصين والذين يعملون في مكاتب التدقيق الموجودة في الضفة الغربية التي أمكن الوصول إليها، حيث تم توزيع (104) استبانات، شملت (81) مكتبا تمكن الباحث من الوصول إليها، وتم استرداد (86) استبانه بمعدل استجابة بلغ (47.8%) من مجتمع الدراسة الإحصائي.

وقد أظهرت النتائج بأن هناك إدراكا لدى مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ بنسبة (70.2%)، وأظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العينة فيما يتعلق بادراك المدققين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ حسب المتغيرات الديموغرافية للعينة، وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فيما يتعلق بالمؤهل الأكاديمي، وقد أشارت نتائج الاختبار البعدي (Tukey) إلى أن هذه الفروقات كانت لصالح المدققين حملة الشهادات العليا بالمقابل مع حملة البكالوريوس والدبلوم، كما بينت النتائج كذلك أن مدققي الحسابات في فلسطين يلتزمون بمعيار التدقيق الدولي رقم

(240)، حيث بلغت نسبة الالتزام من وجهة نظر مدققي الحسابات عينة الدراسة (80.8%)، وأشارت نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العينة فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240)، بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية.

**كلمات مفتاحيه:** الغش، الخطأ، معايير التدقيق الدولية، معيار التدقيق الدولي رقم 240، المحاسبة، التدقيق، مدققي الحسابات، فلسطين.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

المقدمـة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

محددات الدراسة

التعريفات الإجرائية

خطة الدراسة

## المقدمة:

أصبحت مهنة تدقيق الحسابات مهنة مستقرة معترفا بها، يقوم بممارستها أخصائيون ذو خبرة ومعرفة عالية، وذلك نتيجة للتطورات المستمرة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية. وترتب على تزايد الإهتمام بمهنة التدقيق تطور طبيعة دور مدقق الحسابات المتمثل في إعطاء رأيه حول عدالة البيانات المالية. وبات حجم المسؤولية القانونية الملقاه على عاتق مدقق الحسابات يتعاظم بشكل ملحوظ في ظل تزايد حوادث الغش والاحتيال في السنوات الأخيرة، وترتب على تغير النظرة صوب مهنة تدقيق الحسابات ودور مدقق الحسابات توسيع دائرة الواجبات الملقاه على عاتق المدققين والتي لم تعد تقتصر على إبداء الرأي حول الوضع المالي للشركات، بل تجاوزتها ليكون لها دور حاسم في كشف الغش والحد منه، وفحص نظام الضبط الداخلي والمحاسبي لهذه الشركات. وقد ساهمت هذه الواجبات في زيادة أهمية الدور المرتبط بالمدققين الخارجيين، خصوصا فيما يتعلق باكتشاف الاحتيال والخطأ (Patterson & Noel, 2003).

ولما كان مدقق الحسابات المستقل هو الشخص المسؤول عن مراجعة القوائم المالية للشركات، بهدف إصدار تقرير يبين فيه رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية الواردة في تلك القوائم تمثل بعدالة المركز المالي لها أم لا، ولما كان من المستحيل أن تعبر القوائم المالية عن حقيقة الوضع المالي لتلك الشركات في حال احتوائها على اختلاسات واخطاء جوهرية، فإن الضرورة تحتم وجود معيار يساعد المدقق على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، ولذلك جاء معيار التدقيق الدولي رقم (240)، ليعالج مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، حيث حدد هذا

المعيار الإجراءات اللازمة لإكتشاف الغش، كذلك الإجراءات اللازمة للإبلاغ عنه للجهات المستفيدة (International standard on Auditing ISA No.240 ,2007).

وعموما فأنه لا يجب خلط معايير التدقيق بإجراءاتها، فمعايير التدقيق هي المبادئ الأساسية التي تحكم طبيعة ومدى التحقق اللازم في كل فحص. أما إجراءات التدقيق فهي تمثل الخطوات التفصيلية التي تكوّن وظيفة الفحص. كما أنه من غير الممكن وضع معيار واحد لإجراءات الفحص، حيث أن طبيعة السجلات المحاسبية، ونوعية الرقابة الداخلية المطبقة والظروف الأخرى، تختلف من مدقق لأخر، مما يلزم المدقق على إستخدام إجراءات تتناسب وكل حالة، وبالتالي فإن معايير التدقيق يجب ألا تتغير من حالة فحص إلى أخرى، بعكس الإجراءات التي تتغير لتلائم كل ظرف (الصحن وآخرون، 2000، ص117،116).

وتحاول هذه الدراسة فحص مدى التزام المدقق الخارجي الفلسطيني بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، كما إن الدراسة تفحص مدى إدراك مكاتب التدقيق العاملة في فلسطين لأهمية إتباع وتطبيق الإجراءات المناسبة لكشف الغش والخطأ، واختبار فيما إذا كان هنالك اختلافات في درجة إتباع وتطبيق مكاتب التدقيق العاملة في فلسطين للإجراءات المناسبة لكشف الغش والخطأ باختلاف عدد سنوات عمل المكتب، وعدد المدققين المرخصين في كل مكتب، ونوع الإجازة، ومدى ارتباط المكتب بمكتب عالمي.

## مشكلة الدراسة:

حدد معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، مجموعة من المؤشرات والإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار لاكتشاف الغش والخطأ والحد منه (ISA No. 240, 2007)، وبالتالي تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين بتطبيق هذا المعيار. ويحاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

**أولا:** هل يدرك مدقّقو الحسابات القانونيين في فلسطين مسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش.

**ثانيا:** هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين، تعود لاختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بإدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش.

**ثالثا:** هل يلتزم مدقّقو الحسابات في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ ومنعه.

**رابعا:** هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين، تعود لاختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240)، والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ ومنعه.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

أولا: التعرف على وجهة نظر المدققين الخارجيين في فلسطين حول مسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش في الشركات الفلسطينية.

**ثانيا:** التعرف فيما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بإدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش.

**ثالثا:** التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ ومنعه.

**رابعا:** التعرف فيما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240)، والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه.

## أهمية الدراسة:

يزداد الضغط في عالم اليوم بشكل واسع على مهنة التدقيق من سائر الأطراف، كالمالكين والمحللين الماليين، والإدارة، والجهات الحكومية، والصحافة، والجمهور العام وغيرها من الأطراف، وذلك من أجل الحصول على قوائم مالية دقيقة وموثوقة يمكن الإعتماد عليها في صنع القرارات الإقتصادية. لذلك فإن موضوع هذه الدراسة يعتبر على قدر كبير من الأهمية ليس للمدققين فحسب، بل أيضا لجميع الأطراف ذات العلاقة من المستثمرين، والمقرضين، والموردين، والعملاء، والإدارة وغيرهم، حيث تتأثر مصالحها بأي فعل من أفعال الاحتيال والخطأ. وأن اكتشاف حالات الغش والخطأ في الوقت المناسب يساعد إدارة الشركة على اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتدارك الأمر قبل فوات الأوان. وكثيرا ما أدى عدم اكتشاف الغش في الوقت المناسب إلى إفلاس الشركة، وبالتالي ينعكس سلبا على مجمل الاقتصاد الوطني للدولة.

ويلعب المدقق دورا بارزا في الإشارة إلى وجود حالات غش واختلاس قد تؤثر على الشركة، فقد شهد العالم إفلاس كبرى الشركات الأمريكية العملاقة بسبب فشل شركات التدقيق في الكشف عن حالات الاختلاس، ومن هذه الشركات شركة Enron للطاقة عام 2001، وشركة WorldCom للاتصالات عام 2002، وغيرها من الشركات (Whittington and Pany, 2004, p.9).

ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على أهمية دور المدقق الخارجي في كشف حالات الغش والخطأ، وذلك من خلال إتباع الإجراءات الضرورية التي تساعده في كشف الغش والخطأ، وأيضا إبداء رأيه بكل صدق وموضوعية وشفافية بعيدا عن أي مؤثرات خارجية. وتتميز هذه الدراسة كونها الأولى في فلسطين حسب علم الباحث التي ستتناول موضوع الغش والخطأ من وجهة نظر مكاتب التدقيق العاملة في فلسطين، حيث لم تتوفر أية دراسات في البيئة الفلسطينية حول هذا الموضوع، علما بأن هناك دراسات عربية وأجنبية تناولت هذه القضية.

**محددات الدراسة**

هناك بعض المحددات التي واجهت الباحث عند قيامه بإجراء الدراسة ويمكن إيجازها بما يلي:

1- عدم شمول قطاع غزة بالدراسة، نظرا لعدم سماح قوات الاحتلال من الوصول إلى القطاع، الأمر الذي يمنع من شموله فيها.

2- اعتمدت الدراسة الحالية على استبانه لجمع البيانات اللازمة، وبالتالي هناك احتمالية أن تخضع هذه البيانات إلى العديد من المشاكل الناتجة عن استخدام هذه الوسيلة، ولعل أهمها أن

يعطي المستجيب إجابة غير دقيقة، أو عدم التعامل بجدية وموضوعية من قبله أثناء إجابة الاستبيان.

**التعريفات الإجرائية**

1- التدقيق (Auditing): " هو عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن البيانات المحاسبية لتحديد مدى توافقها مع المعايير المحددة مسبقا، والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل عن إدارة الشركة" (Arens, et. al., 2003, p.11).

2- مسؤولية المدقق (Auditor Responsibility): وهي تخطيط، وانجاز عملية التدقيق للوصول إلى تأكيد معقول لاكتشاف التحريفات الجوهرية المحتملة في ضوء الأهمية النسبية في القوائم المالية، سواء أكانت هذه التحريفات قد نتجت عن طريق الغش، أو عن طريق الخطأ (Arens, et. al., 2003, p.138).

3- المدقق الخارجي (External Auditor): "هو محاسب قانوني مؤهل يقوم بمزاولة مهنة المحاسبة، والتدقيق في مكتبه لحسابه الخاص، ويقوم بتأدية خدمات التدقيق بالإضافة إلى خدمات أخرى لعملائه: (الإستشارات الضريبية وخدمات الإستشارات الإدارية)" (لطفي، 2006، ص38).

كما جاء في نصوص قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات، تعريف المدقق المزاول بأنه: "المدقق الحاصل على رخصة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات والمتفرغ للعمل بها سواء لحسابه الخاص أو لدى الغير"(قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات، 2004).

4- الخطأ (Error): "هو عبارة عن تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية. وهي غالبا ما ترتكب نتيجة لجهل كتبة إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية

المتعارف عليها، وبالتصنيف المحاسبي السليم. وترتكب أيضا نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية"(الصحن وزملاؤه، 2000، ص55).

5- الغش (Fraud): "هو تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف أخر أو تحميله بما يزيد عن التزاماته، أو الحصول على أصول وممتلكات المنشأة لاستخدامها في الأعمال الخاصة، أو التحريف المتعمد للمعلومات المالية من قبل موظفي الشركة أو طرف ثالث" (جمعة، 2000، ص34).

**خطة الدراسة**

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول، حيث تم التطرق بالفصل الأول إلى مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمحددات التي واجهت الدراسة. أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى الإطار النظري للدراسة من حيث تعريف تدقيق الحسابات والحديث عن مهنة التدقيق في فلسطين، كما تطرق إلى تحديد مفهوم كل من الغش والخطأ، وواجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات في القانون الفلسطيني، ومؤشرات حدوث الغش والخطأ، وما هي الإجراءات الواجبات إتباعها في حال وجود غش أو خطأ، وكذلك التقرير عن الغش والخطأ.

وعرض الفصل الثالث بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى عرض فرضيات الدراسة، وبيّن الفصل الرابع المنهجية التي اتبعت لتحقيق أهداف الدراسة من خلال بيان مجتمع وعينة الدراسة من مدققي الحسابات، وكما تم الإشارة إلى مصادر البيانات والأساليب الإحصائية التي استخدمت لتحقيق أهداف الدراسة.

وأظهر الفصل الخامس تحليل البيانات ومناقشة النتائج، في ضوء فرضيات وأهـداف الدراسة التي تم تحديدها. وأشتمل الفصل السادس على عرض أهـم النتـائج والاسـتنتاجات والتوصيات.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري

مقدمة

تعريف تدقيق الحسابات

أهمية تدقيق الحسابات

مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين

الإطار التشريعي والقانوني لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين

قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 9 لسنة 2004

حقوق وواجبات المدقق في القانون الفلسطيني

مسؤولية المدقق في القانون الفلسطيني

مفهوم الخطأ، والغش

التطور التاريخي لمسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش

مؤشرات وجود الغش والخطأ

مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ

الإجراءات الواجب إتباعها في حالة وجود مؤشر على وجود غش أو خطأ

التقرير عن الغش والخطأ

# الإطار النظري

## مقدمة

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر وارد يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات، وتنقلها بين أيدي كثيرة وصولا إلى إصدار القوائم المالية النهائية (عبدالله، 2004)، كما أن احتمالية وقوع تلاعب أو غش في البيانات المحاسبية بإحدى هذه المراحل المتعددة التي تمر بها ليس ببعيد. ولإكتشاف ما بها من أخطاء أو غش يتم عن طريق فحص هذه البيانات وتدقيقها بواسطة مدقق خارجي أو مدقق داخلي. ومما يساعد المدقق على كشف الأخطاء أو الغش هو المامه بأسباب إرتكابها، وتفهمه لطبيعتها وأنواعها ومواطنها، وطرق تصحيحها ( الخطيب والرفاعي، 1998).

بناء على ما تقدم، وحتى يقوم المدقق بعمله بصورة مناسبة، لا بد أن تكون هناك مجموعة من المعايير التي تحكم عمله، لذلك جاء معيار التدقيق الدولي رقم (240) ليعالج مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، حيث حدد هذا المعيار الإجراءات اللازمة لإكتشاف الأخطاء والغش، كذلك الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش والخطأ للجهات المستفيدة. وتم في هذا الفصل التطرّق إلى تعريف تدقيق الحسابات وأهميته، والحديث عن نشأة وتطور مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، بالإضافة إلى أهم التشريعات المنظمة لها. وأيضا تم التطرق إلى تحديد مفهوم كل من الغش والخطأ، وتحديد بعض مؤشرات حدوثهما، وكذلك الحديث عن نطاق مسؤولية المدقق في كشف الغش والخطأ، والتبليغ عنه من خلال التطرق إلى أهم التشريعات والإجراءات المتعلقة بمعيار التدقيق الدولي رقم 240.

## تعريف تدقيق الحسابات:

يعتبر تدقيق الحسابات علم وممارسة تطبيقية، وهناك تعريفات عديدة لتدقيق الحسابات تم أخذها من عدة وجهات نظر حسب طبيعة ووظائف تدقيق الحسابات، فمنهم من عرفه من وجهة نظر علمية، ومنهم من عرفه من وجهة نظر تطبيقية.

وعرف التدقيق من الناحية العلمية، بما يلي:

" التدقيق هو عبارة عن عملية جمع وتقييم الأدلة عن البيانات المحاسبية لتحديد مدى توافقها مع المعايير المحددة مسبقا، والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل عن إدارة الشركة" (Arens, et. al., 2003, p.11).

نستنتج من التعريف السابق، أن التدقيق علم له مبادئ وقواعد متعارف عليها تفرض على أصحاب هذه المهنة الالتزام بها. ويحتوي التدقيق على الوسائل والإجراءات التي تنظم عمل مدقق الحسابات في سبيل الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع، وبالتالي إصدار تقريره لإعطاء رأيه حول عدالة البيانات المالية ( الصبان، 2001).

وعرّف التدقيق من الناحية التطبيقية بما يلي:

" التدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات، والمستندات، والحسابات، والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق، فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشرع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة" (عبدالله، 2004، ص13).

وبالتالي فإن عملية التدقيق تشمل ( الخطيب والرفاعي،1998 ، ص10):

1. "الفحص (Examination): التأكد من صحة قياس العمليات التي تـم تـسجيلها وتحليلهـا وتبويبها".

2. " التحقق (Verification): وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سـليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة".

3. " التقرير (Reporting): بلورة نتائج الفحص والتحقيق واثباتهـا بتقريـر مكتـوب يقـدم لمستخدمي القوائم المالية" .

ويمكننا القول بناء على التعريف السابق، أن فحص القوائم المالية لمنـشأة، أو لهيئـة عامة أو خاصة، يتم عن طريق مدقق حسابات مستقل. ويتكون التدقيق مـن تقـصي وبحـث السجلات المحاسبية وغيرها من القرائن التي تؤيد القوائم المالية، ويمتد ذلـك ليـشمل فحـص الوثائق، ومعاينة الأصول، وعمل استقصاءات داخل وخارج المنشأة، بالإضافة إلى اجـراءات التدقيق الأخرى، والتي يسعى مدقق الحسابات إلى جمعها لتقرير ما إذا كانت القـوائم الماليـة تعطي صورة عادلة عن المركز المالي للمنشأة، ونتائج عملياتها خلال الفترة التي تتم فيها عملية التدقيق ( الصبان، 2001).

### أهمية تدقيق الحسابات

تنبع أهمية تدقيق الحسابات من كونها تخدم الإقتصاد القومي بصفة عامة، حيث أنهـا تساهم في عملية التنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي عن طريق لفت الإنتباه إلى نقاط الضعف في المنشئات للقيام بالتصحيح المبكر لها. وتنبع أهمية تدقيق الحسابات أيضا من كونها وسيلة لا غاية، فهي تخدم جهات عديدة مختلفة داخلية وخارجية التي تعتمد اعتمادا كبيرا علـى القـوائم

المالية المدقّقة في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها(عبدالله، 2004)، ويمكن تلخيص تلك الجهات وأهمية التدقيق لكل منها فيما يلي:

_ إدارة المشروع، من خلال فحص الأنظمة الإدارية والمالية.

_ ملاك المشروع، لتأكيد حماية أموال الوحدة الإقتصادية من الأخطاء والغش والتزوير.

_ المستثمرين، من خلال زيادة ثقة المستثمرين بالمنشأة.

_ الهيئات الحكومية المختصة، كسلطات الضرائب ودوائر الإحصاء والتخطيط، لتأكيد حماية أموال الدولة من الأخطاء والاحتيال.

_ جهات عديدة أخرى، مثل الدائنين والمقرضين، والموظفين والمحللين الماليين والإقتصاديين وغيرهم، وذلك من أجل الحصول على قوائم مالية دقيقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات الاقتصادية.

_ المجتمع بشكل عام، بتقديم المعلومات عن أداء الشركة وأنشطتها المختلفة من خلال الإقرار والإفصاح الإجتماعي استنادا الى مفهوم المسؤولية الإجتماعية، والذي له دور هام في تخصيص الموارد المتاحة بأفضل كفاية ممكنة (الخطيب والرفاعي، 1998).

**مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين**

تعود بدايات مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين إلى العام 1919، حيث طبقت في تلك الفترة تشريعات مهنية متقدمة مستمدة من قانون الشركات البريطاني، حيث كانت فلسطين خاضعة في تلك الفترة للإنتداب البريطاني، وقد كانت بريطانيا في ذلك الوقت الدولة الرائدة في تطوير مهنة تدقيق الحسابات في العالم (عبدالله، 2004)، وقد بينت تلك التشريعات حقوق وواجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات. وكان الترخيص، بمزاولة المهنة يتم من قبل هيئة أو

معهد معترف به أو عن طريق ترخيص من الحكومة. ولم تسمح تلـك التـشريعات لمـديري وموظفي الشركات بأن يمارسوا مهنة التدقيق، واشترطت تلك القوانين أيضاً حصر تعيين مدقق الحسابات بالهيئة العامة للمساهمين. وبينت أن لمدقق الحسابات الحق في الاطلاع في أي وقت على دفاتر الشركة ووثائقها، وحق طلب الإيضاحات والمعلومات التي يراها ضرورية لعملـه، وبالمقابل يتوجب عليه تقديم تقرير للمساهمين يبيّن فيه مـدى حـصوله علـى الإيـضاحات والمعلومات التي طلبها وإبداء رأيه عن مدى تصوير القوائم المالية لوضع الشركة المالي (عبد الكريم، 1994).

وقد أبقى قانون الشركات الفلسطيني (Palestinian Companies Ordinance) رقم 18 لسنة 1929 على نفس تلك التشريعات؛ حيث تعرضت المادة 105 إلى وجوب تعيين مدققي الحسابات، وتحديد نطاق مسؤوليتهم، وقد استمر العمل بـه حتـى العـام 1948 (سيـسالم وآخرون، 1995 ). وكانت مهنة التدقيق في فترة الانتداب متركّزة في فلسطين، وبالـذات فـي المدن الرئيسية لا سيما القدس، حيث كانت شركة سابا وشركاهم مـن أقـدم مكاتـب تـدقيق الحسابات في العالم العربي، والتي أسست في القدس، وانتقلت بعد ذلك إلى عمان فـي أعقـاب حرب 1948، وشركة جورج أسعد خضر، ومكاتب تدقيق أخرى (عبدالله، 2004).

واستمر بعد ذلك تطبيق القانون في المملكة الأردنية الهاشمية حتـى صـدور قـانون الشركات المؤقت رقم 12 لسنة 1964 (كانت الضفة الغربية من فلسطين جزء مـن المملكـة الأردنية الهاشمية وقطاع غزة جزء من مصر) والذي بدوره نوه إلى أن تكون القوائم الماليـة للشركات بصورها المختلفة مدققة من قبل مدقق حسابات قانوني. وصدر في تلك الفتـرة فـي المملكة قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 10 لسنة 1961، والذي جدّد بالأردن بقـانون

رقم 32 لسنة 1985 (عبدالله، 2004)، بينما ظل القانون نافذا في الضفة الغربية بعد الإحتلال الإسرائيلي عام 1967، واستمر العمل به إلى أن جدّد بقانون رقم 9 لسنة 2004.

وقد عمد الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 إلى إنشاء ديوان المحاسبة التابع للإدارة المدنية، والذي من مهامه تدقيق المؤسسات التابعة للإدارة المدنية في جميع القطاعات، ورفع التقارير إلى الضابط المسؤول. وقد كان جميع موظفيه من مواطني الضفة الغربية، وقد تكونت فيه لجنة تشرف على منح رخص مزاولة مهنة تدقيق الحسابات بموجب القانون رقم 10 لسنة 1961، والذي كان ساري المفعول قبل حرب حزيران عام 1967. وبعد قدوم السلطة الفلسطينية تم نقل صلاحيات ديوان المحاسبة إلى هيئة الرقابة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي جسم مستقل تماما لا يتبع أي وزارة، وظيفته التدقيق المالي والإداري، والقيام بأي مسؤوليات أخرى تسند إليه في مجال الرقابة والتدقيق المالي والإداري في وزارات السلطة المختلفة ومؤسساتها، والتي أبقت على استخدام قانون رقم 10 لسنة 1961، وتولت وظيفة الإشراف على تدقيق مؤسسات السلطة ووزاراتها والأجهزة التابعة لها، وتقديم التقارير إلى رئيس هيئة الرقابة العامة. وبتاريخ 1997/1/15 تم اعتماد تطبيق قانون رقم 10 لسنة 1961 في قطاع غزة، لكن هذا القانون تم الغاءه ليحل محله قانون مزاولة المهنة رقم 9 لسنة 2004.

وتقوم هيئة الرقابة العامة بتحويل رخصة مدقق الحسابات القانوني الأمريكية (Certified Public Accountant's (CPA)) والبريطانية (Chartered Accountant's(CA)) إلى رخصة فلسطينية، وتمنح رخصة مدقق حسابات قانوني للحاصلين على لقب محاسب قانوني عربي (Arab Certified Public Accountant's (ACPA)) من المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. على انه يجب على المتقدم للحصول على رخصة مزاولة

المهنة أن يقرن ذلك مع سنة تدريب على الأقل لدى مكتب مدقق حسابات قانوني، للتأكد من أن المدقق قد ألم بالقوانين السارية في فلسطين (نيروخ، 2000).

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، فقد تم تأسيس جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية في العام 1966 باسم جمعية المحاسبين القانونيين الفلسطينية لكي تكون الجسم الذي يوحد المحاسبين القانونيين في فلسطين الذين تم ترخيصهم بموجب القانون الأردني رقم 10 لسنة 1961، ولم تسجل كجمعية حتى العام 1997، حيث نالت ذلك بتسجيلها في وزارة الداخلية الفلسطينية بعد أن فشلت محاولاتها المتكررة في عهد الإحتلال، ويسجل في عضويتها مدققي الحسابات المرخصين بموجب قانون رقم 9 لسنة 2004. كما تم إيجاد فرع لها في قطاع غزة وانضم إلى الجمعية عدد من المدققين من أبناء القطاع (قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9)، 2004).

## الإطار التشريعي والقانوني لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين

تنظمت مهنة التدقيق في فلسطين بشكل نسبي من خلال عدد من القوانين، والتي تغطي هدف التدقيق، وتعمل على ترخيص المدققين لمزاولة المهنة، وتلبية متطلبات دائرة ضريبة الدخل، وأهم هذه القوانين: قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 9 لسنة 2004 والذي نظم الشروط والإجراءات التي يجب إتباعها في منح إجازات مزاولة المهنة.

### قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 9 لسنة 2004

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية هذا القانون بتاريخ 2004/9/8 بعد الإطلاع على القانون رقم (10) لسنة 1961 بشأن مزاولة مهنة تدقيق الحسابات المعمول به في محافظات الضفة، وعلى قرار رقم (5) لسنة 1997 بشأن سريان قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (10)

لسنة 1961 على جميع الأراضي الفلسطينية، وبناء على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2002/10/6، ويتألف هذا القانون من 35 مادة جاءت في ثمانية فصول.

ومن مميزات قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 9 لسنة 2004 إنه يوفر الموضوعية والعدالة في توزيع مهام الرقابة والإشراف على المهنة في تشكيل مجلس مهنة تدقيق الحسابات، حيث نصت المادة الثالثة من القانون على أن يشكل مجلس مهنة تدقيق الحسابات من وكيل وزارة المالية رئيسا، ونائب رئيس هيئة الرقابة العامة نائبا للرئيس، ومراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني عضوا، ومراقب البنوك في سلطة النقد عضوا، واثنين من مدققي الحسابات أعضاء، وكذلك أكاديمي متخصص في المحاسبة يسميه وزير التربية والتعليم العالي. وهنا يلحظ التنويع في توزيع مهام الرقابة والإشراف ما بين الجهات الحكومية والمهنيين، وكذلك وجود حصة للأكاديمين في المجلس (قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9)، 2004).

ونصت المادة السابعة عشر من القانون على إنشاء جمعية مهنية لمدققي الحسابات تسمى "جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية"، تقوم أهدافها على رعاية مصالح أعضائها، والعمل على تنمية روح التعاون بينهم، وتسعى إلى رفع مستواهم العلمي والمهني. كما نصت الفقرة (1) من المادة الثامنة عشر من القانون على أن يعلم كل من رخص له بمزاولة المهنة الجمعية بعنوان مكتبه الذي يزاول فيه المهنة لحسابه الخاص، أو المكتب الذي يزاول فيه المهنة لحساب الغير، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ منحه الرخصة، وإذا لم يقم بذلك ينقل إلى سجل المدققين غير المزاولين، على أنه يحق له التقدم بطلب الحصول على رخصة جديدة لمزاولة المهنة (قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9)، 2004).

**حقوق وواجبات المدقق في القانون الفلسطيني**

جاء في نصوص قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 في المادة رقم (21) فيما يتعلق بحقوق مدقق الحسابات بأنه "يحق للمدقق تقديم المشورة والخبرة المهنية، والقيام بأعمال التحكيم والتصفيات في المجالات المحاسبية والمالية والضريبية، بالإضافة إلى فحص وتدقيق حسابات الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات". أما فيما يتعلق بواجبات المدقق فقد نص قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 في المادتين رقم (22) ورقم (23)، على الواجبات التي تقع على عاتق مدقق الحسابات القانوني وهي (قانون مزاولة مهنة تدقيق الحساباترقم (9)، 2004):

"على المدقق عند مزاولة المهنة إجراء مايلي":

1- الإطلاع على جميع الدفاتر والسجلات والميزانيات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يتعامل معهم، ويقوم بتدقيق حساباتهم، وأن يطلب منهم موافاته بما يراه ضرورياً للقيام بعمله على أحسن وجه.

2- التثبت من أن الدفاتر والسجلات التي يقوم بتدقيقها منظمة حسب الأصول، وأن يشير خطيا إلى أي مخالفة يكتشفها، ويطلب معالجتها وتصويبها.

3- القيام بإعداد تقارير وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها، والالتزام بقواعد التدقيق المعمول بها في فلسطين، وكذلك آداب وسلوكيات المهنة في شهادته على صحة وسلامة الحسابات الختامية والميزانيات التي يقوم بمراجعتها.

"كما يحظر على المدقق المزاول للمهنة القيام بالأعمال التالية":

1- العمل موظفا لدى الحكومة، أو لدى أي من المؤسسات العامة أو البلديات، أو لدى أية جهة خاصة أخرى من غير مزاولي المهنة.

2- احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أية مهنة أخرى.

3- مزاولة مهنة تدقيق حسابات أية شركة يكون شريكا فيها.

4- القيام بالدعاية لنفسه بأية وسيلة من وسائل الإعلان بطريقة مخلة بكرامة المهنة.

5- مضاربة أو منافسة أي مدقق آخر للحصول على العمل بصورة تسيء إلى المهنة.

6- إفشاء المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله مدققا إلا في الحالات التي يستوجبها القانون، وللجهات التي يسمح أو يستوجب تقديم تلك المعلومات والأسرار إليها.

7- إبداء رأي يخالف حقيقة ما تضمنته الدفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية، والتوقيع على تقارير حسابات لم يدققها هو أو أحد العاملين تحت إمرته.

8- الشهادة والتوقيع على صحة بيانات وحسابات ختامية، وميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها.

9- تدوين بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها في إطار مزاولته المهنة.

10- وضع تقارير غير صحيحة، أو المصادقة على وقائع مغايرة في أي وثيقة يتوجب إصدارها بموجب قواعد مزاولة المهنة.

11- المصادقة على توزيع أرباح صورية، أو غير حقيقية (قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9)، 2004).

## مسؤولية المدقق في القانون الفلسطيني

أجمع معظم الباحثون في دراساتهم المتعلقة بمهنة التدقيق أن مسؤولية المدقق تقسم إلى الأقسام الثلاثة التالية (اليافي، 2004):

1- المسؤولية التأديبية (المهنية) (Ethical Responsibility).

2- المسؤولية المدنية (Civil Responsibility).

3- المسؤولية الجنائية (Criminal Responsibility).

### أولا: المسؤولية التأديبية (المهنية)

"وهي المسؤولية التي يتعرض لها المدقق إذا قام بأعمال تمس شرف المهنة وكرامتها" (اليافي، 2004، ص178). وجاء في نصوص قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 في المادة رقم (14) بأن المدقق يؤدي قبل مزاولة المهنة اليمين التالي أمام رئيس مجلس مهنة تدقيق الحسابات، أو من يفوضه، ويثبت ذلك في محاضر المجلس: "أقسم بالله العظيم أن أقوم بواجبات مهنتي في التدقيق بشرف وأمانة دون تحيز، وأن أتقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها، وأن أحافظ على أسرار المهنة وأراعي آدابها وقواعدها".

وبينت المادة (25) في الفقرة الأولى من نفس القانون " إذا ارتكب المدقق أية مخالفة لهذا القانون ،أو أقدم على تصرف يخل بالمسؤوليات المنوطة به، أو بقواعد ومعايير وأسس وآداب المهنة، أو ارتكب تصرفا يسيء إلى كرامتها وكرامة العاملين فيها، يحال إلى لجنة تأديبية تشكلها الجمعية". كما بينت الفقرة الثانية من نفس المادة بأن المدقق المدان بمخالفته للمسؤوليات، والقوانين، والأنظمة يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية التالية:

أ- التنبيه الخطي.

ب- الإنذار الخطي.

ج- الإيقاف عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

نستنتج مما سبق، يتعرّض المدقق للمساءلة التأديبية والعقوبات المنصوص عليها بموجب هذا القانون في حال مخالفته للمسؤوليات والأنظمة والقوانين التي تقع على عاتقه، خصوصا في حال إهماله في بذل العناية المهنية الكافية عندما يعبر عن عدالة القوائم المالية، في حين كانت هذه القوائم تحتوي على اختلاسات أو أخطاء.

**ثانيا: المسؤولية المدنية**

وهي المسؤولية الناتجة عندما يهمل المدقق، أو يقصر في أداء واجباته مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعميل، أو الغير" (لطفي، 2001، ص13). كما يمكن تقسيم المسؤولية المدنية إلى قسمين:

1- مسؤولية المدقق تجاه العملاء.

2- مسؤولية المدقق تجاه الغير(الطرف الثالث).

**1- مسؤولية المدقق تجاه العملاء:**

يجب على مدقق الحسابات بذل العناية المهنية الكافية وفقا لمعايير التدقيق، ووفقا للقواعد التي يصدرها مجلس مهنة تدقيق الحسابات. وإن عدم بذل هذه العناية يعرض المدقق نفسه للمساءلة نتيجة الإهمال في أداء مهامه. ولذلك نجد أن معايير التدقيق واجراءاتها والقواعد التي يصدرها مجلس مهنة الحسابات تعتبر الأساس في توصيف العناية المهنية المطلوبة، والتي يتعين على المدقق مراعاتها. فإذا لم يستطع المدقق الالتزام بتلك المعايير والقواعد، وأدى ذلك الى عدم اكتشاف حالات الغش والخطأ فيعتبر المدقق مسؤولا في هذه الحالة (جربوع، 2000).

2- مسؤولية المدقق تجاه الغير:

يعتبر مدقق الحسابات مسؤولا في حالة وقوع أضرار مادية نتيجة إهماله وتقصيره بحق الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية. وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمساءلة القانونية نتيجة عدم اكتشاف الغش في عملية التدقيق كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الكافية للقيام بالعملية الموكولة إليه (جربوع، 2000).

**ثالثا: المسؤولية الجنائية**

"هي المسؤولية التي تقع على عاتق مدقق الحسابات عندما يتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمد على المعلومات المحاسبية، التي تم مراجعتها إلى المجتمع ككل" (جربوع، 2000، ص238).

وبما أن الضرر يطال المجتمع ككل، فإنه في هذه الحالة يجب تحديد مجالات المساءلة القانونية لمدقق الحسابات التي تنص عليها التشريعات والقوانين المختلفة. ولا شك أن النص على المسؤولية الجنائية للمدقق ضرورة هامة للحفاظ على ثقة الجهات المستفيدة من خدمات التدقيق، والأراء التي يبديها مزاولو المهنة عن مدى صدق القوائم المالية وسلامتها.

هذا وقد نص قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004 في المادة رقم (29) على: " إذا تبين للجنة التأديبية أو لجنة التحقيق أثناء التحقيق في الشكوى المقدمة بحق المدقق ارتكابه، أو اشتباه بارتكابه جريمة جزائية، فيترتب عليها رفع جميع الأوراق المتعلقة بالشكوى إلى رئيس الجمعية لإحالتها إلى النائب العام لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه". كما بينت المادة رقم (29) من نفس القانون المخالفات التي تقع على المدقق حيث نصت على: " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة

سنوات، أو بغرامة لا تزيد على 1000 دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونـا، أو بكلتا هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلا من الأفعال المنصوص عليها في البنـود (6-7-8-9-10)( من المادة 23 ) من هذا القانون". وتلك البنوذ تم سردها مسبقا من خـلال عرضـنا لواجبات وحقوق المدقق في القانون الفلسطيني.

**مفهوم الخطأ، والغش:**

يفرّق الفكر المهني بين نوعين من التحريفات: الخطـأ (Error)، والغـش (Fraud)، وكلاهما قد يكون جوهريا، أو غير جوهري. وتتمثل الأخطاء في التحريفات غير المتعمّدة فـي القوائم المالية، بينما يتمثل الغش في التحريفات المتعمّدة. أما بالنسبة للغش فيجب التفريق بـين سرقة، أو سوء استغلال الأصول (Misappropriation of Assets)، الذي يطلق عليه غـش المـوظفين أو الإخـتلاس، وبـين التقريـر المـالي المـضلّل ( Fraudulent Financial Reporting)، الذي يطلق عليه غش الإدارة (Arens et. Al., 2003, p.139).

ويمكن تعريف الخطأ بما يلي:

"الخطأ هو عبارة عن تحريف أو استبعاد غير متعمّد، لمبالغ أو معلومات معينـة فـي القوائم المالية. وهي غالبا ما ترتكب نتيجة لجهل كتبة إدارة الحـسابات بالمبـادئ المحاسـبية المتعارف عليها، وبالتصنيف المحاسبي السليم. وترتكب أيضا نتيجـة الإهمـال أثنـاء القيـام بالإجراءات المحاسبية"(الصحن وآخرون، 2000، ص55).

ويعزى وقوع الأخطاء بالسجلات المحاسبية إلى سببين رئيسيين هما(عبدالله، 2004، ص37):

1- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجبة الاتباع، فـي تـسجيل أو ترحيـل أو تبويب أو تلخيص أو عرض البيانات المحاسبية المختلفة.

2- السهو أو عدم العناية، أي الإهمال والتقصير من موظفي قسم المحاسبة في أداء أعمالهم والقيام بواجباتهم(عبدالله، 2004).

أما الغش فيمكن تعريفه بما يلي:

"الغش هو تعمُد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف أخر، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته، أو الحصول على أصول وممتلكات المنشأة لاستخدامها في الأعمال الخاصة، أو التحريف المتعمّد للمعلومات المالية من قبل موظفي الشركة أو طرف ثالث" (جمعة، 2000، ص34).

ولوجود الغش في هذه الحالة ينبغي توافر عدة شروط هي (الصبان، وهلال، 2000):

1- توافر النية أو القصد لإخفاء بعض الحقائق، أو تعديلها لتحقيق منافع شخصية، أو لتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية.

2- وجود فرصة وإمكانية لدى الشخص القائم بالغش بإخفاء ما يريد إخفائه، خصوصا في حالة ضعف الأنظمة الرّقابية الداخلية المطبقة.

3- وجود شخص يعتمد على المعلومات المحاسبية غير الصحيحة، أو التي لا تظهر الحقائق الجوهرية والضرورية.

4- حدوث الضرر بالشخص الذي قام بالاعتماد فعلا على تلك المعلومات المحاسبية غير الصحيحة (الصبان، وهلال، 2000، ص131).

نستنتج مما سبق: إن الغش والخطأ كلاهما يؤديان إلى تحريف في القوائم المالية. لكن المعيار الذي من خلاله نفرق بين تصرُف ما على أنه غش أو خطأ، هو القصد والتعمُد. ولكي تتحقق معايير التدقيق، ينبغي أن تنجز مهمة التدقيق لتكشف التحريف الجوهري أو الحذف في

القوائم المالية. وقد يظهر هذا التحريف بسبب الأخطاء أو الغش، وبالتالي ينبغي أن تصمم عملية التدقيق لتكشف الإثنين.

### التطور التاريخي لمسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش

أجري التدقيق على الأقل منذ القرن الخامس عشر. وإن المصدر الرئيسي الدقيق لنشأته هو مثار جدل. لكن من المعروف أنه ببداية القرن الخامس عشر كان المدققون مطالبين بأن يؤكدوا غياب الاحتيال في السجلات الممسوكة من قبل الوكلاء على ثروة الأموال العقارية الكبيرة في انكلترا. ومع أن نشأة علم التدقيق حدث منذ زمن قديم، لكن تطور وظيفته حدث بسرعة كبيرة (Cosserat, 2004, p.3,4)

بدأ الهدف من وظيفة التدقيق وعلى مدى الفترة بين 1500_1850 اكتشاف الاختلاس والتلاعب، وذلك من خلال فحص تفصيلي لكل حسابات الشركات، حيث لم يكن مفهوم الرقابة الداخلية قد عرف في ذلك الوقت. وظل الهدف من التدقيق في الفترة التي تلتها اكتشاف الاختلاس والتلاعب، لكن أضيف له اكتشاف الأخطاء الكتابية. أما في بدايات القرن العشرين فقد اتسعت وظيفة المدقق لتشمل تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي، بالإضافة إلى اكتشاف الإختلاس والتلاعب، وتطورت آلية التدقيق، حيث بدأ الاعتراف بالرقابة الداخلية في تلك الفترة (Cosserat, 2004, p.4).

ومع بدايات العام 1960، أسقطت مهنة التدقيق هدف منع واكتشاف الاختلاس والتلاعب كليا من مسؤوليتها وفوضته وأحالته إلى إدارة المشروع التي تتولى مسؤولية اكتشاف ومنع الاختلاس من خلال تصميمها لبنية رقابة داخلية فعالة، وأصبح الهدف من التدقيق هو

تحديد عدالة القوائم المالية بدلا من صدقها وصحتها نظرا للصبغة الذاتية التي تتسم بها القــوائم المالية (Whittington and Pany, 2004, p.8).

ونظرا لأهمية الموضوع وفي عام 1997، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القـانونين (American Institution Certified Public Accountant's (AICPA)) بالغــاء فقرة "Errors & Irregularities" من معايير التدقيق لتحل محله كلمة "Fraud"، خصوصا أن الضغوط على مدققي الحسابات ازدادت في الأونة الأخيرة في كل أنحاء العالم بسبب ازدياد القضايا المرفوعة ضد مدققي الحسابات (المومني والبدور،2008). وأخيــرا حــددت المهنــة مسؤوليتها بشكل واضح في مجال اكتشاف الأخطاء والغش، وقد قام معهد المحاسبين الأمريكيين (AICPA)، بإصدار المعيــار ((Statement on Auditing Standard (SAS 99) ليبــدأ تطبيقه على القوائم المالية الصادرة التي تبدأ من 2002/12/15 وما بعد ذلك، حيــث وضــع المعيار تعليمات للمدققين باستخدام حدسهم المهني، والعمل على تحديد مخاطر الغــش ودحــره (المومني والبدور،2008).

أما على الصعيد الدولي، فقد أدى الاهتمام المتزايد بالمحاسبة والتدقيق إلى إنشاء إتحاد دولي للمحاسبين ((International Federation of Accountants (IFAC) عام 1977، وكان هدف الاتحاد كما جاء في دستوره، تطوير ودعم مهنة المحاسبة الدولية المترابطــة فــي إطار قواعد متناسقة قادرة على تزويد خدمات عالية الجودة للجهات المــستفيدة ( Nobes and Parker, 2002). ومن أجل تحقيق هذا الهدف قام مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين بتأســيس لجنة دائمة، هي اللجنة الدولية لممارسات التــدقيق (International Auditing Practices Committee IAPC))، لتنوب عنه بإصدار مسودات وأدلة تدقيق دولية، ولقد تم تحديد مــدى

الالتزام بمعايير التدقيق الدولية في مقدمة كل معيار على حده ( Nobes and Parker, 2002, p.480). وبناء على ذلك فقد جاء معيار التدقيق الدولي رقم (240) ليعالج مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، حيث حدد هذا المعيار الإجراءات اللازمة لاكتشاف الخطأ الغش، كـذلك الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للجهات المـستفيدة (ISA, No. 240, 2007). ونظـرا لحساسية وأهمية هذا الموضوع، فقد قامت اللجنة الدولية لمهنة التدقيق بإصدار إعادة صـياغة لمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، ليبدأ تطبيقه على القوائم المالية الصادرة التـي تبـدأ مـن 2008/12/15 وما بعد ذلك، حيث تم تعديل بعض الإجراءات والتعليمات التي يتبعها المدققين لاكتشاف الغش (ISA No. 240 (Redrafted), 2007).

### مؤشرات وجود الغش والخطأ

يلجأ المحاسب أو ماسك الدفاتر أحيانا إلى إخفاء الخطأ أو الغش، حيـث قـد يحـاول المحاسب أحيانا أن يخفي جهله وعدم كفاءته بارتكاب خطأ عمدي، ولكن بحسن نية، كما فـي حالة المحاسب الذي يتلاعب في ميزان المراجعة بتغيير قيم بعض الحسابات حتـى لا يظهـر عجزه أمام إدارة المشروع. كما قد يحاول البعض إخفاء اختلاس معين حتى لا ينكشف أمـره فيقوم بالتلاعب في الحسابات، ليضيف إلى جريمة الاختلاس جريمة أخرى (عبـدالله، 2004، ص44). وقد يحدث نتيجة لمحاولات المحاسبين أو الإدارة في المشروع لإخفاء حالات الخطـأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود مثل هذه الحالات التي يجب أن يأخـذها المـدقق بعين الإعتبار عند تخطيطه لعمله، وتنفيذه لعملية التدقيق، ، وقد أورد معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعض هذه المؤشرات وهي:

1. "الاختلافات في السجلات المحاسبية"، بما في ذلك ما يلي:

- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب، أو مسجلة في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسة المنشأة.
- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها.
- تعديلات في أخر لحظة تؤثر بشكل جوهري على النتائج المالية.
- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هـو ضـروري لأداء واجباتهم المخولة لهم.

2. "الأدلة المتعارضة أو الناقصة"، مثل:

- مستندات ناقصة.
- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير فيها.
- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.
- تغييرات غير عادية في الميزانية العمومية، أو تغييرات في الاتجاهات أو نـسب البيانـات المالية والعلاقات بينها.
- شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة، في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلـى المنشأة مع بيان مصرفي.
- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.

3. "علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة"، بما في ذلك ما يلي:

- منع الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاء الذين يمكن طلب الأدلة منهم.
- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.

- تأخيرات غير عادية من قبل المنشأة في تقديم المعلومات المطلوبة.
- عدم الرغبة في إضافة أو تعديل الإفصاحات في البيانات المالية لجعلها أكثر اكتمالا وقابلية للفهم.
- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

4. "البنود الأخرى"، تشمل ما يلي:

- عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالاجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة.
- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغييرات في الظروف.
- تسامح لانتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمنشأة (ISA No. 240, 2007, p.312 appendix No.3,).

بناء على هذه المؤشرات، فإن المدقق يقوم خلال تنفيذه لعملية التدقيق بفحص المستندات والحسابات، وطلب الكشوف من البنوك، وغير ذلك من الاجراءات التي من شأنها كشف حالات الخطأ والاختلاس والتلاعب وما يصاحبها من محاولات من قبل المحاسبين، أو إدارة المشروع للتغطية عليها أو إخفائها.

## مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ

يعتبر المدقق مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء، والغش الذي يظهرها التدقيق العادي للدفاتر والسجلات، شريطة أن يكون المدقق قد مارس حذره المهني، واختار عيناته عشوائيا، أما ما تحويه الدفاتر من غش محكم الأطراف لم تكشفه عملية التدقيق هذه، فلا يعتبر المدقق مسؤولا عنه. ولكن من واجب المدقق أن يزيد من حجم العينة، ونطاق الاختبارات حتى يزيل شكه باليقين، والقناعة بعدم وجود خطأ أو غش (عبدالله، 2004، ص47).

كما أن احتمال اكتشاف الأخطاء أعلى من اكتشاف الغش، وذلك لأن الغش يـصاحبه طرق مصممة لاخفاء وجوده، وبناء على ذلك، فإن عدم اكتشاف الغش من قبل المدقق لا يعني الفشل في اتباع المبادئ العامة التي تحكم عملية التدقيق (جمعـة، 2000، ص38). حيـث أن هناك قدر كبير من الأخطاء يمكن اكتشافها بطريقة تلقائية من خلال الإجراءات المحاسبية التي تقوم على نظرية القيد المزدوج، حيث أن بعض الأخطاء قد تحدث أثناء قيـد عمليـة معينـة وترحيل جانب منها دون الجانب الآخر، ليتم اكتشافه بعد ذلك عن طريق ميـزان المراجعـة. ولكن توجد في نفس الوقت أخطاء لا يمكن اكتشافها بهذه الطريقـة، ولا تكتـشف إلا بفحـص العمليات والاجراءات المحاسبية. أما فيما يتعلق بالغش، فإنه من الصعب اكتشافه بطريقة تلقائية من خلال الإجراءات المحاسبية، وبصفة خاصة ذلك الذي يتم اخفاءه بمهارة فائقة. واكتـشاف مثل هذا الغش يرتبط بقوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، لذلك فإن الأمر يحتاج في مثل هـذه الحالات إلى الفحص الدقيق والواسع للعمليات من قبل مدقق الحسابات ( الـصحن وآخـرون، 2000، ص56، 57).

وقد بيّن معيار التدقيق الدولي رقم (240) بأن المسؤولية الأساسية عن منع واكتشاف الغش والخطأ تقع على عاتق الجهة المسيطرة على المنشأة مع الإدراة، علما بأن مـسؤوليتهما عن ذلك تختلف من منشأة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. وفي بعض المنشآت قد تكون الجهة المسيطرة على المنشأة هي نفسها التي تقوم بإدارتها. ومن المهم جدا أن تقوم الإدارة بالإضافة إلى إشراف الجهة المسيطرة على المنشأة، بالتركيز على منع واكتشاف الغش والخطـأ والحـد منه، والذي من شأنه أن يقلل من فرص حدوث الغش، ويقنع الأفراد بعدم ارتكابه نظرا لامكانية

اكتشافه والتعرض لعقوبات مختلفة ( ISA No. 240, items No. 13 and , 2007, p.274
14).

ولقد أعطت المعايير المهنية وصفا لمسؤولية المدقق من حيث اكتشافه لعمليات الغش، والخطأ كما يلي (Whittington, and Pany, 2004, p.35):

1. يجب على المدقق أن يقوم بتصميم، وانجاز عملية التدقيق بحيث تعطي تأكيدا معقولا حول اكتشاف الغش، والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.
2. هذه التأكيدات المعقولة تتحقق عندما يقوم المدقق بتقييم مستوى الخطر (Audit Risk) الذي يجعل الغش أو الخطأ يؤثر جوهريا على القوائم المالية.
3. وبما أن رأي المدقق حول القوائم المالية مبني على أساس التأكيدات المعقولة، فإن تقرير المدقق لا يعد شهادة ضمان، ولذلك فأنه من المحتمل أن تكون القوائم المالية تحتوي على تحريفات جوهرية بسبب الغش، والخطأ، أوالتصرفات غير القانونية.

بناء على ما تقدم، فإذا ما قام المدقق بأداء واجباته وفق الأصول المهنية، ولم يهمل في أي ناحية من نواحي عمله، وظهر أن هناك تلاعبا أو اختلاسا قد وقع في المشروع، ولم يكتشفه المدقق، فإنه لا يعد مسؤولا عنه. ويكون الحكم على مدى التزام المدقق أو عدم التزامه بواجباته المهنية بالعودة إلى معايير التدقيق المتعارف عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الحال الخاصة بالمشروع المهني، وكذلك نصوص العقد المبرم بين المدقق والعميل (عبدالله، 2004، ص48).

## الإجراءات الواجب إتباعها في حالة وجود مؤشر على وجود غش أو خطأ

عندما تشير إجراءات التدقيق إلى احتمال وجود غش أو خطأ، يجب على المدقق دراسة الأثر المتوقع لهذا الاحتمال على القوائم المالية، وإذا اعتقد المدقق أنه من الممكن أن يكون لهذا الغش أو الخطأ أثر على القوائم المالية، فيجب عليه أن يقوم بإجراءات إضافية، أو أن يعدل من اجراءاته الحالية بما يتناسب مع الوضع الجديد ( ISA No. 240, items 2007, p.294 No.83,). ولعل ضرورة قيام مدققي الحسابات بإجراءات إضافية لمعالجة تجاهل الإدارة للرقابة، من أهم الأمور التي يجب أخذها بعين الإعتبار استجابة لمتطلبات المعيار، حيث يمكن أن يتضمن ذلك البحث عن دليل للغش والخطأ من خلال اختبار القيود المحاسبية، وقيود التسوية، ومراجعة التقديرات المحاسبية والبحث عن تحيز فيها من شأنه أن يؤدي إلى حدوث الغش والخطأ (المومني والبدور، 2008، ص8).

ويتوقف مدى هذه التعديلات أو الإجراءات الإضافية على تقرير المدقق فيما يتعلق بالآتي (جمعة، 2000، ص38):

- نوع الغش أو الخطأ الحادث (عادي-محتمل-جسيم).
- احتمال الحدوث.
- احتمال وجود تأثير مادي للغش أو الخطأ على المعلومات المالية.

بناء على ذلك فإنه يجب على المدقق في حالة وجود غش أو خطأ أن يبلغ الإدارة بالنتائج التي توصل إليها في الوقت المناسب، مع مراعاة إعلام مستوى وظيفي أعلى من الشخص المشكوك في تورطه، أو الحصول على استشارة قانونية إذا كان المشكوك فيه الإدارة ككل (جمعة، 2000). كما يجب على المدقق أن يأخذ في الحسبان أثر الغش والأخطاء الهامة

على الجوانب الأخرى للتدقيق، وخاصة درجة الإعتماد على إقرارات الإدارة. وفي هذا الصدد، يراعي المدقق تقديرا للأخطار ودرجة الثقة في إقرارات الإدارة في حالة الغش والأخطاء التي لم تكشف عن طريق الرقابة الداخلية، أو التي لم تتضمنها إقرارات الإدارة.

أما فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للجهات النظامية والقضائية فقد أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240)، بأن واجب المدقق في المحافظة على السرية تمنعه من التقرير عن غش أو خطأ لطرف ثالث، وفي بعض الحالات فإن واجب الحفاظ على السرية قد يلغي بقانون أو بقرار من المحكمة، وفي هذه الحالات فإن المدقق قد يحتاج إلى مشورة قانونية مع مسؤولية المدقق تجاه المصلحة العامة (ISA No. 240, 2007, p.298 .(items No.102,

**التقرير عن الغش والخطأ**

جاء في معايير التدقيق المتعارف عليها تحت عنوان معايير التقرير (Standard of Reporting) أن الهدف الرئيس لتدقيق القوائم المالية هو إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية المقدمة من قبل الإدارة. ونظرا لأن تقرير المدقق يعتمد عليه العديد من الأطراف، فعلى المدقق إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية، وتحديد فيما إذا كانت هذه القوائم قد أعدت تبعا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها أم لا، وتحديد الظروف الخاصة في حال لم يتم إتباع هذه القواعد (Arens, et. al., 2003, p.11).

فعند قيام المدقق بتنفيذ الإجراءات التي تعتبر ضرورية، والحصول على كافة المعلومات مع مراعاة تأثير خطط الإدارة والعوامل الأخرى، يقرر المدقق فيما إذا كان الشك حول وجود غش أو خطأ قد أزيل بالشكل المرضي أم لا (ISA No. 240, 2007). وبناء على المؤشرات

التي تظهر نتيجة الفحص العادي، والإجراءات الإضافية التي يتطلب القيام بها كما تم توضيحها سابقا، وما يتيح له ذلك من توسيع نطاق الفحص، والحصول على تأكيدات جديدة، وإزالة الشك حول عدالة وسلامة القوائم المالية، أو اثباته، فإن المدقق يعبر عن ذلك في تقريره.

وهكذا يقوم المدقق في نهاية عملية التدقيق بإبداء رأيه حول صحة القوائم المالية، ومدى تمثيلها لواقع المنشأة، وقد يكون ذلك الرأي بدون تحفظات (Unqualified)، أو بتحفظات (Qualified)، أو معاكسا (Adverse) إذا كانت القوائم المالية لا تمثل واقع المشروع، كما قد يمتنع المدقق عن إبداء الرأي (Disclaimer of opinion)، وعليه عندها تبيان أسباب الامتناع (عبد الله، 2004، ص91). وإذا انتهى المدقق إلى وجود تلاعب متعمَد ذات تأثير جوهري في تحريف القوائم المالية للعميل، فعليه أن يقوم بما يلي ( الصحن وآخرون، 2000):

1. إذا استنتج مدقق الحسابات أن القوائم المالية قد تأثرت جوهريا بتلاعب معين، فعليه أن يصر على تصحيح القوائم المالية، وإلا فإنه يبدي رأيا متحفظا أو معاكسا في القوائم المالية، مع الإفصاح عن الأسباب الأساسية لرأيه هذا.

2. إذا لم يستطع المدقق تطبيق إجراءات التدقيق الملائمة، أو إذا قام بتوسيع نطاق اختباراته، ومع ذلك ظل غير قادر على تحديد ما إذا كان التلاعب قد أثر في القوائم المالية تأثيرا جوهريا، فيجب عليه عندئذ أن يقوم بتصرفين: أولا: أن يمتنع عن ابداء الرأي، أو يبدي رأيا متحفظا في القوائم المالية. وثانيا أن يقوم المدقق بتوصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.

3. إذا رفض العميل في الحالة السابقة تقرير المدقق، فيجب على المدقق أن ينسحب من أداء عملية التدقيق، ويقوم بكتابة أسباب قراره بالانسحاب في تقرير خاص ويقدمه للجنة التدقيق، أو مجلس الإدارة ( الصحن وآخرون، 2000، ص64).

وعموما، فإن المدقق يجب عليه عدم الافصاح عن الغش لأطراف خارج المشروع، إلا إذا رأى المدقق أن حالة الغش الموجودة يمكن أن يؤثر على رأيه في القوائم المالية، خاصة في حال قررت المنشأة التي بها غش عزل المدقق والاستعانة بمدقق جديد للشركة. وكما هو منصوص عليه بقواعد آداب المهنة للمحاسبين المهنيين، يجب على المدقق الحالي عند استلامه الاستفسار من المدقق الجديد أن يرشده عما إذا كانت هناك أسباب مهنية تمنع المدقق الجديد من قبول التعيين، وتتوقف إمكانية مناقشة المدقق الحالي بشؤون عمله مع زميله الجديد على تصريح العميل له بذلك وإذا كانت المتطلبات القانونية تسمح بذلك (ISA No. 240, 2007 ,Items No.103-106).

# الفصل الثالث

## *الدراسات السابقة والفرضيات*

الدراسات السابقة

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

فرضيات الدراسة

# الدراســـات السابقــة

سيتم في هذا الفصل استعراض بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلـــى موضـــوع الغش والخطأ، والتي استخدم قسم منها بعض النماذج أو النظريات التي يتبعها مدققو الحسابات للكشف عن الغش والخطأ، والقسم الآخر بحث في معايير التدقيق الدولية، أو الأمريكية المتعلقة بموضوع الغش والخطأ لتحديد مدى الإلتزام بها من قبل المدققين. وتم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات عربيّة، ودراسات أجنبيّة، مرتبة حسب التسلسل التاريخي لها كما يلي:

## أولا: الدراسات العربية:

**1- دراسة (الشنواني، 1994)، بعنوان: "دور مراجعة الحسابات في الحد مـــن الإخـــتلاس والتلاعب مع تطبيق على قضايا محكمة الأمن الإقتصادي بدمشق".**

هدفت هذه الدراسة إلى عرض أثر النشرات (الأدبيات) السابقة على مسؤولية مـــدقق الحسابات عن اكتشاف الإختلاس والتلاعب، حيث أحدثت تلك النشرات تغييرات مثيرة وواسعة في معايير التدقيق، وأعادت هيكلة قواعد السلوك والإرشاد المهني. كمـــا تعرضـــت الدراســـة للمسؤولية القانونية لمدقق الحسابات، والمتمثلة بالمسؤولية المدنية والجنائيـــة والتأديبيـــة التـــي يتعرض لها مدقق الحسابات نتيجة اخفاقه في الإلتزام بمعايير التدقيق، المقبولة عموما، وبالتالي إخفاقه في اكتشاف الاختلاس والتلاعب. كما تناولت الدراسة مسؤولية أجهزة الرقابة في سوريا المكلفة بإجراء التدقيق على حسابات الدولة في المجالين الاقتصادي والإداري عـــن إكتـــشاف الاختلاس والتلاعب.

أما الجانب التطبيقي في هذه الدراسة، فقد تناول تحليلا لبعض قضايا اختلاس حقيقية، والتي وقعت على أموال الدولة في سوريا، وحولت إلى محكمة الأمن الاقتصادي. حيث أثبتت نتائج الحالات العملية التي جرت على إحدى عشرة عملية اختلاس، أن معظم حالات الاختلاس كان سببها عدم مراعاة قواعد بنية الرقابة الداخلية. كما أثبتت الدراسة أن الثقة الزائدة الممنوحة للعاملين في المجال المالي من قبل رؤسائهم، وعدم مراجعة أعمالهم، أدت إلى وقوع اختلاسات استمرت من 10 – 14 سنة، كما دلت الدراسة على وجود مجموعة من الأسباب والثغرات والتي وفرت المناخ الملائم لحالات الاختلاس منها غياب دور التدقيق الداخلي، والتواطؤ بين العاملين وعدم إجراء حسابات مراقبة إجمالية، وإعداد موازين مراجعة، وكذلك اخطاء في سياسات التعيّين، وقلة عدد العاملين في المجال المالي بالمقارنة مع العمل المنسوب إليهم، بالإضافة إلى إنعدام برامج التدريب والتعليم المستمر للعاملين في المجال المالي وغير ذلك من الأسباب .

**2- دراسة (مطر، 1998)، بعنوان: " الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية".**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى التزام المهنيين في الأردن (المحاسبين والمدققين) بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد القوائم المالية، وكذلك استكشاف مدى اقتناع هؤلاء المهنيين بتطبيق هذه المعايير، ومدى امتلاكهم فعلا للمعارف والخبرات الفنية اللازمة لتطبيق تلك المعايير.

وقد تكون البحث من قسمين: قسم نظري وأخر ميداني. وقد خصص القسم النظري لتغطية الظروف التي نشأت فيها منظمة التجارة العالمية(WTO) وأهدافها وشروط عضويتها،

كما عالج إيجابيات الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية، وكذلك معوقات الالتزام بها، أما القسم الميداني، فتمثل في دراسة ميدانية تكونت من جزئين:

**الجزء الأول:** قام الباحث بإجراء مسحا ميدانيا لجميع التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية التي كانت قد أودعت سوق عمان المالي نسخا من بياناتها المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2005، وشكلت الشركات المشمولة بالدراسة ما يقارب (73%) من مجموع الشركات المدرجة في سوق عمان المالي. وقد تم هذا المسح باستخدام استمارة بحث قصد بها الباحث التحقق من مدى وجود نص صريح في تقرير المدقق، يشير إلى أن تلك البيانات قد أعدت وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

**الجزء الثاني:** قام الباحث بإعداد استبانة تحتوي خمسة أسئلة، تم توزيعها على عينة مفرداتها بطريقة عشوائية من بين الأسماء المدرجة في دليل المدققين الصادر عن الجمعية لمدققي الحسابات القانونيين فئة (أ)، وقد تم توزيع (86) استبانة، فتبين أن معظمهم (72%) هم من بين المدققين العاملين بمكاتب التدقيق الرئيسية، والتي كانت تتولى تدقيق حسابات الشركات المشمولة بالدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن الغالبية العظمى من المهنيين في الأردن (محاسبين ومدققين) يلتزمون بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية من ناحية شكلية فقط، أما من حيث المضمون، وبناء على القناعات الشخصية للمهنيين أنفسهم، فلا يتحقق مثل هذا الالتزام بالمعايير الدولية خلال ممارساتهم المهنية، ويعتقد المهنيون بأن عدم امتلاك غالبية المحاسبين والمدققين على حد سواء للمعارف النظرية والخبرات الفنية اللازمة لتطبيق تلك المعايير يأتي على رأس العوامل التي تعوق هذا الالتزام.

**3- دراسة (عبد الوهاب، 1999)، بعنوان: " تطوير مدخل تحسين كفاءة وفعالية المراجـع في اكتشاف غش الإدارة".**

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام مفاهيم نظرية اكتشاف الإشارة Signal Detection Theory في بناء نموذج يحدد العلاقة بين مخاطر التـدقيق، وبـين معـدلات غـش الإدارة، وتكاليف مخاطر التدقيق، وذلك من خلال بيان مسؤولية المدقق عـن اكتـشاف غـش الإدارة، وتحليل المداخل الحالية لتحسين كفاءته وفعّاليته في اكتشاف غش الإدارة.

وتحقيقا لأهداف الدراسة، فقد اعتمد الباحث على أسلوب الدراسة التحليلية من خـلال تحليل وتقييم نتائج الدراسات السابقة عن غش الإدارة في مجال التدقيق، وكذلك نتائج الدراسات السابقة عن مفاهيم نظرية اكتشاف الإشارة وتطبيقاتها في مجال علم النفس والمجالات الأخرى، وذلك للتوصل إلى نموذج أكثر كفاءة وفعالية يساعد المدقق في اكتشاف غش الإدارة والتقريـر عنه.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، أن احتياجات وتوقعات المجتمع منذ نشأة مهنة التدقيق وحتى الآن، هو أن يقدم المدقق ضمانا مطلقا باكتشاف ومنع حالات غش الإدارة، أما بالنسبة لمهنة التدقيق فإن اكتشاف كل حالات الغش والأخطاء كان هدفا معقولا فـي بدايـة نشأة المهنة وكان لدى المدققين الموارد الكافية للوفاء بهذا الهدف، ولكـن نتيجـة للتطـورات الاقتصادية والتكنولوجية، أصبحت موارد المدققين غير كافية لتحقيق هذا الهدف، ولذلك تبنـت المهنة مفهوم المعقولية الذي يقوم على أساس الاكتشاف المعقول لحالات غش الإدارة، وتحسين قدرات المدققين عن طريق بذل العناية المهنية الكافية، وممارسة نزعة الشك المهني فـي كـل مراحل عملية التدقيق.

**4- دراسة (أحمد، 2003)، بعنوان: " الأساليب الفنية الأكثر فعالية من وجهة نظر مـدقق الحسابات الخارجي في اكتشاف الخطأ والغش في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات".**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأنظمة التي تستخدمها المنشآت في معالجة البيانـات الكترونيا، وتحديد أنواع الخطأ والغش الممكن أن ترتكب في أنظمـة المعالجـة الإلكترونيـة للبيانات، والتعرف على طرق التدقيق المستخدمة في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانـات، وكذلك تحديد الأساليب الفنية الأكثر فعالية في اكتشاف الخطأ والغش المستخدمة في كل طريقة من طرق التدقيق.

ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بإعداد استبانه تحتوي ثمانية أسئلة، حيث اشتملت على تحديد بعض البيانات الشخصية المتعلقة بمكتب التدقيق، وكـذلك تحديـد فعاليـة بعـض الأساليب الفنية المستخدمة من قبل المدققين في اكتشاف الغش والخطأ، وقد تكونت عينة الدراسة من (138) مدققا من بين المدققين العاملين في الأردن ممن يحملون فئة (أ).

وأظهرت نتائج الدراسة أن طريقة التدقيق من خلال الحاسب هو أهم طرق التدقيق في اكتشاف الأخطاء والغش في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات، وأكثر الأسـاليب الفنيـة فعالية في اكتشاف الغش في ظل هذه الطريقة هي برامج التدقيق العامة، كما أن أكثـر أنـواع الغش الممكن اكتشافها باستخدام هذا الأسلوب هي: تعديل البرامج، وسرقة وقت الحاسب، وغير ذلك من العمليات الأخرى الغير مصرح بها. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقـة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الفنية المستخدمة في عملية التدقيق، وبين ما يتم اكتشافه من أخطاء غير متعمدة وتحريفات متعمدة (الغش).

**5- دراسة ( المومني والبدور، 2008)، بعنوان: " مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين القانونيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتماشى مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش.

وقد قام الباحثان بإعداد استبانه لتحقيق أهداف هذه الدراسة. حيث قام الباحثان باختيار عينة قصديه بسيطة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب تدقيق يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان، وبعد توزيع (89) استبانه على العينة من أصل المجتمع الإحصائي البالغ (148)، مدققا تم استرداد (69) منها أي بمعدل استجابة بلغ (77%).

وقد بينت نتائج الباحثين بأن مدققي الحسابات الأردنيين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ( 240 ) من خلال التزامهم بالإجراءات المناسبة التي نص عليها المعيار للكشف عن حالات الغش، والتزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، كذلك التزامهم بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية. وبناء على النتائج، قدم الباحثان مجموعة من التوصيات كالاستفادة من تجارب مدققي الحسابات الأردنيين الذين لهم علاقة تمثيل مع شركات تدقيق خارجية، وضرورة عقد ورش عمل وندوات مهنية متخصصة بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، وكذلك وجوب إتباع مدققي الحسابات للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، وغير ذلك من التوصيات.

## ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Zimbelman, 1997)، بعنوان:

**"The Effects of SAS No, 82 on Auditors' Attention to Fraud Risk Factors and Audit Planning Decisions".**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص حكم المدققين المهني فيما يتعلق بكشف الغش، قبل صدور معيار التدقيق الأمريكي المتعلق بالغش SAS 82، وفيما إذا كان تطبيق هذا المعيار سوف يساعد المدققين في تقييم خطر التدقيق، وتصميم خطة تدقيق مناسبة تكون أكثر استجابة لخطر الغش.

وقام الباحث بأخذ عينة مكونة من (108) مدقق ممارس للمهنة، ممن يعملون في شركتين من الشركات الستة الكبرى في مجال التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية (والتي قل عددها إلى أربعة في عام 2004)، من أجل جمع البيانات التي تتعلق بعاملين هما: نوع تقييم الخطر، ومؤشر خطر الغش. وقد أشار نصف هؤلاء المدققين تقريبا بأن تقيّم مستوى الغش بالنسبة للعميل كان "عال"، فيما قيّمه النصف الأخر بأنه " منخفض".

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معيار التدقيق الأمريكي SAS 82 سيكون له منافع محتملة فيما يتعلق بقرارات المدققين، ومدى استجابتها لمخاطر الغش، كما أنه سيكون لدى المدقق وعي أكبر بضرورة تعديل خطط التدقيق، وذلك استجابة للتغيّر في الإشارات المتعلقة بالتدقيق. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق هذا المعيار سيؤدي إلى قيام المدققين بزيادة نطاق خططهم التدقيقية فيما يتعلق بمستوى الغش "عال أم منخفض"، وذلك استجابة لازدياد مخاطر الغش، وهذا ينسجم مع أهداف معيار التدقيق الأمريكي SAS 82.

2- دراسة (Beasley et. al., 1999)، بعنوان:

**"COSO's New Fraud Study: What is Means for CPAs".**

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة الجهود المبذولة في كشف ومنع الاحتيال في البيانات المالية، وذلك من خلال الإجابة على بعض الأسئلة التالية:

1. ما هو الاحتيال في البيانات المالية؟
2. ما هي طبيعة الاحتيال في البيانات المالية؟
3. من هم الذين قاموا بالاحتيال؟
4. ما هو حجم الشركات التي تم الاحتيال فيها؟

وقد طبقت هذه الدراسة على (200) شركة مختارة وبشكل عشوائي، وذلك خلال فترة (11) سنة من (1987-1997)، حيث تم الكشف عن (300) حالة احتيال تقريبا في تلك الشركات.

وقد بينت الدراسة أن أكثر الشركات التي ارتكب فيها احتيال في البيانات المالية كانت من الشركات الصغيرة نسبيا، حيث بلغت نسبتها (78%) من الشركات (عينة الدراسة)، والتي لم يدرج اسمها في أسواق الأوراق المالية الأمريكية. كما أن ما نسبه (72%) من هذه الحالات، كانت من قبل المدراء التنفيذيين الكبار، حيث كان هؤلاء المدراء المسؤولين عن تلك الاحتيالات مدراء مزيفون، وكانوا يمتلكون في الأغلب ما نسبته (72%) من أسهم الشركات. كما وبينت نتائج الدراسة أن أساليب الاحتيال كانت على شكل المغالاة في العائدات والأصول، فقد خلصت الدراسة إلى أن (50%) من الحالات استندت إلى مبالغة في تسجيل العائدات قبل الأوان أو كانت العائدات فيها مزيفة، و(30%) بتخفيض حجم المبيعات، والباقي في عمليات الجرد وملكية المصنع لأجهزة وأصول غير موجودة.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة، أن المدققين يجب أن يكونوا مدركين للتعقيدات التي يمكن أن تنشأ من العلاقات العائلية للمدراء، ومن المدراء الموجودين في غير مكانتهم الوظيفية، كما أنه لا بد للمدققين من التركيز على البيانات المالية الفصلية، حيث أغلب عمليات التلاعب تمت في نهاية الفترة المالية، ويجب على المدققين أن يتبعوا وسائل اختبار قوة سيطرة الرقابة الداخلية، ويجب أن يتبعوا الإجراءات الخاصة التي من شأنها تخفيض خطر التدقيق إلى مستوى معقول.

3- دراسة (Johnson and Rudesill, 2001)، بعنوان:

**"An investigation into Fraud Prevention and Detection of Small Businesses in the United States: Responsibilities of Auditors, Manager, and Business Owners".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قضايا الغش في المنشآت الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإجراءات كشف الغش ومنعه من قبل المدققين القانونيين المتخصصين بتدقيق المنشآت الصغيرة الحجم، وأثر معيار التدقيق رقم (82) على تدقيق المنشآت الصغيرة.

وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، الذين هم مدققو حسابات مزاولون للمهنة في شركات تدقيق محلية ودولية متخصصة في تدقيق المنشآت الصغيرة، حيث قام الباحثان باختيار عينة عشوائية من هؤلاء المدققين، وبعد توزيع (1000) استبانه على العينة تم استرداد (171) منها أي بمعدل استجابة بلغ (17%).

وأظهرت نتائج الدراسة، أن المدققين أفراد العينة يعتبرون أن أهم إجراءات الكشف عن الغش، هي كيفية معالجة المقبوضات النقدية، وتقييم التجاوزات الإدارية للرقابة المحوسبة، والفحص الفعلي للمخزون. كذلك يعتبر المدققون أفراد العينة أن أكثر إجراءات منع الغش فاعلية

هي فصل المسؤوليات، بينما يعتبرون أقلها فاعلية هي كتابة ميثاق الأخلاقيات المهنيـة. وقـد اعتبر معم أفراد العينة أن تعاظم مشكلة الغش مرتبط بنظام الرقابة التي تتبنـاه الإدارة ومـدى جديتها في ذلك، بينما اعتبر (66%) منهم أن الوقت لا زال مبكرا للحكم على فعالية المعيـار رقم (82) في زيادة إمكانية الكشف عن الغش في المنشآت الصغيرة، والذي يتطلب جهدا كبيرا من المدقق لتقييم الرقابة الداخلية والتخطيط للتدقيق بما يتناسب معها.

**4- دراسة (Wells, 2002)، بعنوان:**

**"Occupational fraud: The audit as Deterrent"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أشكال الاحتيال التي تمت، ومن هم في الغالب مرتكبو الاحتيال، وبيان أفضل الطرق الممكنة لاكتشاف الاحتيال، وكيف يتم ردع ذلك الاحتيال، وتأثير التدقيق على حجم الاحتيال، حيث كان منهج الدراسة هو المنهج الوصفي.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن التدقيق كان له نتيجة وتأثير هام على حجم الخسائر الناتجة عن الاحتيال لسببين أساسيين وهما:

1. إن عملية التدقيق بحد ذاتها كانت قادرة على اكتشاف الاحتيال، وذلك من خلال الإجراءات الروتينية، مثل فحص الوثائق وتحليل البيانات المالية، والتحقق من الأصول.
2. إن معرفة المدققين المتطورة وكفاءتهم تثبط عزيمة مرتكبي الاحتيال، فهي بذلك تساهم في منع حدوث الاحتيال.

حيث أظهرت هذه الدراسة أن (64%) من الاحتيالات ارتكبـت مـن قبـل المـدراء التنفيذيين، وقد كانت نسبة الذكور منهم أعلى من نسبة الإناث، وأن (7%) فقط مـن مرتكبـي الاحتيال قد تم إدانته في جريمة سابقة، كما أن (33%) من الاحتيالات التي تم اكتشافها كانـت

مرتكبة من قبل شخصين أو مجموعة من الأشخاص، وأوضحت الدراسة أن أكبر الاحتيالات خسارة هي التي كانت تحدث في الشركات العامة.

5- دراسة (Grazioli et. al., 2002 )، بعنوان:

**"A Cognitive Approach to Fraud Detection".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نموذج نظري، والذي يكامل الأسباب التي ينجح فيها المدققون في اكتشاف الغش بتلك الأسباب التي يخفقون في اكتشافه. فالمدققون الناجحين قادرون على جمع فهم عميق من معرفة نوايا وتفضيلات الإدارة، وكذلك فهم عميق لمبادئ التدقيق والمحاسبة. بالمقابل، مدققو الحسابات الذين يفشلوا في اكتشاف الغش لا يستطيعون أن يكاملوا بين هذه الأنواع من الفهم.

ولإثبات هذه النظرية، فقد طور الباحثون نموذج إكتشاف الغش في البيانات المالية، حيث يقيس هذا النموذج كفاءة وقدرة مدقق الحسابات في اكتشاف الغش، كما أن النموذج يعتبر نقطة البداية لفهم سلوك المدقق الفعلي. وتم تطبيق هذا النموذج عن طريق تحليل عدد من حالات الغش الحقيقية التي وقعت في البيانات المالية لشركات تختص في الصناعة الطبية التقنية وكذلك شركات البيع بالتجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الاعتماد على آراء (24) مدققا في (4) حالات غش تم اختيارها من كلا القطاعين، ليكون عدد المشاهدات (96)، وبعد تحليل أثر هذه المشاهدات تبين أن القدرة التنبؤية للنموذج كانت على قدر كبير من الدقة حيث بلغت (87%).

وأظهرت نتائج الدراسة التي اعتمدت على حالات غش حقيقية وبمشاركة المدققين، بأن الفشل متكرر بين هؤلاء المدققين، كما أن الأخطاء مشتركة بينهم في كل مراحل عملية إكتشاف

الغش. كما أظهرت النتائج أن معرفة المدققين تحتوي على اسهابات قد تكون سببا في حدوث الأخطاء، وبالتالي فإن أداءهم سوف يتراجع نتيجة لزيادة هذه الأخطاء.

**6- دراسة (Glover et. al., 2003)، بعنوان:**

**"A Test of Changes in Auditors' Fraud-Related Planning Judgments since the Issuance of SAS No. 82."**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حكم المدققين المهني المتعلق بكشف الغش قبل صدور معيار التدقيق الأمريكي المتعلق بالغش SAS 82، وبعد صدوره، وذلك من خلال مقارنة نتائج دراسة سابقة حول هذا الموضوع وهي دراسة Zimbelman (1997)، مع نتائج هذه الدراسة.

واستخدم الباحثون منهجية كان العامل المستقل الأول فيها هو فترة جمع البيانات "قبل أو بعد إصدار معيار 82"، والثاني مستوى الغش "عال أم منخفض"، وقد تم جمع المعلومات بعد سنتين من تطبيق المعيار 82، حيث كان المتغير التابع هو التغير في حكم المدققين استجابة لمخاطر الغش، وقيست الفروقات باستخدام T-Test والإحصاء الوصفي لحسابها قبل وبعد تطبيق معيار 82.

وأظهرت نتائج الدراسة أن التغيير في الحكم على الخطط المتعلقة بالغش منذ إصدار معيار 82 جاء منسجما مع مقاصد مجلس معايير التدقيق، ومنه أن قرارات المدقق أصبحت أكثر استجابة لخطر الغش مقارنة مع قبل تطبيق المعيار، كما أصبح لدى المدقق وعي أكبر بضرورة تعديل خطط التدقيق وذلك استجابة للتغيير في الإشارات المتعلقة بالتدقيق، كما قام المدققون بزيادة نطاق خططهم التدقيقية استجابة لازدياد مخاطر الغش. كما أظهرت النتائج بأنه

على الرغم من تأثر مدققي الحسابات بالمعيار 82، إلا أن طبيعة خطط التدقيق التي يقومون بها لم تتعدل لغايات القيام باجراءات مخططة بحيث تكون قادرة على كشف الغش ومنعه.

7- دراسة (Patterson and Noel, 2003)، بعنوان:

**"Audit Strategies and Multiple Fraud Opportunities of Misreporting and Defalcation".**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص كيف يمكن لمدقق الحسابات الخارجي أن يصوغ خطة تدقيق مناسبة تمكنه من كشف الغش، بالإضافة إلى تقييم خطر الغش عندما تكون الشركة المدقق لها تمتلك الفرصة الكاملة لإرتكاب الغش.

وقام الباحثان بتطوير نموذج خاص تكون من ثلاث حالات مترابطة اعتمادا على فرص ارتكاب الغش من قبل الشركة المدقق لها، كل حالة تظهر كيف يقوم مدقق الحسابات الخارجي بتخصيص الجهد المناسب لمعرفة كيف تقوم تلك الشركة بإخفاء حالات الغش أو الإختلاس بتقسيمها إلى جزيئات غير قابلة للاكتشاف كما يلي:

**الحالة الأولى:** التقرير المالي المضلل (Fraudulent Financial Reporting)، والذي يطلق عليه غش الإدارة.

**الحالة الثانية:** الاختلاس (Defalcation)، والذي يطلق عليه غش الموظفين.

**الحالة الثالثة:** التقرير المالي المضلل مع الاختلاس.

وأظهرت نتائج الدراسة أن اكتشاف حالات الغش يعتمد على مدى وجودها في أوضاع مختلفة في عدة أماكن، كما أن دليل اثبات التدقيق (Audit Evidence) الذي يقوم المدقق بجمعه وتقييمه لكشف احتمال وقوع غش أو تلاعب في العنصر موضوع التدقيق، ليس له كفاءة مساوية للكشف عن العناصر الأخرى الموجودة في المنشأة. كما أظهرت النتائج كيف يقوم

مدقق الحسابات بدمج العديد من خصائص بيئة التدقيق التي تمكنه من تقييم خطر الغش، مشتملا على نوع الغش الذي من المحتمل أن يحدث.

**8- دراسة (Akpomi et. al., 2005)، بعنوان:**

**"Strategies for Fraud Detection and Minimization in Nigerian Tertiary Educational Institutions".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى ارتكاب الغش في الجامعات الحكومية في نيجريا، ووضعت الإستراتيجيات التي تساهم في التقليل من الغش إلى الحد الأدنى.

وقام الباحثون بتصميم استبانة احتوت على (6) أنواع من الغش المحتمل ارتكابه من قبل الموظفين وهي: الغش في جدول الرواتب (Payroll)، التلاعب في البيانات المالية (Manipulation)، اختلاس الأموال (Embezzlement)، التزوير والاحتيال (Forgeries and impersonation)، سوء استخدام الأصول (Misappropriation)، والغش عن طريق الحاسب الإلكتروني (Computer Operation)، وذلك لتحديد نسبة ارتكاب كل نوع من أنواع الغش على حدا، كما تم استخدام اسلوب المقابلة للحصول على البيانات المطلوبة التي تحقق أهداف الدراسة. وتم تحديد مجتمع الدراسة الذي تكون من (8) جامعات موجودة في أربع مناطق جغرافية مختلفة بواقع جامعتين في كل منطقة. وتم اختيار عينة مكونة من (78) شخص، وزعت عليهم الإستبانة من أصل (391) ممن يعملون في هذه الجامعات في أقسام المحاسبة، الرواتب والأجور، والتدقيق الداخلي.

وأظهرت نتائج الدراسة بأن ارتكاب الغش كان نتيجة للإهمال من جانب الإدارة في مناطق الاستخدام والاختيار، بالإضافة إلى تنسيب الموظفين في أقسام الحسابات والخزينة. وقد أثبتت النتائج وجود دور لمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التآمر مع المسؤولين

الفاسدين لتغطية الغش. واستنادا على هذه النتائج، فقد أوصى الباحثون بتطوير بعض الإستراتيجيات كتعريف حاجة القوة البشرية، وتنسيب الموظفين الأكفاء، كما أوصى الباحثون بتطبيق نظام سيطرة داخلي كفء يساعد إدارة المؤسسة على تخطيط سياساتها بشكل فعال، كما يضمن الالتزام بهذه السياسات من قبل الآخرين، ويحمي الأصول من الاختلاسات قدر الإمكان، ويحافظ على دقة السجلات المحاسبية.

**9- دراسة (Marczewski and Akers, 2005)، بعنوان:**

**"CPA's Perceptions of the Impact of SAS 99".**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى إدراك مدققي الحسابات القانونيين لتأثير معيار التدقيق الأمريكي المتعلق بالغش SAS 99 بعد صدوره، كما تعرضت الدراسة إلى مقارنة هذا المعيار بمعيار التدقيق SAS 82، لإظهار الاختلافات بينهما خصوصا فيما يتعلق بإجراءات كشف الغش ومنعه.

وقام الباحثان بتصميم استبانة لفحص مدى إدراك المدققين لبعض البنود التي وردت في معيار 99، والتي ركزت على إبراز الاختلافات بين هذا المعيار ومعيار 82، حيث تم تقسيم هذه البنود إلى خمسة مجموعات رئيسية هي: مسؤولية المدقق، رأي الطرف الثالث في القوائم المالية المدقّقة، وتفاعل المدقق مع العميل، وعوامل خطر الغش وفعالية التدقيق، وتوثيق أوراق العمل، واجراءات التدقيق. وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (300) مدقق قانوني ممن يعملون في شركة وسكنسن (Wisconsin)، إحدى شركات التدقيق الأمريكية، حيث اشتملت هذه العينة على (150) شريكا، و(150) مديرا، وبلغ معدل الإستجابة حوالي (35%) مناصفة بين الجانبين.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن شركاء التدقيق المشمولين في عينة الدراسة، لديهم إدراك كاف بنسبة أكبر من مدراء التدقيق فيما يتعلق بتأثير معيار 99 على مسؤولية المدقق في كشف الغش، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التغيير في إجراءات التدقيق بناء على متطلبات معيار 99 سوف يؤدي إلى زيادة فعالية التدقيق، لكن قد يكون ذلك على حساب ثقة الطرف الثالث في عملية التدقيق.

**10- دراسة (Chen et. al., 2006)، بعنوان:**

**"Ownership structure, corporate governance, and fraud: Evidence from China".**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص فيما إذا كان هيكل الملكية وحوكمة الشركات لها تأثير على الاحتيال المالي في الشركات الصينية.

وقام الباحث بدراسة كل الدعاوي التنفيذية المنشورة لدى هيئة الأوراق المالية الصينية خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2003، وهذه الدعاوي تغطي كافة الحالات التي وجد فيها احتيال، على الرغم من أنها حالات ذات انتهاكات طفيفة، كما أن تاريخ البدء في هذه الدراسة يتزامن مع تطبيق قانون الأوراق المالية الصيني ( المنشور في كانون الأول عام 1998)، والذي حصر هيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية باعتبارها المنظم الوحيد للشركات المدرجة، والبورصات، وشركات الأوراق المالية. وفيما يتعلق في بيانات هذه الدراسة، فقد تم تجميعها من الصحف الرسمية، والتقارير المالية السنوية، والنشرات الإخبارية الرسمية لهيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية، والكتب الرسمية للبورصة، وقد بلغت عينة الدراسة الإجمالية حوالي (169) دعوى تنفيذية خلال فترة خمس سنوات.

أظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليلات التباين الأحادي أن هيكل الملكية له دور مهم في تفسير حالات الاحتيال، كما أظهرت النتائج أن نسبة من المدراء الخارجيين كان لهم دور في حدوث الإحتيال، وبناء على هذه النتائج فقد أوصى الباحث بضرورة تصميم أنظمة حوكمة مؤسسية ملائمة بالنسبة للشركات المدرجة.

**11- دراسة (Mustafa and Meier, 2006)، بعنوان:**

**"Audit Committees and Misappropriation of Assets: Publicly Held Companies in the United States".**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين حدوث سوء استغلال الأصول من قبل المستخدمين ومن ضمنهم الإدارة، وبيّن فعّالية لجان التدقيق في الشركات ذات المليكة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حدد الباحثان عينة الدراسة من الشركات ذات الملكية العامة التي تعاني من سوء استغلال الأصول من قبل المستخدمين خلال الفترة من عام 1987 إلى عام 2000. حيث فحصت الدراسة (81) شركة تمر بحالة إساءة استغلال الأصول، ومجموعتين ضابطتين من الشركات: (81) شركة ضابطة عشوائية، و(81) شركة ضابطة مقابلة، كما أن جميع الشركات كانت شركات تجارية عامة في الولايات المتحدة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة الأعضاء المستقلين في لجان التدقيق، ومعدل مدة خدمة أعضاء لجان التدقيق، كانت ترتبط بشكل سلبي وذات دلالة إحصائية بحدوث إساءة استغلال الأصول في الشركات عينة الدراسة، في كل من الشركات العشوائية والمقابلة (Matched)، في حين أن عدد اجتماعات لجان التدقيق لم يكن له أي دلالة إحصائية.

12- دراسة (Kirkos et. al., 2007)، بعنوان:

**"Data Mining Techniques for the Detection of Fraudulent Financial Statements".**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن فعّالية تقنيات البحث عن البيانات (Data Mining) في اكتشاف الشركات التي تصدر قوائم مالية مضللة، وتتعامل مع العناصر المرتبطة بالقوائم المالية المضللة.

وقام الباحث بأخذ عينة مكونة من (76) شركة صناعية يونانية، حيث فحص المدققون كل الشركات المشمولة في عينة الدراسة، ومن بين هذه الشركات كان هناك مؤشر بالنسبة ل (38) شركة على المشاركة في إصدار قوائم مالية مضللة، حيث أن تصنيف أي قائمة مالية على أنها مضللة أم لا كان يقوم وفقا للمعايير التالية:

1. أن تكون تقارير المدققين متضمنة لشكوك خطيرة فيما يتعلق بدقة الحسابات، أو ملاحظات السلطات الضريبية فيما يتعلق بعدم التسوية الضريبية، والتي أثرت بشكل كبير في تغيّر القوائم المالية للشركة، كقائمة الدخل والميزانية العمومية.
2. أن تكون تقارير المدققين متضمنة لشكوك خطيرة فيما يتعلق بتطبيق التشريع اليوناني.
3. أن تكون هناك شركة مدرجة في سوق أثينا للأوراق المالية، وكانت هذه الشركة تحت المراقبة لأسباب تتعلق بتزوير البيانات المالية للشركة، أو وجود إجراءات قضائية معلقة فيما يخص البيانات المالية المضللة، أو انتهاكات ضريبية خطيرة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن البيانات المنشورة في القوائم المالية تحتوي على مؤشرات مضللة، وفضلا عن ذلك فإن قائمة ضئيلة من النسب المالية قادرة على تحديد نتائج تصنيف

الشركات على أنها تحتوي قوائم مالية مضللة أم لا، كما أظهرت النتائج أن تقنية البحث عن البيانات (Data Mining)، يمكن أن تقدم نماذج قادرة على تحقيق دقة تصنيفية كبيرة.

**ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

**أ. ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات العربية:**

1. دراسة الشنواني (1994):

لم تتطرق هذه الدراسة إلى معيار التدقيق الدولي رقم (240)، أو قياس مؤشرات إدراك مدققي الحسابات القانونيين بمسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش، كما أنه مر على دراسة الشنواتي حوالي (13) عام، مما يضيف أهمية للتعرف على مدى التطور الذي حصل على استخدام الاجراءات اللازمة للكشف عن الغش خلال هذه الفترة (1994-2007).

2. المومني والبدور (2008)، "وهي أقرب الدراسات إلى دراسة الباحث":

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة التطابق الكبير بين هذه الدراسة ودراسة المومني والبدور، (2008) من حيث أن كلا الدراستين تتحدث عن مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، إلا أن دراستهما لم تتطرق إلى قياس مؤشرات إدراك مدققي الحسابات القانونيين بمسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش، كما أن هذه الدراسة سوف تطبق في بيئة مختلفة تماما، خاصة إذا علمنا أن البيئة الفلسطينية تحكمها ظروف كثيرة قد تؤثر بشكل ملحوظ على نتائج الدراسة.

3. باقي الدراسات العربية:

تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات العربية في الأمور التالية:

أ- لم تتطرق هذه الدراسات إلى معيار التدقيق الدولي رقم (240)، أو قياس مؤشرات إدراك مدققي الحسابات القانونيين لمسؤوليتهم عن كشف الخطأ والغش.

ب- أن بعض هذه الدراسات ركزت على استخدام تقنيات أو نظريات معينة يتبعها المدقق من أجل كشف حالات الغش والتلاعب، مثل دراسة أحمد (2003)، الذي تحدث فيها عن استخدام المدقق لتقنية الحاسب الإلكتروني في اكتشاف الغش، ودراسة عبد الوهاب (1999)، والذي تطرق فيها إلى استخدام مفاهيم نظرية اكتشاف الإشارة، دون أن تتطرق هاتين الدراستين إلى معايير التدقيق.

ج- كما أن بعض هذه الدراسات تطرق إلى معايير التدقيق الدولية بشكل عام، مثل دراسة مطر (1998)، والذي تحدث فيها عن مدى الالتزام بهذه المعايير ككل، دون التركيز على إحداها دون الآخر، بعكس هذه الدراسة التي ركزت على معيار واحد وهو معيار التدقيق الدولي رقم (240).

**ب. ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات الأجنبية:**

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات الأجنبية في الأمور التالية:

1. تم إعداد بعض هذه الدراسات بناء على معايير التدقيق الأمريكية، بينما هذه الدراسة اعتمدت على معيار التدقيق الدولي رقم (240) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
2. ركزت هذه الدراسات في جانب منها على تطوير بعض النماذج أو الأساليب الفنية، التي يمكن استخدامها من قبل المدققين من أجل اكتشاف الغش، دون التطرق إلى معايير التدقيق.
3. كما أن بعض هذه الدراسات استثنت الجانب الميداني في معالجتها لموضوع الغش، واقتصرت على الناحية النظرية، بعكس هذه الدراسة التي تعتبر دراسة ميدانية تناولت موضوع الغش من وجهة نظر مدققي الحسابات.

## فرضيات الدراسة:

بناء على الدراسات السابقة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات المناسبة لغرض استقصاء اتجاهات مدققي الحسابات وآرائهم بشأن إدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ، كذلك مدى التزامهم بإتباع الإجراءات اللازمة التي نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم (240)، حيث صيغت الفرضية العدمية (Null Hypothesis) لكل منها على النحو التالي:

1- **الفرضية الرئيسة الأولى :** لا يدرك مدققو الحسابات القانونيين في فلسطين مسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ.

2- **الفرضية الرئيسة الثانية:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بإدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ.

3- **الفرضية الرئيسة الثالثة:** لا يلتزم مدققو الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.

تم تقسيم الفرضية الرئيسة الثالثة إلى ثلاث فرضيات فرعية. وهي:

**3-1- الفرضية الفرعية الأولى:** لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.

**3-2- الفرضية الفرعية الثانية:** لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

**3-3- الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

**4- الفرضية الرئيسة الرابعة:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.

وقد تم تقسيم الفرضية الرئيسة الرابعة إلى ثلاث فرضيات فرعية. وهي:

**4-1- الفرضية الفرعية الأولى** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.

**4-2- الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

**4-3- الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

# الفصل الرابع

## منهجية الدراسة

أساليب جمع البيانات

تطوير أداة الدراسة

التعريف بأداة الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

خصائص عينة الدراسة

# منهجية الدراسة

يتطرق هذا الفصل إلى منهجية الدراسة التي تم إتباعها، بحيث احتوي على أسلوب جمع البيانات، ومنهجية تطوير أداة الدراسة، والتعريف بها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، والاختبارات الخاصة بأداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ثم تطرق في النهاية إلى مناقشة خصائص عينة الدراسة بشكل مفصل.

## أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على المصادر الأولية والمصادر الثانوية. وقد اشتملت المصادر الثانوية على الكتب، والمقالات، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير، والقوانين من أجل توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وبيان متغيرات الدراسة، وأسبابها، وتأثيرها، ومن أجل تطوير وصياغة الفرضيات.

ونظرا لكون هذه الدراسة تصنف على أنها ميدانية لجمع البيانات الأولية، ولاختبار الفرضيات فقد تم استخدام أسلوب الاستبانة، حيث قام الباحث بتبنّي الاستبانة التي استخدمها المومني والبدور (2008) في دراستهما، مع إضافة بعض الأسئلة والأجزاء على الاستبانة بما يتناسب مع الفرضيات الموضوعة، كما قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية مع نائب رئيس جمعية المدققين الفلسطينيين بهدف مناقشة جوانب الاستبانة، وتوضيح بعض النقاط التي كان له استفسارات حولها.

## تطوير أداة الدراسة

إن الشكل النهائي للاستبانة تم تطويره على عدة خطوات حتى وصلت إلى ما هي عليه في هذه الدراسة، إلى أن تمّ اعتمادها، واستخدامها، وتتلخص هذه الخطوات بما يلي:

1. قام الباحث بتبنّي الاستبانة التي استخدمها المومني والبدور (2008) في دراستهما المتعلقة بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، والتي سبق وأن استعرضناها في الدراسات السابقة.
2. استعراض الأدبيات المتعلقة بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، والإطار النظري الذي انتهى إليه الباحثون، وقانون مزاولة مهنة التدقيق المعمول به في الأراضي الفلسطينية.
3. بعد أن تم اعتماد أبعاد الدراسة جميعها المتعلقة بالغش، قام الباحث بإضافة جزء آخر على الاستبانة المتبناة، يحتوي على بعض الأسئلة بما يتناسب مع الفرضيات الموضوعة، حيث قام بالاشتراك مع المشرف بمراجعتها للتأكد من شموليتها، وتغطيتها لجوانب الدراسة الأساسية.
4. بعد ولادة العناصر الأولية التي شكلت البناء الأولي للاستبانة المشتقة أصلا من معيار التدقيق الدولي رقم (240)، قام الباحث بعرضها على المختصين للتأكد من تغطيتها، وشموليتها لجوانب الموضوع الأساسية، ولزيادة القدرة على فهمها، وتطبيقها، ووضوحها، وإزالة الغموض عن عناصرها، وذلك على عدة مراحل:

**أولا:** عرض أداة الدراسة على تسعة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين في الجامعات الأردنية في كل من جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، والجامعة الهاشمية، وجامعة آل البيت.

**ثانيا:** قام الباحث بالاشتراك مع المشرف بمراجعة الملاحظات التي تم تدوينها من قبل الأكاديميين، حيث تمّ الأخذ بملاحظاتهم، وتعديل أداة الدراسة بموجبها.

**ثالثا:** بعد تعديل ملاحظات المرحلة الأولى، تم عرضها للتحكيم مرة أخرى، حيث تم عرضها على سبعة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين في الجامعات الفلسطينية في كل من جامعة بيرزيت، والجامعة العربية الأمريكية، وجامعة النجاح. وكذلك عرضها على نائب رئيس جمعية المحاسبين القانونيين الفلسطينيين كمهني مختص في التدقيق الخارجي، وتم إبداء بعض الملاحظات عدلت بموجبها الاستبانة.

## التعريف بأداة الدراسة

تتكون أداة الدراسة (الاستبانة)، من المتغيرات الديموغرافية عن مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وأربعة أبعاد وذلك كما يلي:

**المتغيرات الديموغرافية:** وتشمل: العمر، المؤهل الأكاديمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، الخبرة العملية في مجال التدقيق، كما اشتمل أيضا هذا الجزء على بعض المتغيرات المتعلقة بمكاتب التدقيق العاملة في فلسطين، وهي عدد المدققين المرخصين في كل مكتب، وكذلك مدى ارتباط المكتب بمكتب عالمي، وانتهى هذا الجزء بسؤال موجه للمدققين فيما إذا كانوا قد صادفوا حالات غش حقيقية خلال تنفيذهم لعملية التدقيق.

**الجزء الأول:** ويحتوي على (13) سؤالا، تتعلق بقياس إدراك المدقق لمسؤوليته عن كشف الغش والخطأ.

**الجزء الثاني:** ويحتوي على(17) سؤالا، تتعلق بقياس الإجراءات التي يقوم بها المدقق لاكتشاف الغش.

**الجزء الثالث:** ويحتوي على (6) أسئلة، تتعلق بقياس الإجراءات التي يقوم بها المدقق عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

**الجزء الرابع:** ويحتوي على(12) سؤالا، تتعلق بقياس الإجراءات التي يقوم بها المدقق لإبلاغ الإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية، عن الغش والخطأ.

وقد اشتملت أداة الدراسة أيضا على سؤال مفتوح في نهاية الجزء الأول، لأي مؤشرات يراها المستجيب مهمة، وتؤثر على إدراك المدقق لمسؤوليته عن كشف الغش والخطأ، ولم ترد في بنود أسئلة الاستبانة.

أعطيت هذه الأسئلة مقياسا مكونا من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس "ليكرت" الخماسي، وتعني الدرجة (1) قليلة جدا، والدرجة (2) قليلة، والدرجة (3) متوسطة، والدرجة (4) كبيرة، بينما أعطيت الدرجة (5) كبيرة جدا، وتم إعطاء الدرجات نسب مدى (0-20%)، (21-40%)، (41-60%)، (61-80%)، (81-100%) على التوالي (Sekaran, 2000, p. 198).

وتم تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاث فئات: (1- أقل من 2.5) تعني مستوى متدن، و (2.5- أقل من 3.5) تعني مستوى متوسط، و(3.5-5) تعني مستوى عال.

أما الانحراف المعياري فيعتبر مقبولا عند النقطة (50%) من الوسط الحسابي (الانحراف المعياري/الوسط الحسابي)، فإذا تجاوز (50%) من المتوسط الحسابي يعني وجود تشتت في الإجابات، أما إذا قل عن (50%) من الوسط الحسابي يعني تقارب إجابات عينة الدراسة، وعدم وجود تشتت في الإجابات (Sekaran, 2000, p. 399) .

## مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين المزاولين، والمسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الفلسطينيين، ويعملون في مكاتب تدقيق مرخصة من قبل الجمعية، ومن واقع سجلات الجمعية وجد أن عدد هذه المكاتب في الضفة الغربية (94) مكتبا، يعمل فيها (204) مدققا مرخصا، أما في قطاع غزة فقد تعذر الحصول على أرقام مثبتة حول عدد المدققين المعتمدين والمزاولين للمهنة فيها نظرا لصعوبة الوصول إلى القطاع، لذلك اقتصر مجتمع الدراسة على مكاتب التدقيق العاملة في الضفة الغربية.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك عددا من المدققين المرخصين، والمسجلين لدى الجمعية غير ممارسين للمهنة في الوقت الحاضر لعدة أسباب منها: وجودهم خارج البلاد، أو معلقة عضويتهم، أو موقوف عن العمل، كما انك هناك مدقق واحد موجود في سجون الاحتلال فترة إعداد هذه الدراسة، وبناء على ما سبق فإن مجتمع الدراسة يتكون مما يلي:

جدول رقم (1)*

مجتمع الدراسة

| | |
|---|---|
| عدد المدققين المجازين، والمسجلين لدى الجمعية. | 204 مدققا |
| يطرح: عدد المدققين الذين لا يمارسون المهنة. | 23 مدققا |
| يطرح: عدد المدققين المعتقلين لدى الاحتلال. | مدقق واحد |
| عدد المدققين الذين يمثلون مجتمع الدراسة. | 180 مدققا |

* المصدر: جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية

## عينة الدراسة:

نظرا لصغر مجتمع الدراسة من المدققين، قام الباحث باختيار عينة شملت جميع مكاتب التدقيق العاملة في الضفة الغربية التي أمكن الوصول إليها، حيث تم توزيع (104)

استبانه، شملت (81) مكتبا تمكن الباحث من الوصول إليها من أصل (94) مكتبا، وتم استرداد (86) استبانه، أي بمعدل استجابة بلغ (47.8%) بالنسبة إلى مجتمع الدراسة الكلـــي، وتجـــدر الإشارة بأن المكاتب التي شملتها عينة الدراسة يعمل فيها (167) مدققا مرخصا، مـــن أصـــل (180) مدققا مزاولا والذين يمثلون مجتمع الدراسة الإحصائي.

**الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة :**

**أولاً: صدق الأداة :**

تهدف هذه العملية إلى التأكد من أن الأداة التي تم استخدمها في هذه الدراســـة تقـــيس فعليا ما ينبغي قياسه، حيث تم استخدام اختبار الصدق الظـــاهري (Face validity) : وهـــي عملية التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقـــة (Sekaran, 2000, p. 207)، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتحكيم الاستبانة من خلال عرضـــها على مجموعة من المختصين الأكاديميين، وعلى مهني مختص في التدقيق الخـــارجي، وذلـــك للتعرف على درجة وضوح العبارات المستخدمة، وسهولتها، وشمولها لموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بالتعاون مع المشرف بالتعديل المطلوب على الفقرات غير المفهومة.

**ثانياً: ثبات الأداة (Reliability):**

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة باستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة (Sekaran, 2000, p. 308)، وقام الباحث بقياس ثبات الأداة وذلك باستخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفـــا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها، وتعد القيمة المقبولة إحـــصائيا لهـــذا المقياس (60%) فأكثر(Sekaran, 2000, p. 312)، وبتحليل البيانات تبين أن نتيجـــة ثبـــات

الفقرات عالية جدا، حيث بلغ معامل ألفا لكل فقرات الاستبانة (85%)، وهو معدل ممتاز ويعني توفر مصداقية في إجابات فقرات الاستبانة.

**الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:**

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيـــة: (Statistical Package for Social Sciences (SPSS)) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهــداف الدراسة، وفيما يلي أهم هذه الأساليب:

1- اختبار الثبات (Reliability Test) : استخدم هذا الاختبار بهدف التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها، ويعد هذا الأسلوب مــن أكثــر الأســاليب استخداما للتأكد من ثبات أداة الدراسة التي تتضمن عددا من الفقرات، وقام الباحــث بحــساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لإجابات عينة الدراسة التي تم الحــصول عليهــا، وتعد القيمة المقبولة إحصائيا لهذا العامل هي (60%) فأكثر (Sekaran,2000, p.312)، وكلما كانت قيم كرونباخ ألفا عالية كانت درجة الاتساق الداخلي عالية، ومقبولة، ومؤشرا على ثبــات أداة الدراسة.

2- اختبار(ف) (F-Test): استخدم الباحث هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كان هنــاك فروقــات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحــسابات، تعــود إلــى اخــتلاف متغيــراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ، والإجــراءات اللازمــة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، كذلك الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة والجهــات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية (الهيتي، 2004، ص329).

3- الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistical Techniques): تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام بهدف الحصول على قراءات عامة عن خصائص، وتركيبة عينة الدراسة، وتوزيعها، كما تم استخدامها بهدف إجراء المقارنة بين المجموعات المختلفة التي تشكل عينة الدراسة (جودة، 2007، ص239)، ومن الأساليب الإحصائية الوصفية التي تم استخدامها، استخدام التوزيع التكراري (Frequency Distribution)، والنسب المئوية (Percentages)، والوسط الحسابي (Mean) وهو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي استخدم من أجل تحديد نسبة الالتزام من قبل المدقِق لكل بند من بنود الاستبانة، وعليه يتم تصنيف بنودها حسب درجة أهميتها وفقا لمتوسطاتها الحسابية، كما تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) الذي هو أحد مقاييس التشتت لقياس تشتت الإجابات حول المتوسطات الحسابية لبنود الاستبانة المختلفة.

**خصائص عينة الدراسة**

يبيّن الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب الفئات المختلفة، فقد أشارت النتائج فيما يتعلق بتوزيع العينة حسب العمر إلى أن غالبية المدققين (40.7%) تزيد أعمارهم عن (45) سنة، بينما مثلث الفئة العمرية (25_35) سنة نسبة (27.9%) من أفراد العينة، أما نسبة المدققين الذين تتراوح أعمارهم بين (35_45) سنة فقد بلغت (25.6%) من عينة الدراسة، أما الذين كانت أعمارهم أقل من (25) سنة فقد بلغت نسبتهم (5.8%) فقط من أفراد العينة. كما يتضح من الجدول رقم (2) بأن أغلب أفراد العينة من الفئات الأكبر عمرا، وبالتالي الأكثر قدرة في التعامل مع حالات الغش والخطأ المحتملة كون هذه الفئة تعتبر الأكثر تجربة، حيث يظهر الجدول وجود (66.3%) من عينة الدراسة أعمارهم (35) سنة فما فوق.

جدول رقم (2)

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

| المتغير | الفئات | التكرار | النسبة المئوية | النسبة المئوية المجمعة |
|---|---|---|---|---|
| العمر | 45 سنة فأكثر | 35 | 40.7 | 40.7 |
| | من 35 إلى أقل من 45 سنة | 22 | 25.6 | 66.3 |
| | من 25 إلى أقل من 35 سنة | 24 | 27.9 | 94.2 |
| | أقل من 25 سنة | 5 | 5.8 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |
| المؤهل الأكاديمي | دراسات عليا | 19 | 22.1 | 22.1 |
| | بكالوريوس | 62 | 72.1 | 94.2 |
| | دبلوم | 5 | 5.8 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |
| التخصص العلمي | محاسبة | 75 | 87.2 | 87.2 |
| | أخرى | 11 | 12.8 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |
| المؤهل المهني | PCPA | 40 | 46.5 | 46.5 |
| | ACPA | 5 | 5.8 | 52.3 |
| | CPA | 6 | 7.0 | 59.3 |
| | PCPA+CPA+JCPA | 2 | 2.3 | 61.6 |
| | PCPA+JCPA | 2 | 2.3 | 63.9 |
| | PCPA+ACPA | 31 | 36.0 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |
| هل يوجد علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية | نعم | 21 | 24.4 | 24.4 |
| | لا | 65 | 75.6 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |
| الخبرة العملية في مجال التدقيق | أكثر من 15 سنة | 32 | 37.2 | 37.2 |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 17 | 19.8 | 57 |
| | من 7 إلى أقل من 10 سنة | 20 | 23.3 | 80.3 |
| | من 3 إلى أقل من 6 سنوات | 11 | 12.8 | 93.1 |
| | أقل من 3 سنوات | 6 | 6.9 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |
| كم عدد المدققين المرخصين العاملين في مكتبكم؟ | 1 | 30 | 34.9 | 34.9 |
| | من 2 إلى 3 | 35 | 40.7 | 75.6 |
| | أكثر من 3 | 21 | 24.4 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |
| هل صادفت وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذك لعملية التدقيق لأحد العملاء؟ | نعم | 55 | 64.0 | 64.0 |
| | لا | 31 | 36.0 | 100 |
| | المجموع | 86 | 100 | |

أما فيما يخص المؤهلات الأكاديمية لأفراد العينة، فيبيّن الجدول رقم (2) أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة (72.1%) هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، بينما كانت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه (22.1%)، وكان هناك (5.8%) من المدققين من حملة شهادة الدبلوم، ولم تتضمن العينة أي مستجيب من حملة الثانوية العامة فما دون.

كما نلاحظ من خلال الجدول، أن ما نسبته (94.2%) من المدققين، يحملون الشهادة الجامعية الأولى فأكثر، وهذا يجعلهم مؤهلين للإجابة على بنود الاستبانة، وهذا قد يشير إلى أنهم درسوا مفاهيم، وأساليب، وإجراءات التدقيق الحديثة خلال مرحلتهم الجامعية، مما يزيد من إدراكهم لأهمية موضوع هذه الدراسة، لاسيما أن الغالبية العظمى من المدققين عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس في المحاسبة كما يظهر في نفس الجدول، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته (87.2%) من المدققين تخصصهم الأكاديمي الرئيس هو المحاسبة، وأن المدققين الذين يحملون شهادة من إحدى فروع كلية التجارة، والاقتصاد (غير المحاسبة) أو القانون (12.8%) من عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بالمؤهل المهني لأفراد العينة، فيبين الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد العينة حاصلين على شهادة محاسب قانوني فلسطيني (PCPA) بنسبة (46.5%)، يليهم المدققين الذين يحملون الشهادة الفلسطينية (PCPA) بالإضافة إلى شهادة التدقيق العربية (ACPA) بنسبة (36%)، أما من يحملون شهادة محاسب قانوني أمريكي ( CPA ) فقد بلغت نسبتهم (7%)، في حين يظهر الجدول خلو عينة الدراسة من أي شخص حاصل على شهادة محاسب قانوني بريطاني، كما يظهر الجدول أن ما نسبته (2.3%) يحملون الشهادة الفلسطينية (PCPA)

بالإضافة إلى شهادة التدقيق الأردنية (JCPA)، كما أظهر الجدول وجود مدققين يحملون ثلاث شهادات مهنية، حيث بلغت نسبتهم (2.3%) حيث يجمعون بين الشهادة الفلسطينية (PCPA)، والشهادة الأردنية (JCPA)، والشهادة الأمريكية (CPA).

وقد يعود سبب وجود نسبة من المدققين ممن يحملون أكثر من مؤهل مهني إلى أن من يحصل على شهادة تدقيق غير فلسطينية، ويرغب بالحصول على شهادة مزاولة المهنة في الأراضي الفلسطينية عليه أن يتقدم بطلب إلى مجلس مهنة تدقيق الحسابات لمعادلتها بالشهادة الفلسطينية، وبالتالي يتم منح المتقدم رخصة مزاولة المهنة وفق أحكام قانون مزاولة المهنة، على أن يجتاز مقدم الطلب امتحانا بالقوانين والتشريعات الفلسطينية، وذلك حسب ما ورد في المادتين الخامسة والتاسعة من قانون مزاولة المهنة ( قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9)، 2004). ويدل حصول أفراد العينة على شهادة أو أكثر من الشهادات المهنية المعترف بها على مدى أهلية وقدرة ومستقبل هذه المهنة رغم الحصار وظروف الاحتلال.

ويتبيّن من الجدول رقم (2) أيضا بأن المكاتب الموجودة فيها غالبية أفراد العينة ليست لها علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية بنسبة (75.6%)، أما المكاتب التي لها علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية فقد وصلت نسبتها (24.4 %)، ويعود سبب قلة أفراد العينة في المكاتب التي لها علاقة تمثيل مع مكاتب خارجية إلى أن عينة الدراسة اشتملت جميع المدققين المرخصين، حيث أن عدد كبير من هؤلاء المدققين يعملون بشكل فردي في مكاتب مستقلة، كما أن بعض المكاتب التي لها علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية اكتفت بعدد محدود من الاستبيانات، رغم وجود عدد كبير من المدققين المرخصين فيها، وهذا يختلف مع نتائج دراسة مومني وبدور (2008)، إذ أشارت بأن غالبية أفراد عينة دراستهما كان لهم علاقة تمثيل مع مكاتب خارجية عالمية بنسبة

(66.7%)، ولعل ذلك يعود إلى اعتماد الباحثان على عينة مكونة من جميع مكاتب التدقيق الأردنية التي تحتوي على أكثر من مدققين اثنين، بعد استبعاد المكاتب التي يعمل فيها مدقق واحد مما زاد من عدد أفراد عينة دراستهما في المكاتب التي لها علاقة تمثيل مع مكاتب خارجية (المومني والبدور، 2008)، ويظهر الجدول رقم (3) توزيع العينة في المكاتب التي لها علاقة تمثيل خارجي.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب نسبة التمثيل في المكاتب العالمية

| المكاتب العالمية | التكرار | النسبة المئوية | النسبة المئوية المجمعة |
|---|---|---|---|
| B.K.R (Bureau Krediet Registratie) | 4 | 4.7% | 4.7% |
| Deloitte & Touche | 2 | 2.3% | 7.0% |
| Ernst & Young | 4 | 4.7% | 11.7% |
| Horwath International | 2 | 2.3% | 14.0% |
| KPMG (Klynveld Peat Marwick Goerdeler) | 2 | 2.3% | 16.3% |
| Nexia International | 2 | 2.3% | 18.6% |
| Polaris International | 3 | 3.5% | 22.1% |
| Price Waterhouse Coopers | 2 | 2.3% | 24.4% |
| **المجموع** | 21 | 24.4% | |

كما يظهر الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية، حيث يبين أن هناك (37.2%) من المدققين تزيد خبرتهم عن (15) سنة، وأن ما نسبته (23.3 %) من المدققين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (7-10) سنوات، بينما بلغت نسبة عينة الدراسة الذين تتراوح خبرتهم ما بين (10-15) سنة، وبين (3-6) سنة ما نسبته (19.8%)، و(12.8%) على التوالي، أما الذين خبرتهم تقل عن (3) سنوات فكانت نسبتهم (7%).

نلاحظ أيضا أن نسبة المدققين الذين تزيد خبرتهم عن (7) سنوات كانت (80.3%)، ومن خلال ربط هذه النتيجة مع النتيجة التي أشار إليها نفس الجدول، فيما يتعلق بالمؤهلات المهنية لعينة الدراسة، يتّضح لدينا أن هؤلاء المدققين لديهم القدرة على اكتشاف مؤشرات حدوث الغش والخطأ، والقيام بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ والتبليغ عنه، نظرا لخبرتهم العالية، ومؤهلاتهم المهنية.

وأشار الجدول رقم (2) أيضا أن ما نسبته (40.7%) من عينة الدراسة يعملون في مكاتب يوجد فيها مدققين اثنين أو ثلاثة، أما المدققين الذين يعملون بشكل فردي في مكاتب مستقلة فقد بلغت نسبتهم (34.9%)، في حين بلغت نسبة العينة ممن يعملون في مكاتب يوجد فيها أكثر من ثلاثة مدققين حوالي (24.4%)، كما بيّن نفس الجدول أن ما نسبته (64%) من المدققين قد صادفوا وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذهم لعملية التدقيق، أما باقي المدققين الذين وصلت نسبتهم إلى (36%)، فقد نفوا مصادفتهم مثل هذه الحالات، وبالتالي وجود عدد كبير من المدققين عينة الدراسة ممن صادفوا حالات غش حقيقية، يجعلهم أكثر كفاءة في اكتشاف مثل هذه الحالات والتبليغ عنها.

# الفصل الخامس

## تحليل ومناقشة النتائج

أولا: مدى إدراك مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ

ثانيا: مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بإدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ

ثالثا: مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ

رابعا: مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، تعود لاختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ

# تحليل ومناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في ضوء فرضيات وأهداف الدراسة التي تم تحديدها في الفصول السابقة، ويبدأ الفصل بعرض موسع وشامل لفرضيات الدراسة، ومناقشة نتائجها. وكما تم ذكره سابقا في المنهجية، فقد أعطيت أسئلة الاستبانة مقياسا مكونا من خمس درجات (1-5) من الإجابات حسب مقياس "ليكرت" الخماسي، حيث تم تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاث فئات: (1- أقل من 2.5) تعني مستوى متدن، و (2.5- أقل من 3.5) تعني مستوى متوسط، و(3.5-5) تعني مستوى عال.

## أولا: مدى إدراك مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ

**1. الفرضية الرئيسة الأولى: لا يدرك مدققو الحسابات القانونيين في فلسطين مسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ.**

بين الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمؤشرات إدراك مدققي الحسابات لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ، مرتبة ترتيبا تنازليا حسب أهميتها، وكل مؤشر يظهر مصحوبا برقم وروده في استبانة الدراسة، حيث يظهر من الجدول أن آراء مدققي الحسابات القانونيين عالية الأهمية تجاه جميع الفقرات المتعلقة بمؤشرات إدراك مدققي الحسابات بمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ، باستثناء الفقرات (3، 6، 7، 8، 9) كانت متوسطة الأهمية، والفقرة رقم (4) كانت متدنية الأهمية.

وأشارت النتائج إلى أن أكثر المؤشرات إدراكا، والتي يراها المدقق ضرورية ومهمة من أجل كشف الغش والخطأ، هي التدريب المستمر لمدققي الحسابات، حيث بلغ المتوسط

الحسابي لإجابات أفراد العينة الذين أشاروا إلى أهمية هذا الإجراء حوالي (4.53)، والانحراف المعياري (0.63)، وهذه النسبة تصل إلى الدرجة العالية حسب مقياس "ليكرت" المستخدم في هذه الدراسة، وقد يدل ذلك على أن المدقق الفلسطيني مهتم في التدريب، ويسعى إليه، ويطمح بمتابعة ما هو جديد في المهنة.

جدول رقم (4)

العوامل التي تبين إدراك مدققي الحسابات الفلسطينيين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 1. إن التدريب المستمر للمدققين يؤهلهم لإتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش والخطأ. | 4.53 | 0.63 | عالية |
| 2 | 2. إن التأهيل العلمي، والعملي للمدققين يؤهلهم لإتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش والخطأ. | 4.52 | 0.55 | عالية |
| 3 | 13. عند قيام المدقق بتقديم تقرير مغاير لحقيقة وضع العميل في حالة ظهور دلائل غش أو خطأ، فإن ذلك يعرضه للمساءلة. | 4.48 | 0.73 | عالية |
| 4 | 12. إن عدم بذل العناية المهنية المطلوبة وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) يعرضك للمساءلة. | 4.10 | 0.81 | عالية |
| 5 | 5. إذا قصر المدقق في الإنذار المبكر عن وجود مؤشرات الغش والخطأ، فإنه يعتبر مسؤولا عن ذلك. | 4.03 | 1.03 | عالية |
| 6 | 11. يطلب من المدقق البحث المستمر عن مؤشرات وجود الغش والخطأ. | 3.71 | 1.16 | عالية |
| 7 | 10. لا يعتبر المدقق مسؤولا عن اكتشاف حالات الغش التي يتم ارتكابها بطريقة محكمة يصعب اكتشافها. | 3.58 | 1.21 | عالية |
| 8 | 7. يعاقب المدقق بغرامة لا تزيد على 1000 دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا. | 3.22 | 1.13 | متوسط |
| 9 | 6. يعاقب المدقق بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات. | 3.03 | 1.17 | متوسط |
| 10 | 8. يعاقب المدقق بكلتا العقوبتين السابقتين. | 2.92 | 1.17 | متوسط |
| 11 | 3. إن وجود علاقة شخصية، بين المدقق والإدارة تقيد قدرته على الإفصاح عن وجود مؤشرات حدوث الغش أو الخطأ. | 2.83 | 1.25 | متوسط |
| 12 | 9. يعتبر المدقق مسؤولا عن اكتشاف حالات الغش التي يتم ارتكابها بطريقة محكمة يصعب اكتشافها. | 2.65 | 1.25 | متوسط |
| 13 | 4. إذا ظهرت مؤشرات وجود الغش والخطأ، وكان لها تأثير جوهري على عدالة البيانات المالية، ولم يبين المدقق ذلك في التقرير، يكون السبب عدم تكليف المدقق بذلك قانونيا. | 2.06 | 1.18 | متدنية |
| | **الاتجاه العام** | **3.51** | **0.39** | **عالية** |

ويوضح الجدول كذلك أن التأهيل العلمي والعلمي للمدققين يؤهلهم لإتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش والخطأ، حيث احتلّ الأهمية الثانية، وبوسط حسابي (4.52)، وانحراف معياري (0.55)، وهذا يعني أن المدقق القانوني يجب أن تكون لديه الشهادة العلمية المناسبة التي تؤهله لاكتشاف حالات الغش والخطأ، بحيث يشترط في المتقدم بطلب الحصول على إجازة مزاولة المهنة أن يكون حاصلا على الشهادة الجامعية تخصص محاسبة، أو ذات العلاقة بالمهنة، وأن يحصل على التدريب المناسب، والكافي الذي يؤهله أيضا لهذا التقييم، وهذا يتفق مع ما جاءت به المادة التاسعة من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (10) لسنة 2004، في أن يستكمل المدقق متطلبات التدريب المنصوص عليها في هذا القانون، والمتمثلة في الخبرة العملية في أعمال التدقيق والمحاسبة، التي تتفاوت من مدقق لأخر حسب المؤهل العلمي، وكذلك اجتياز الامتحان الخاص بالتشريعات ذات العلاقة بالمحاسبة والتدقيق، والأمور الضريبية المعمول بها في فلسطين.

وجاء في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، قيام المدقق بتقديم تقرير مغاير لحقيقة وضع العميل في حالة ظهور دلائل غش أو خطأ يعرضه للمساءلة بوسط حسابي (4.48)، وانحراف معياري (0.73)، ولعل هذا يُظهر بأن مدقق الحسابات في فلسطين يقوم بإعطاء التقرير المناسب عند حدوث إحدى حالات الغش التي يكون لها تأثير جوهري على عدالة البيانات المالية، وذلك لأن قانون مزاولة المهنة يحمل المدقق مسؤوليات كبيرة سواء كانت المسؤولية التأديبية، أو المدنية، أو المسؤولية الجنائية التي قد يتعرض لها، فلذلك لا بد من أن يبذل العناية المهنية الكافية من أجل اختيار التقرير المناسب.

ويشير الجدول إلى أن أقل هذه المؤشرات أهمية عدم تكليف المدقق بشكل قانوني يقيد من قدرته على الإفصاح في تقريره عن مؤشرات الغش والخطأ في حال حدوثهما، وذلك بمتوسط حسابي بلغ (2.06)، وانحراف معياري (1.18)، ويدل ذلك على أن عدم تكليف المدقق قانونيا قد يحول دون إصدار تقرير حول احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية نتيجة حدوث الغش أو الخطأ إذا ظهرت المؤشرات التي تدفع المدقق لذلك، وبهذا يتعرض المدقق للمساءلة القانونية.

وبشكل عام تشير النتائج إلى أن نسبة متوسط درجة إدراك مدقق الحسابات في فلسطين بمسؤوليته عن كشف الغش والخطأ كانت عالية، حيث بلغ متوسط إدراكهم لهذه المسؤولية (3.51) بنسبة (70.2%)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وأن الانحراف المعياري كان منخفضا (0.39)، وهذا يشير إلى تقارب الآراء، وعدم وجود تشتت كبير بين إجاباتهم حول متغيرات الدراسة.

**نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:**

مما سبق يتبين أن هناك إدراك لدى مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ بنسبة (70.2%)، وبهذا يتم رفض الفرضية العدمية الأولى القائلة: لا يدرك مدققو الحسابات القانونيين في فلسطين مسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ.

**ثانيا: مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بإدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ**

**2. الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، تعود إلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بإدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ.**

تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) من أجل اختبار هذه الفرضية، وذلك من أجل إيجاد الفروقات ذات الدلالة الإحصائية في وجهة نظر المدققين القانونيين باختلاف متغيراتهم الديموغرافية، ويعتمد هذا الاختبار على المتوسطات الحسابية، بحيث يكون التفوق في درجة الممارسة للفئة التي تحصل على المتوسط الحسابي الأعلى.

ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار (ف) للفروقات ذات الدلالة الإحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات، باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بإدراك المدقق لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ، حيث يظهر الجدول وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) فيما يتعلق بالمؤهل الأكاديمي، حيث وصلت دلالة (ف) الإحصائية إلى (0.017) وهي أقل من (0.05). وقد أشارت نتائج الاختبار البعدي (Tukey) إلى أن هذه الفروقات كانت بين المدققين الذين يحملون الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، وبين المدققين الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه، حيث كانت الفروق لصالح المدققين حملة الشهادات العليا الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه، بوسط حسابي بلغ (3.73) وبمستوى دلالة وصل إلى (0.012).

جدول رقم (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأراء العينة فيما يتعلق بمؤشرات إدراك المدقق لمسؤوليته عن كشف الغش والخطأ

| المتغير | الفئات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ف | دلالة ف |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 25 سنة | 3.31 | 0.172 | 1.970 | 0.125 |
| | من 25 إلى أقل من 35 سنة | 3.48 | 0.399 | | |
| | من 35 إلى أقل من 45 سنة | 3.67 | 0.384 | | |
| | 45سنة فأكثر | 3.46 | 0.390 | | |
| المؤهل الأكاديمي | دبلوم | 3.54 | 0.381 | *4.313 | 0.017 |
| | بكالوريوس | 3.44 | 0.390 | | |
| | دراسات عليا | 3.73 | 0.318 | | |
| التخصص العلمي | محاسبة | 3.51 | 0.380 | 0.231 | 0.632 |
| | أخرى | 3.57 | 0.464 | | |
| المؤهل المهني | PCPA | 3.54 | 0.391 | 0.854 | 0.516 |
| | ACPA | 3.51 | 0.402 | | |
| | CPA | 3.27 | 0.488 | | |
| | PCPA+CPA+JCPA | 3.73 | 0.598 | | |
| | PCPA+JCPA | 3.81 | 0.163 | | |
| | PCPA+ACPA | 3.50 | 0.368 | | |
| هل لمكتبكم أية علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية | نعم | 3.53 | 0.439 | 0.083 | 0.774 |
| | لا | 3.51 | 0.376 | | |
| الخبرة العملية في مجال التدقيق | أقل من 3 سنوات | 3.36 | 0.173 | 0.795 | 0.532 |
| | من 3 إلى أقل من 6 سنوات | 3.38 | 0.478 | | |
| | من 7 إلى أقل من 10 سنة | 3.59 | 0.401 | | |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 3.52 | 0.451 | | |
| | أكثر من 15 سنة | 3.54 | 0.344 | | |
| كم عدد المدققين المرخصين العاملين في مكتبكم | مدقق واحد | 3.59 | 0.440 | 1.140 | 0.325 |
| | من 2 إلى 3 مدققين | 3.45 | 0.319 | | |
| | أكثر من 3 مدققين | 3.51 | 0.417 | | |
| هل صادفت وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذك لعملية التدقيق لأحد العملاء | نعم | 3.56 | 0.385 | 2.582 | 0.112 |
| | لا | 3.42 | 0.387 | | |

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ويمكن تفسير هذا الفارق الملموس في وجهة نظر مدققي الحسابات من حملة البكالوريوس، وحملة الشهادات العليا من خلال اختلاف طبيعة المؤهل الأكاديمي لكل منهم، حيث أن المدققين الذين يحملون شهادة الماجستير أو الدكتوراه قد يكونوا درسوا مفاهيم وأساليب وإجراءات التدقيق الحديثة، وذلك بشكل أكثر تعمقا وتوسعا خلال مرحلتهم الجامعية في الدراسات العليا بالمقارنة مع المدققين من حملة البكالوريوس، مما يزيد من إدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ.

**نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:**

بناء على النتائج السابقة، والتي أظهرت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) فيما يتعلق بإحدى المتغيرات، فأنه يتم رفض الفرضية العدمية الثانية القائلة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين باختلاف متغيراتهم الديموغرافية، فيما يتعلق بإدراكهم لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ.

**ثالثا: مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ**

**3. الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يلتزم مدققو الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.**

من أجل اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة، تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

أولا: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.

ثانيا: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

ثالثا: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

**3-1- الفرضية الفرعية الأولى: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.**

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن آراء المدققين عالية الأهمية تجاه جميع الفقرات المتعلقة بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش. وأشارت النتائج إلى أن أكثر هذه الإجراءات أهمية هي: "تزداد مخاطر الغش والخطأ لدى المدقق عند اكتشافه لمواطن ضعف في تصميم

جدول رقم (6)

مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بإتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 18. تزداد مخاطر الغش والخطأ لدى المدقق عند اكتشافه لمواطن ضعف في تصميم النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلي. | 4.49 | 0.66 | عالية |
| 2 | 29. التأكد من عمليات التسوية الجردية والتي لها تأثير هام على الأرباح. | 4.41 | 0.69 | عالية |
| 3 | 30. إرسال مصادقات لطرف ثالث حول أرصدة السجلات المحاسبية | 4.33 | 0.82 | عالية |
| 4 | 23. في مرحلة التخطيط، على المدقق الاستفسار من الإدارة عن إجراءاتها المتبعة في تقييم مخاطر الغش والخطأ، والإجراءات التي اتبعتها لتقليل هذه المخاطر، وفحصها للتأكد من صحة هذه الإجراءات. | 4.31 | 0.72 | عالية |
| 5 | 22. المشاكل المتعلقة بالحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة. | 4.30 | 0.70 | عالية |
| 6 | 26. معرفة إذا كان هناك نقص هام، ولفترة طويلة في موظفي قسم الحسابات. | 4.17 | 0.83 | عالية |
| 7 | 19. الشكوك حول أمانة أو كفاءة الإدارة. | 4.12 | 0.74 | عالية |
| 8 | 17. عند التخطيط للتدقيق يقوم المدقق بتقدير خطورة كون الغش والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة. | 4.09 | 0.83 | عالية |
| 9 | 21. المعاملات غير الاعتيادية. | 4.09 | 0.78 | عالية |
| 10 | 24. الاطلاع على معدلات التغيير في الموظفين الرئيسين في المحاسبة والمالية. | 4.08 | 0.77 | عالية |
| 11 | 27. الاطلاع على معدلات التغيير في الموظفين الرئيسين في الإدارة الوسطى والعليا. | 4.08 | 0.75 | عالية |
| 12 | 28. معرفة إذا كان هناك ضغوطات مالية على الإدارات العليا. | 4.05 | 0.91 | عالية |
| 13 | 15. تصميم إجراءات التدقيق، بحيث يحصل المدقق على قناعة ملائمة بأن المعلومات الخاطئة الناتجة عن الغش (تعتبر جوهرية) يمكن اكتشافها. | 4.01 | 0.89 | عالية |
| 14 | 25. الاطلاع على معدلات التغيّر في المستشارين القانونيين أو المدققين. | 4.00 | 0.83 | عالية |
| 15 | 20. الضغوط غير الاعتيادية من داخل أو خارج الشركة. | 3.97 | 0.79 | عالية |
| 16 | 14. يفترض بالمدقق استخدامه الشك المهني في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق. | 3.91 | 1.05 | عالية |
| 17 | 16. عند التخطيط للتدقيق يستفسر المدقق من الإدارة عن وجود غش أو خطأ هام قد تم اكتشافه. | 3.65 | 1.18 | عالية |
| | **الاتجاه العام** | **4.12** | **0.44** | **عالية** |

النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلي"، حيث بلغ الوسط الحسابي لهـذا الإجـراء (4.49)، والانحراف المعياري بلغ (0.66). وهذا دليل على أهمية هذا الإجراء كون أي ضعف في نظام المحاسبة والرقابة الداخلي سيؤدي إلى زيادة احتمال حدوث الغش أو الخطأ، ولعل هذا يدل على أن معظم مدققي الحسابات "عينة الدراسة" يركزون على نظام الرقابة الداخلي، وتزداد شكوكهم باحتمالات وجود غش أو خطأ عندما يكتشفون نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية، مما يستدعي قيامهم ببذل مجهود أكبر للحصول على أدلة أكثر للتأكد من عدم وجود غش أو خطأ. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج عدة دراسات عربية وأجنبية، حيث أشارت دراسات كل من (الشنواتي، 1994)، و دراسة (Mancino, 1997)، ودراسة (Beasley et. al., 1999)، ودراسة (Montgomery et. al., 2002) إلى أهمية وجود بنية قوية، ودور فعّال للرقابة الداخلية التي من شأنها أن تمنع وقوع حالات الغش أو الخطأ والحد منه، كما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (المومني والبدور، 2008) التي توصلت إلى أن وجود نظام داخلي فعال يساعد المدقق على التقليل من أدلة التدقيق، أما إذا وجد نظام غير فعال فيجب زيادة أدلة التدقيق المخططة لغايات اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية.

وجاء في الأهمية الثانية التأكد من عمليات التسوية الجردية والتي لها تأثير هام على الأرباح بمتوسط حسابي بلغ (4.41) وانحراف معياري (0.69)، وهذا قد يدل على أن المدقق الفلسطيني مدرك لأهمية هذا الإجراء لغايات اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. أما المرتبة الثالثة من حيث الأهمية فكانت إرسال مصادقات لطرف ثالث حول أرصدة السجلات المحاسبية بمتوسط (4.33) وانحراف معياري (0.82)، حيث تعتبر تلك المصادقات أهم آلية

لضبط حسابات العملاء، وتستطيع أن توفر أدلة إثبات قد يأخذها المدقق الخارجي في الاعتبار في الحد من مخاطر الغش أو الخطأ.

كما يتبين من الجدول رقم (6) بأن أقل متوسط حسابي كان للإجراء الذي ينص على أنه "عند التخطيط للتدقيق يستفسر المدقق من الإدارة عن وجود غش أو خطأ هام قد تم اكتشافه"، وقد يكون هذا دليلا على عدم إتباع هذا الإجراء من قبل المدققين عينة الدراسة بدرجة كبيرة، بسبب الحذر الشديد لدى مدققي الحسابات فيما يتعلق بالاستفسار من الإدارة عن وجود غش أو خطأ هام قد تم اكتشافه، إلى أن يتأكدوا من عدم تورط الإدارة بذلك. وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة كل من (Beasley et al., 1999; Wells,2002; Chen, 2006)، الذين توصلوا إلى أن عددا كبيرا من حالات الغش أو الخطأ، والاحتيال ارتكبت بواسطة المدراء الكبار، أو المسؤولين المتنفذين في الشركات التي حدثت فيها تلك الحالات.

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

نلاحظ مما سبق أن مدقّق الحسابات القانوني يقوم بالعديد من الإجراءات لاكتشاف الغش أو الخطأ بمتوسط حسابي عال (4.12) أي بنسبة (82.4%)، وبذلك نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى القائلة: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.

**3-2- الفرضية الفرعية الثانية: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجـــراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.**

يتبيّن من الجدول رقم (7) أن آراء المدققين عالية الأهمية تجاه جميع الفقرات المتعلقة بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، باستثناء الفقرة (34) كانت متوسطة

الأهمية. حيث يظهر الجدول بأن المدققين عينة الدراسة يتبعون الإجراء رقم (31) بشكل كبير، وبوسط حسابي بلغ (4.40)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وانحراف معياري (0.74)، إذ يقوم أولئك المدققين بتعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ، بحيث تتضمن إجراءات إضافية لتحديد أثر هذا الغش أو الخطأ، ويعتبر هذا الإجراء مهم جدا؛ وذلك لمعرفة ما إذا كان الأثر جوهريا على البيانات المالية أم لا، ومدى أهمية ذلك على الخطوات اللاحقة في عملية التدقيق. واتفقت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة المومني والبدور (2008)، كما جاءت هذه النتيجة منسجمة مع نتائج دراسة ( Zimbelman, 1997)، التي أشارت إلى أن تطبيق معيار التدقيق الأمريكي SAS 82 سيكون له منافع محتملة فيما يتعلق بقرارات المدققين، ومدى استجابتها لمخاطر الغش، كما أنه سيكون لدى المدقق وعي أكبر بضرورة تعديل خطط التدقيق.

جدول رقم (7)

مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 31. تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ، بحيث تتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثير هذا الغش أو الخطأ. | 4.40 | 0.74 | عالية |
| 2 | 32. تحديد نوع الخطأ المحتمل وجوده في البيانات المالية؛ لتحديد نوع إجراءات التدقيق الإضافية. | 4.24 | 0.63 | عالية |
| 3 | 35. إعادة النظر بتقديرات المخاطر وصحة المعلومات المقدمة من الإدارة. | 4.03 | 0.77 | عالية |
| 4 | 36. ربط المعلومات مع حالات الغش أو الخطأ، والقيام بإجراءات ضبط لمعرفة المسؤول عن هذه الحالات. | 4.01 | 0.85 | عالية |
| 5 | 33. مراجعة الموضوع مع الإدارة، والتأكد من أن الموضوع قد انعكس بشكل مناسب، أو تم تصحيحه في البيانات المالية. | 4.00 | 1.07 | عالية |
| 6 | 34. عدم مراجعة الإدارة، والتحدث مع مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للشركة. | 3.06 | 1.25 | متوسط |
| | **الاتجاه العام** | **3.96** | **0.49** | **عالية** |

وجاء في الأهمية الثانية الإجراء رقم (32)، والذي ينص على "تحديد نوع الخطأ المحتمل وجوده في البيانات المالية؛ لتحديد نوع إجراءات التدقيق الإضافية"، وذلك بمتوسط حسابي (4.24)، وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وانحراف معياري (0.63)، ولعل هذا يدل على أهمية هذا الإجراء، حيث أنه عندما تشير إجراءات التدقيق إلى احتمال وجود غش أو خطأ، يجب على المدقق دراسة الأثر المتوقع لهذا الاحتمال على القوائم المالية، وإذا اعتقد المدقق أنه من الممكن أن يكون لهذا الغش أو الخطأ أثر على القوائم المالية، فيجب عليه أن يقوم بإجراءات إضافية، أو أن يعدل من إجراءاته الحالية بما يتناسب مع الوضع الجديد. واختلفت هذه النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة المومني والبدور (2008)، حيث حصل هذا الإجراء على أقل متوسط حسابي في دراستهما بين مجموع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، إذ أشار (18.8%) فقط من عينة دراستهما بأنهم يقومون بتحديد نوع الخطأ المحتمل وجوده في البيانات المالية؛ لتحديد نوع الإجراءات الإضافية، والعمل على تصحيحه بإجراءات مادية.

كما يتبين من الجدول رقم (7) بأن أقل متوسط حسابي (3.06) كان للإجراء رقم (34)، الذي ينص على أنه "في حال تأكد شكوك المدقق حول وجود غش نتيجة تعديل خطة التدقيق لا يقوم بمراجعة الإدارة، بل يتحدث مع مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للشركة"، حيث بلغت نسبة متوسط الإجابات للأفراد عينة الدراسة حوالي (61.2%)، والانحراف المعياري (1.25)، ولعل عدم إتباع هذا الإجراء من قبل المدققين عينة الدراسة بدرجة كبيرة، يعود إلى عدم التأكد في كثير من الأحيان من الجهة المتورطة في حدوث الغش أو التلاعب. إذ توصلت بعض الدراسات إلى أن عددا كبيرا من حالات الغش، والاحتيال ارتكبت بواسطة

المدراء الكبار، أو المسؤولين المتنفذين في الشركات التي حدثت فيها تلك الحالات، فقد أشارت دراسة Beasley وزملائه (1999)، بأن ما نسبه (72%) من حالات الاحتيال كانت من قبل المديرين التنفيذيين الكبار، كما توصل Wells (2002) في دراسته بأن (64%) من الاحتيالات ارتكبت من قبل المديرين التنفيذيين، كما أظهرت نتائج دراسة Chen (2006) بأن نسبة من المدراء الخارجيين كان لهم دورا في حدوث الاحتيال.

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

يتضح مما سبق بأن مدقق الحسابات القانوني يتبع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، بمتوسط حسابي بلغ (3.96) أي بنسبة (79.2%)، وبذلك نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية والتي تنص على: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

**3-3- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجـراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.**

يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية التي تمثل اتجاهات المدققين عينة الدراسة فيما يتعلق بالإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المسـتفيدة، والجهـات النظامية والقضائية. حيث يظهر الجدول بأن أعلى متوسط حسابي، كان للإجـراء رقـم (48) الذي ينص على ضرورة الاحتفاظ بأوراق العمل حتى بعد الانتهاء من عملية التدقيق، وقد بلـغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة الذين أشاروا إلى أهمية هذا الإجـراء حـوالي (4.70)، وانحراف معياري ( 0.70)، وحصل هذا الإجراء على أعلى متوسط حسـابي بـين جميع فقرات الدراسة جميعها مما يدل على أهميته، وذلك لأنه إذا استمر المدقق مع نفس العميل

جدول رقم (8)

مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية

| الترتيب | الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 48. الاحتفاظ بأوراق العمل حتى بعد الانتهاء من عملية التدقيق. | 4.70 | 0.70 | عالية |
| 2 | 38. تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في الشركة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش. | 4.37 | 0.67 | عالية |
| 3 | 41. إبلاغ مستوى إداري في الهيكل التنظيمي في الشركة أعلى من المستوى الإداري للأشخاص الذي يعتقد بتورطهم بالغش. | 4.31 | 0.88 | عالية |
| 4 | 42. إبداء رأي متحفظ أو سلبي في حالة استنتاج أن الغش أو الخطأ من قبل الإدارة له تأثير مهم على البيانات المالية. | 4.29 | 1.03 | عالية |
| 5 | 37. إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي. | 4.27 | 0.82 | عالية |
| 6 | 43. الامتناع عن إبداء رأي إذا منع المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة؛ لغرض تقييم أثر الغش أو الخطأ على البيانات المالية من قبل الإدارة. | 4.27 | 1.03 | عالية |
| 7 | 46. الحصول على استشارة قانونية، وذلك بناء على مسؤولية المدقق تجاه المصلحة العامة، حسب ما جاء بنص القانون. | 4.10 | 0.97 | عالية |
| 8 | 45. إبلاغ الغش أو الخطأ إلى طرف ثالث في حال وجود نص معين في القانون يطلب ذلك ( في الشركات المساهمة العامة). | 4.08 | 1.02 | عالية |
| 9 | 44. عند الشك بأن الغش أو الخطأ قد حدث من قيود مفروضة بموجب الظروف، وليس من قبل الشركة، فإنه يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار في التقرير النهائي. | 3.99 | 0.93 | عالية |
| 10 | 40. عدم التردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش أو الخطأ. | 4.08 | 0.77 | عالية |
| 11 | 47. الاتصال مع الجهات الحكومية المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات بناء على نص القانون ( للشركات المساهمة العامة). | 3.62 | 1.28 | عالية |
| 12 | 39. التردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش أو الخطأ. | 2.70 | 1.29 | متوسط |
| | **الاتجاه العام** | **4.04** | **0.50** | **عالية** |

فسوف يحتاج إلى هذه المعلومات لمعرفة سياسات الشركة وسير عملها، ولتكون أدلة إثبات بأن المدقق قام بجميع الإجراءات اللازمة بما ينسجم مع معايير التدقيق الدولية والقوانين والتشريعات المحلية. كما جاءت هذه النتيجة منسجمة مع نتائج دراسة المومني والبدور

(2008)، والتي أشارت إلى وجود التزام كبير لدى مدقق الحسابات بإتباع هذا الإجراء، حيث أظهرت نتائج دراستهما بأن (60.9%) من المدققين يحتفظون بأوراق العمل حتى بعد الانتهاء من عملية التدقيق، وإنهم يتبعون هذا الإجراء بدرجة كبيرة جدا.

وجاء في المرتبة الثانية تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في الشركة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش بوسط حسابي (4.37)، وانحراف معياري بلغ (0.67)، وتلتها في الأهمية الفقرة رقم (41)، والتي نصت على "إبلاغ مستوى إداري في الهيكل التنظيمي في الشركة أعلى من المستوى الإداري للأشخاص الذي يعتقد بتورطهم بالغش"، بوسط حسابي بلغ (4.31)، وانحراف معياري (0.88)، ويمكن أن يدل ذلك على أن مدقق الحسابات في حالة وجود غش أو خطأ يقوم بإبلاغ الإدارة بالنتائج التي توصل إليها في الوقت المناسب، مع مراعاة إعلام مستوى وظيفي أعلى من الشخص المشكوك في تورطه، أو الحصول على استشارة قانونية إذا كان المشكوك فيه الإدارة ككل، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن حدوث حالات الغش والتلاعب كان كنتيجة لغش الإدارة في تنسيب الموظفين وتعيين المستخدمين، وهذا ما اتفق عليه كل من الشنواتي (1994)، و Akpomi وزملائه (2005) في دراستهما، عندما أشارا بأن ارتكاب الغش كان نتيجة للإهمال من جانب الإدارة في مناطق الاستخدام والاختيار، بالإضافة إلى تنسيب الموظفين في الأقسام المختلفة. ويتضح من الجدول رقم (8) أيضا، بأن أقل متوسط حسابي (2.70) كان للإجراء رقم (39)، والذي ينص على "التردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش أو الخطأ"، حيث وصلت نسبته إلى درجة متوسطة، وبالتالي فأنه يجب عدم التردد في إبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة التي يتم إبلاغها عن الغش، لأن عدم الإبلاغ عن الغش المكتشف قد يحمل المدقق المسؤولية

القانونية، هذا فضلا عن أن الإبلاغ عن الغش والخطأ يعتبر مقياسا لاستقلالية مدقق الحسابات، وقد أشار قانون مزاولة المهنة في المادة الثالثة والعشرين بأنه يحظر على مدقق الحسابات الشهادة والتوقيع على صحة بيانات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للجهة التي كلف بتدقيق حساباتها، أو إبداء رأي يخالف حقيقة ما تضمنته الدفاتر والسجلات المحاسبية لأن ذلك يعرضه للمساءلة القانونية.

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

يتبين مما سبق أن مدقّق الحسابات القانوني في فلسطين يتبع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ، بوسط حسابي بلغ (4.04)، بنسبة (80.8%)، وبذلك نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة القائلة: لا يتبع مدققو الحسابات القانونيون في فلسطين الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.



**3. الفرضية الرئيسة الثالثة: لا يلتزم مدققو الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.**

من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة السابقة، ومناقشتها يبين الجدول رقم (9) ملخصا للاتجاهات العامة لعينة الدراسة حول التزام المدقق بالأبعاد الخاصة بمعيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ. حيث تشير النتائج إلى أن أكثر الأبعاد التي يلتزم بها المدقق كانت الإجراءات التي يقوم بها لاكتشاف الغش، وذلك بمتوسط (4.12) بنسبة (82.4%)، وهي تقع ضمن درجة الالتزام العالية، مع انحراف معياري

(0.44)، وجاء في المرتبة الأخيرة من حيث الالتزام من قبل المدقق هو الإجراءات المتبعة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، حيث حصلت على متوسط (3.96) بنسبة (79.2%)، وهي تعتبر عالية الالتزام أيضا، وانحراف معياري (0.49).

جدول رقم (9)

مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ

| الترتيب | البعد | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الالتزام |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش | 4.12 | 0.44 | عالية |
| 2 | الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش | 4.04 | 0.50 | عالية |
| 3 | الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل الغش | 3.96 | 0.49 | عالية |
| **الاتجاه العام** | | **4.04** | **0.08** | **عالية** |

كما يبين الجدول السابق أن المتوسط العام لالتزام مدقق الحسابات بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، لجميع أبعاده كانت (4.04) بنسبة (80.8%) وهي تقع ضمن الدرجة العالية، وهذا يدل على التزام المدقق بهذا المعيار، وأن الانحراف المعياري منخفض جدا (0.08) حيث لم يتجاوز لكل بعد من الأبعاد الخاصة بالمعيار عن (13%) من وسطه الحسابي، وتراوحت بين (10%-13%) فقط، ويدل ذلك على عدم وجود تشتت بين إجابات عينة الدراسة، وأنها متقاربة.

**نتيجة اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:**

تبين من خلال المناقشة السابقة، والنتائج التي تم التوصل إليها أن مدقق الحسابات القانوني في فلسطين يلتزم بمعيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، بمتوسط حسابي(4.04) وبنسبة التزام (80.8%) وبذلك يتم رفض الفرضية العدمية الثالثة القائلة: لا يلتزم مدققو الحسابات القانونيين في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.

**4. رابعا: مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، تعود لاختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.**

**الفرضية الرئيسة الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، تعود لاختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.**

تم تقسيم الفرضية الرئيسة الرابعة إلى ثلاث فرضيات فرعية، وهي:

أولا: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.

ثانيا: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

ثالثا: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

**3-1- الفرضية الفرعية الأولى لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.**

يظهر الجدول رقم (10) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات عينة الدراسة، فيما يتعلق بقدرة المدقق على إتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش، حيث كانت قيمة (ف) المحسوبة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فيما يتعلق بالمتغير الخاص بعدد المدققين المرخصين العاملين في كل مكتب، إذ وصلت دلالة (ف) الإحصائية إلى (0.049)، وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول في هذه الدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، وعند إجراء الاختبار البعدي (Tukey)، لم تظهر أية فروقات لصالح أي جهة، ولعل هذا يشير إلى أن كافة المدققين عينة الدراسة يتبعون الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ بما ينسجم مع معيار التدقيق الدولي رقم (240)، بغض النظر عن عدد المدققين العاملين في كل مكتب، وقد يفسر ذلك بأن كافة المدققين يهتمون بإتباع هذه الإجراءات، لا سيّما وأن معظمهم يؤكدون على ضرورة وجود نظام فعّال وبنية قوية للرقابة الداخلية، للتقليل من مخاطر حدوث الغش أو الخطأ.

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

بناء على النتائج السابقة، والتي أشارت إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بأحد المتغيرات، فأنه يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى القائلة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش أو الخطأ.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأراء العينة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش

| المتغير | الفئات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ف | دلالة ف |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 25 سنة | 4.08 | 0.202 | 0.671 | 0.572 |
| | من 25 إلى أقل من 35 سنة | 4.07 | 0.511 | | |
| | من 35 إلى أقل من 45 سنة | 4.24 | 0.354 | | |
| | 45سنة فأكثر | 4.09 | 0.464 | | |
| المؤهل الأكاديمي | دبلوم | 4.13 | 0.310 | 0.003 | 0.997 |
| | بكالوريوس | 4.12 | 0.465 | | |
| | دراسات عليا | 4.13 | 0.404 | | |
| التخصص العلمي | محاسبة | 4.12 | 0.443 | 0.000 | 0.988 |
| | أخرى | 4.12 | 0.443 | | |
| المؤهل المهني | PCPA | 4.12 | 0.372 | 0.873 | 0.503 |
| | ACPA | 4.05 | 0.258 | | |
| | CPA | 4.46 | 0.272 | | |
| | PCPA+CPA+JCPA | 4.12 | 1.248 | | |
| | PCPA+JCPA | 4.21 | 0.125 | | |
| | PCPA+ACPA | 4.06 | 0.519 | | |
| هل لمكتبكم أية علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية | نعم | 4.25 | 0.471 | 2.610 | 0.110 |
| | لا | 4.08 | 0.425 | | |
| الخبرة العملية في مجال التدقيق | أقل من 3 سنوات | 4.00 | 0.363 | 0.577 | 0.680 |
| | من 3 إلى أقل من 6 سنوات | 4.20 | 0.541 | | |
| | من 7 إلى أقل من 10 سنة | 4.02 | 0.484 | | |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 4.12 | 0.246 | | |
| | أكثر من 15 سنة | 4.18 | 0.477 | | |
| كم عدد المدققين المرخصين العاملين في مكتبكم | مدقق واحد | 4.06 | .325 | *3.122 | 0.049 |
| | من 2 إلى 3 مدققين | 4.05 | .539 | | |
| | أكثر من 3 مدققين | 4.32 | .346 | | |
| هل صادفت وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذك لعملية التدقيق لأحد العملاء | نعم | 4.14 | 0.409 | 0350 | 0.356 |
| | لا | 4.08 | 0.497 | | |

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

**3-2- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.**

يبين الجدول رقم (11) نتائج اختبار (ف) للفروقات ذات الدلالة الإحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات فيما يتعلق بالإجراءات التي يقوم بها المدقق عند ظهور دلائل غش أو خطأ عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

من النتائج السابقة يمكن القول أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالإجراءات التي يقوم بها المدققون عينة الدراسة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، ولعل هذا يعود إلى شعور المدققين بأهمية هذه الإجراءات، بغض النظر عن فئاتهم.

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

نلاحظ من الجدول السابق أن دلالة (ف) أعلى من المستوى المقبول في هذه الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) فيما يتعلق بجميع المتغيرات، لذا نقبل الفرضية العدمية الفرعية الثانية القائلة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأراء العينة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ

| المتغير | الفئات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ف | دلالة ف |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 25 سنة | 4.03 | 0.506 | 0.456 | 0.714 |
| | من 25 إلى أقل من 35 سنة | 3.87 | 0.554 | | |
| | من 35 إلى أقل من 45 سنة | 4.03 | 0.524 | | |
| | 45سنة فأكثر | 3.96 | 0.436 | | |
| المؤهل الأكاديمي | دبلوم | 4.07 | 0.480 | 0.754 | 0.474 |
| | بكالوريوس | 3.92 | 0.519 | | |
| | دراسات عليا | 4.06 | 0.401 | | |
| التخصص العلمي | محاسبة | 3.96 | 0.492 | 0.056 | 0.813 |
| | أخرى | 3.92 | 0.518 | | |
| المؤهل المهني | PCPA | 3.97 | 0.417 | 0.729 | 0.604 |
| | ACPA | 3.90 | 0.465 | | |
| | CPA | 4.22 | 0.750 | | |
| | PCPA+CPA+JCPA | 3.50 | 0.943 | | |
| | PCPA+JCPA | 3.83 | 0.236 | | |
| | PCPA+ACPA | 3.94 | 0.526 | | |
| هل لمكتبكم أية علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية | نعم | 3.96 | 0.511 | -0.001 | 0.975 |
| | لا | 3.96 | 0.491 | | |
| الخبرة العملية في مجال التدقيق | أقل من 3 سنوات | 3.83 | 0.667 | 0.456 | 0.768 |
| | من 3 إلى أقل من 6 سنوات | 3.88 | 0.654 | | |
| | من 7 إلى أقل من 10 سنة | 3.90 | 0.413 | | |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 3.96 | 0.484 | | |
| | أكثر من 15 سنة | 4.04 | 0.464 | | |
| كم عدد المدققين المرخصين العاملين في مكتبكم | مدقق واحد | 3.96 | 0.505 | 1.469 | 0.236 |
| | من 2 إلى 3 مدققين | 3.87 | 0.487 | | |
| | أكثر من 3 مدققين | 4.10 | 0.473 | | |
| هل صادفت وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذك لعملية التدقيق لأحد العملاء | نعم | 3.94 | 0.429 | 0.139 | 0.710 |
| | لا | 3.98 | 0.595 | | |

**3-3- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.**

يبيّن الجدول رقم (12) نتائج اختبار (ف) للفروقات ذات الدلالة الإحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات، فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، حيث تشير النتائج السابقة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات باختلاف متغيراتهم الديموغرافية، فيما يتعلق بإتباع هذه الإجراءات.

**نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

نلاحظ من الجدول السابق أن دلالة (ف) أعلى من المستوى المقبول في هذه الدراسة ($\alpha \geq 0.05$) فيما يتعلق بجميع المتغيرات، لذا نقبل الفرضية العدمية الفرعية الثالثة القائلة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأراء العينة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية

| المتغير | الفئات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ف | دلالة ف |
|---|---|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 25 سنة | 3.83 | 0.520 | 1.532 | 0.212 |
| | من 25 إلى أقل من 35 سنة | 3.93 | 0.462 | | |
| | من 35 إلى أقل من 45 سنة | 4.21 | 0.508 | | |
| | 45سنة فأكثر | 4.04 | 0.514 | | |
| المؤهل الأكاديمي | دبلوم | 3.95 | 0.286 | 0.100 | 0.905 |
| | بكالوريوس | 4.05 | 0.521 | | |
| | دراسات عليا | 4.03 | 0.505 | | |
| التخصص العلمي | محاسبة | 4.05 | 0.494 | 0.078 | 0.781 |
| | أخرى | 4.00 | 0.590 | | |
| المؤهل المهني | PCPA | 4.06 | 0.511 | 1.370 | 0.244 |
| | ACPA | 3.63 | 0.455 | | |
| | CPA | 4.17 | 0.462 | | |
| | PCPA+CPA+JCPA | 3.75 | 1.179 | | |
| | PCPA+JCPA | 4.58 | 0.000 | | |
| | PCPA+ACPA | 4.04 | 0.460 | | |
| هل لمكتبكم أية علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية | نعم | 4.06 | 0.384 | 0.042 | 0.837 |
| | لا | 4.03 | 0.539 | | |
| الخبرة العملية في مجال التدقيق | أقل من 3 سنوات | 3.79 | 0.545 | 1.423 | 0.234 |
| | من 3 إلى أقل من 6 سنوات | 3.97 | 0.537 | | |
| | من 7 إلى أقل من 10 سنة | 3.92 | 0.481 | | |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 4.02 | 0.639 | | |
| | أكثر من 15 سنة | 4.19 | 0.394 | | |
| كم عدد المدققين المرخصين العاملين في مكتبكم | مدقق واحد | 3.94 | 0.537 | 0.920 | 0.403 |
| | من 2 إلى 3 مدققين | 4.08 | 0.542 | | |
| | أكثر من 3 مدققين | 4.12 | 0.369 | | |
| هل صادفت وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذك لعملية التدقيق لأحد العملاء | نعم | 4.01 | 0.476 | 0.407 | 0.525 |
| | لا | 4.09 | 0.554 | | |

**4. الفرضية الرئيسة الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.**

يبين الجدول رقم (13) نتائج اختبار (ف) للفروقات ذات الدلالة الإحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات، باختلاف متغيراتهم الديموغرافية، فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، حيث يشير الجدول إلى أن دلالة (ف) أعلى من المستوى المقبول في هذه الدراسة ($\alpha \leq 0.05$) في جميع المتغيرات، لذا نقبل الفرضية العدمية الرابعة القائلة: بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين، وذلك باختلاف متغيراتهم الديموغرافية فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأراء العينة فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ

| دلالة ف | قيمة ف | الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | الفئات | المتغير |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.161 | 1.761 | 0.187 | 3.80 | أقل من 25 سنة | العمر |
| | | 0.342 | 3.85 | من 25 إلى أقل من 35 سنة | |
| | | 0.340 | 4.05 | من 35 إلى أقل من 45 سنة | |
| | | 0.336 | 3.89 | 45سنة فأكثر | |
| 0.581 | 0.547 | 0.282 | 3.92 | دبلوم | المؤهل الأكاديمي |
| | | 0.357 | 3.89 | بكالوريوس | |
| | | 0.286 | 3.99 | دراسات عليا | |
| 0.992 | 0.000 | 0.331 | 3.92 | محاسبة | التخصص العلمي |
| | | 0.395 | 3.92 | أخرى | |
| 0.730 | 0.560 | 0.313 | 3.93 | PCPA | المؤهل المهني |
| | | 0.148 | 3.78 | ACPA | |
| | | 0.233 | 4.03 | CPA | |
| | | 1.016 | 3.84 | PCPA+CPA+JCPA | |
| | | 0.029 | 4.15 | PCPA+JCPA | |
| | | .3710 | 3.89 | PCPA+ACPA | |
| 0.364 | 0.834 | 0.309 | 3.97 | نعم | هل لمكتبكم أية علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية |
| | | 0.346 | 3.90 | لا | |
| 0.487 | 0.868 | 0.279 | 3.75 | أقل من 3 سنوات | الخبرة العملية في مجال التدقيق |
| | | 0.356 | 3.88 | من 3 إلى أقل من 6 سنوات | |
| | | 0.375 | 3.87 | من 7 إلى أقل من 10 سنة | |
| | | 0.344 | 3.91 | من 10 إلى أقل من 15 سنة | |
| | | 0.314 | 3.99 | أكثر من 15 سنة | |
| 0.224 | 1.524 | 0.336 | 3.89 | مدقق واحد | كم عدد المدققين المرخصين العاملين في مكتبكم |
| | | 0.380 | 3.87 | من 2 إلى 3 مدققين | |
| | | 0.239 | 4.03 | أكثر من 3 مدققين | |
| 0.644 | 0.215 | 0.330 | 3.93 | نعم | هل صادفت وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذك لعملية التدقيق لأحد العملاء |
| | | 0.354 | 3.89 | لا | |

ويبين الجدول رقم (14) ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة الأربعة، والفرضيات الفرعية، ودرجة الالتزام بكل منها.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

| الفرضية | نتيجة الفرضية | نسبة الالتزام |
|---|---|---|
| - **الفرضية الرئيسة الأولى** | رفض | %70.2 |
| - **الفرضية الرئيسة الثانية** | رفض | توجد فروقات |
| - **الفرضية الرئيسة الثالثة** | رفض | %80.8 |
| - الفرضية الفرعية الأولى | رفض | %82.4 |
| - الفرضية الفرعية الثانية | رفض | %79.2 |
| - الفرضية الفرعية الثالثة | رفض | %80.8 |
| - **الفرضية الرئيسة الرابعة** | قبول | لا توجد فروقات |
| - الفرضية الفرعية الأولى | رفض | توجد فروقات |
| - الفرضية الفرعية الثانية | قبول | لا توجد فروقات |
| - الفرضية الفرعية الثالثة | قبول | لا توجد فروقات |

نلاحظ من الجدول السابق أنه تم رفض الفرضيات الرئيسة الأولى، والثانية، والثالثة، وقبول الفرضية الرئيسة الرابعة، كما تم توضيحه سابقا، ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة بالنقاط التالية:

1- بينت نتائج الدراسة بأن غالبية أفراد العينة حاصلون على الإجازة القانونية الفلسطينية (PCPA)، بنسبة (46.5%)، ويليهم الأفراد الذين يحملون الشهادة الفلسطينية، بالإضافة إلى شهادة التدقيق العربية (ACPA) بنسبة (36%)، وذلك كما هو مبّين في الجدول رقم (3).

2- كما بينت نتائج الدراسة أن مكاتب غالبية أفراد العينة ليس لها علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية بنسبة (75.6%)، أما بقية المكاتب فكان لها علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية وبنسبة (24.4%).

3- وأظهرت النتائج بأن غالبية أفراد العينة صادفوا وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذهم لعملية التدقيق لأحد العملاء وبنسبة (64%)، في حين نفى بقية أفراد العينة مصادفتهم مثل هذه الحالات وبنسبة (36%).

4- بينت الدراسة أن هناك إدراكا لدى مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ بنسبة (70.2%)، حيث يرى المدققون أن التدريب المستمر من أكثر الأمور التي تجعلهم مدركين لهذه المسؤولية، وبذلك ترفض الفرضية الرئيسة الأولى.

5- أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العينة فيما يتعلق بادراك المدققين لمسؤوليتهم عن كشف الغش والخطأ حسب المتغيرات الديموغرافية للعينة، وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فيما يتعلق بالمؤهل الأكاديمي، وقد أشارت نتائج الاختبار البعدي (Tukey) إلى أن هذه الفروقات كانت لصالح المدققين حملة الشهادات العليا، وبذلك ترفض الفرضية الرئيسة الثانية.

6- أن مدقق الحسابات القانوني في فلسطين، يلتزم بإتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش بنسبة (82.4%)، وأن أكثر هذه الإجراءات أهمية من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة، كان الإجراء المتعلق بفعالية نظام الرقابة الداخلية.

7- يستطيع مدقق الحسابات القانوني في فلسطين، إتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ بنسبة (79.2%)، وأن أكثر هذه الإجراءات أهمية من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة كانت تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ.

8- يلتزم مدقق الحسابات القانوني في فلسطين، بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية بنسبة (80.8%)، وأن أكثر هذه الإجراءات أهمية من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة كانت الاحتفاظ بأوراق العمل حتى بعد الانتهاء من عملية التدقيق.

9- يلتزم مدقق الحسابات في فلسطين بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، حيث بلغت نسبة الالتزام من وجهة نظر مدققي الحسابات عينة الدراسة (80.8%)، وهذا يعود إلى التزام مدققي الحسابات بإتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش بنسبة (82.4%)، ثم التزامهم بإتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ بنسبة (79.2%)، وأخيرا التزامهم بإتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية بنسبة (80.8%)، وبذلك ترفض الفرضية الرئيسة الثالثة.

10- أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العينة فيما يتعلق بإتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش حسب المتغيرات الديموغرافية للعينة، وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) فيما يتعلق بعدد المدققين المرخصين العاملين في كل مكتب، وعند إجراء الاختبار البعدي (Tukey)، لم تظهر أية فروقات لصالح أي جهة.

11- أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العينة فيما يتعلق بإتباع الإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، كذلك الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات عينة الدراسة باختلاف متغيراتهم الديموغرافية.

12- أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العينة فيما يتعلق بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين باختلاف متغيراتهم الديموغرافية، وبذلك ترفض الفرضية الرئيسة الرابعة.

# الفصل السادس

## *الاستنتاجات والتوصيات*



أولا: الاستنتاجات

ثانيا: التوصيات

# الاستنتاجات والتوصيات

بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، واختبار الفرضيات، خلص الباحث إلى الاستنتاجات، والتوصيات الآتية:

## أولا: الاستنتاجات:

1- هناك وعي غير كاف لدى عدد من مدققي الحسابات الفلسطينيين فيما يتعلق بواجباتهم، ومسؤولياتهم اتجاه كشف الغش والخطأ، ولعل السبب في ذلك يعود لنقص في معرفتهم النظرية، وخبراتهم العملية اللازمة للوفاء بهذه المسؤوليات في ضوء القوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية، ومعايير التدقيق الدولية.

2- إن مدقق الحسابات في فلسطين يتحمل جزءا من مسؤولية كشف الغش والخطأ، على اعتبار أن ذلك يقع ضمن عمله الرئيس، ويقع ضمن معيار بذل العناية المهنية المعقولة، وعلى اعتبار أن المدقق وكيلا عن المساهمين.

3- إن قيام مدقق الحسابات في فلسطين بالاحتفاظ بأوراق العمل حتى بعد الانتهاء من عملية التدقيق، يعتبر أكثر العوامل تأثيرا على تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240)، مما يدل على أهمية إتباع هذا الإجراء من قبل مدققي الحسابات.

4- من العوائق الهامة التي قد تحول دون تطبيق الإجراءات العامة المتعلقة بمعايير التدقيق الدولية، ومنها معيار التدقيق الدولي رقم (240) هو وجود نسبة كبيرة من المدققين يعملون في مكاتب فردية، مما يحد من استخدامها بسبب ضيق الوقت اللازم لإنجاز عملية التدقيق.

5- لا تختلف درجة إتباع وتطبيق الإجراءات العامة لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) باختلاف عدد سنوات عمل المكتب، وعدد المدققين المرخصين في كل مكتب، ونوع الإجازة،

ومدى ارتباط المكتب بمكتب عالمي، ولعل هذا يشير إلى أن كافة المدققين عينة الدراسة يتبعون هذه الإجراءات، بغض النظر عن المتغيرات الديموغرافية لهم.

**ثانيا: التوصيات:**

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1- تفعيل دور جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين وذلك فيما يختص بارتباط مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في الأراضي الفلسطينية مع شركات التدقيق العالمية، ليكون هذا الارتباط ليس فقط اسميا بل عمليا، وذلك من خلال وضع متطلبات وشروط مناسبة خاصة لعملية الارتباط مع شركات تدقيق خارجية.

2- ضرورة توفير فرص التدريب المستمر من قبل جمعية مدققي الحسابات في فلسطين، عن طريق برامج ودورات تدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق، خاصة تلك الدورات المتعلقة بمعيار التدقيق الدولي رقم (240)، وأن يكون شرط تجديد عضوية المدقق في الجمعية سنويا، هو قضاء عدد معين من ساعات التدريب التي تحددها الجمعية.

3- دمج مكاتب التدقيق الفردية مع بعضها، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية تدقيق الحسابات في فلسطين نتيجة مزج الخبرات المختلفة.

4- ضرورة وجود هيئات رقابية خارجية تقوم بالرقابة على مدى قيام مكاتب التدقيق العاملة في فلسطين بإتباع وتطبيق الإجراءات العامة لمعايير التدقيق الدولية، وخاصة معيار التدقيق الدولي رقم (240).

5- ضرورة التنسيق بين الجامعات الفلسطينية، وجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، وذلك من أجل الاستفادة من البرامج العملية التي تقدمها الجامعات في المجالات النظرية لمهنة تدقيق الحسابات، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق معيار لتدقيق الدولي رقم (240).

6- فيما يخص الدراسات المستقبلية:

أ- متابعة الدراسات البحثية المتعلقة بموضوع الغش، وذلك من خلال أخذ أطراف أخرى من مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين، والمقرضين، والموردين، والعملاء، والإدارة وغيرهم، بهدف توعية الأطراف التي تتعامل مع المدققين.

ب- إجراء دراسة بحثية تتناول معيار التدقيق الدولي رقم (240) المعدل، والذي تم إعادة صياغته ليطبق على القوائم المالية الصادرة التي تبدأ من 2008/12/15 وما بعد ذلك، ومقارنتها مع نتائج هذه الدراسة.

ت- إجراء دراسة بحثية تتناول دور مدقق الحسابات في المساهمة في حدوث حالات الغش، بعكس هذه الدراسة التي تناولت دور المدقق في كشف الغش والحد منه.

ث- إجراء دراسة بحثية تتعلق بمدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية، ومقارنتها مع نتائج هذه الدراسة.

# المراجع

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

# المراجـــع

## المراجع العربية:

### أولا: الكتب


1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للتدقيق 2006، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان – الأردن، معيار رقم (240) مسؤولية المـدقق عـن كشف الغش والخطأ، 2006م.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين، قواعد آداب وسلوكيات المهنة، من منشورات جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، رام الله – فلسطين، 2002م.
3. جربوع، يوسف محمود، مراجعة الحسابات بين النظريـة والتطبيـق، عمـان- الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م.
4. جمعة، أحمد علي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، عمان- الأردن: دار صفاء للنـشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000م.
5. جودة، محفوظ، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإداريـة، عمـان- الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007م.
6. الخطيب، خالد راغب، والرفاعي، خليل محمود، الأصـول العلميـة والعمليـة لتـدقيق الحسابات، عمان- الأردن :دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998م.
7. سيسالم، مازن ومهنا، إسحاق والدحدوح، سليمان، مجموعة القوانين الفلـسطينية، الجـزء الحادي والثلاثون، الطبعة الثانية، 1995.
8. الصبان، محمد سمير، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الإسـكندرية- مـصر: الـدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.
9. الصبان، محمد، وهلال، عبـدا لله، الأسـس العلميـة والعمليـة لمراجعـة الحـسابات، الإسكندرية- مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
10. الصحن، عبد الفتاح، وراشد، رجب، ودرويش، محمود، أصول المراجعة، الإسكندرية- مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
11. عبدالله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية) ، عمـان- الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2004م.

12. لطفي، أمين السيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية – مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

13. لطفي، أمين السيد، المسئولية القانونية لمراقبي الحسابات تجاه عميل المراجعة والطرف الثالث والمجتمع، القاهرة – مصر، 2001.

14. الهيتي، صلاح الدين، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، عمان– الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004م.

15. اليافي، موفق، مسؤولية مفوض الرقابة في القانون اللبناني، المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الثالث، المسؤولية المهنية للإعلاميين والمصرفيين والمحاسبين، المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، بيروت – لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2004م.

**ثانيا: الدوريات**

1. الرحيلي، عوض والقريقري، عبدالغني، دور المراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لأغراض تدقيق عملية المراجعة: دراسة ميدانية، *دورية الإدارة العامة*، السعودية، المجلد44، العدد2، 2004م.

2. عبد الكريم، نصر، مهنة المحاسبة في الضفة الغربية، *مجلة المحاسب القانوني العربي*، العدد الرابع والثمانون، 1994.

3. عبد الوهاب، يوسف عبد القادر، تطوير مدخل تحسين كفاءة وفعالية المراجع في اكتشاف غش الإدارة، *مجلة البحوث التجارية*، القاهرة– مصر، المجلد 21، العدد 2، 1999م.

4. غطاس، رينة، معايير التدقيق كيف تأسست ولماذا؟، *مجلة المدقق*، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان – الأردن، العدد 34، 1998م.

5. مطر، محمد، الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية، مركز *الإمارات للدراسات والبحوث التجارية*، أبوظبي– الإمارات، العدد 18، 1998م.

6. المومني، منذر والبدور، جمال، مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه، (مقبولة للنشر) مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عمان– الأردن، المجلد35، العدد1، 2008م.

## ثالثا: أبحاث غير منشورة


1. أحمد، مهند أكرم، 2003 الأساليب الفنية الأكثر فعالية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي في اكتشاف الخطأ والغش في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2003م.
2. الشنواني، غياث، 1994، دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع تطبيق على قضايا محكمة الأمن الإقتصادي بدمشق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 1994م.
3. الشويات، زياد، 2004، مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2004م.
4. نيروخ، نضال، 2000، مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين: الصعوبات وآفاق التطور، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2000.


## رابعا: الوثائق الرسمية


قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات (رقم 9 لسنة 2004)، السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، القوانين والتشريعات، 2004.

**References:**

## A. Books

1. Arens, A. A., Elder, R. J., and Beasley, M. S., Auditing and Assurance Services, ninth edition, Pearson Education, Inc, New Jersey-USA, 2003.
2. Cosserat, G. W., Modern Auditing, second edition, John Wiley & Sons, Ltd, England, 2004.
3. Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements (Includes final ISAs, IAPSs, ISREs, ISAEs and ISRSs as of December 31, 2006) 2007 Edition: Available at: http://www.ifac.org/Store/Category
4. Nobes, C., and Parker, R., Comparative International Accounting, seventh edition, Prentice Hall, UK, 2002.
5. Sekaran, Uma, Research Methods for Business: A Skill Building Approach, third edition, John Wiley and sons Inc., New York, USA, 2000.
6. Weirich, T. R., Pearson, T. C., Reinstein, A., Accounting & Auditing Research, Sixth edition, South-Western Publishing Co. Cincinnati, Ohio-USA, 2004.
7. Whittington, O. R., and Pany, K., Principles of Auditing and other Assurance Services, fourteenth Edition, McGraw-Hill, Inc, USA, 2004.

## A. Journals

1. Akpomi, M. E., Ugodulunwa, C. A., and Nnadi, M. A., Strategies For Fraud Detection And Minimization In Nigerian Tertiary Educational Institutions, *Journal of Financial Management & Analysis*, Vol. 18 Issue 1, Jan-Jun2005, p55-60.

2. Beasley, M. S., Carcello, J. V., and Hermanson, D. R., COSO's New Fraud Study: What is means for CPAs, *Journal of Accountancy*, Vol.187, Issue 5, May 1999, pp12-14.

3. Chen, G., Firth, M., Gao, D. N., and Rui, O. M., Ownership Structure, Corporate Governance, and Fraud: Evidence from China, *Journal of Corporate Finance*, Vol. 12, Issue 3, June 2006, pp. 424-448.

4. Fraster, Ian A. M., and Lin, Kenny., Auditors' Perceptions of Responsibilities to Detect and Report Client Illegal Acts in Canada and the UK: A Comparative Experiment, International Journal of Auditing, Vol. 8, Issue 2, July 2004, pp. 165-184.

5. Glover, S. M., Prawitt, D. F., Schultz J. J., and Zimbelman, M. F., A Test of Changes in Auditors' Fraud-Related Planning Judgments since the Issuance of SAS No. 82, *International Journal of Auditing,* Vol.22, Issue 2, 2003, pp.237-251.

6. Grazioli, S. A., Jamal, K., and Johnson, P. E., A Cognitive Approach to Fraud Detection, University of Virginia, 2002, PP. 1-34, Available at: http://papers.ssrn.com/so13/results.cfm. as 22/3/2007.

7. Johnson, Gary G., and Rudesill, Charryl L., An investigation into Fraud Prevention and Detection of Small Businesses in the United States: Responsibilities of Auditors, Manager, and Business Owners, *Accounting Forum,* Vol.25, Issue 1, March 2001, pp. 56-78.

8. Kirkos, E., Spathis, C., and Manolopoulos, Y., Data Mining Techniques for the Detection of Fraudulent Financial Statements, *Expert Systems with Applications*, Vol. 32, Issue 4, May 2007, pp. 995-1003.

9. Kolman, Mark R., Crating a Fraud Risk Dialogue, *Internal Auditor*, USA, Vol. 64, Issue 3, June 2007, pp.45-48.

10. Mancino, Jane., The auditor and fraud, *Journal of Accountancy*, Vol. 183, April, 1997.

11. Marczewski, Donald C., and Akers, Michael D., CPA's Perceptions of the Impact of SAS 99, *CPA Journal*, Vol.75, Issue 6, June 2005, pp.38-40.

12. Montgomery, D. D., Beasley, M. S., Menelaides, S. L., and Plamrose, Z. V., Auditor's New Procedures for Detecting Fraud, *Journal of accountancy,* Vol. 193, May 2002.

13. Mustafa, S. T., and Meier, H. H., Audit Committees and Misappropriation of Assets: Publicly Held Companies in the

United States, *Canadian Accounting Perspectives,* Vol. 5, Issue 2, 2006, pp. 307-333.

14. Patterson, Evelyn., and Noel, James., Audit Strategies and Multiple Fraud Opportunities of Misreporting and Defalcation, *Contemporary Accounting Research,* Vol. 20, Issue 3, 2003, pp.1-38.

15. Wells, Joseph T., Occupational fraud: The audit as Deterrent, *Journal of accountancy*, Online Issues, New York, April, 2002.

16. Zimbelman, Mark F., The Effects of SAS No, 82 on Auditors' Attention to Fraud Risk Factors and Audit Planning Decisions, *Journal of Accounting Research*, USA, Vol. 35, 1997,pp.75-97.

# الملاحق

أداة الدراسة

معيار التدقيق الدولي رقم (240)

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

ملحق رقم (1) أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد مدقق الحسابات من حملة المؤهلات المهنية:**

بعد التحية...

يقوم الباحث باجراء دراسة تحت عنوان "مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240)، والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه"، وفي سبيل تعميق هذه الدراسة، اعدت هذه الاستبانة؛ الأمر الذي يتطلب تعبئة هذه الاستبانة من قبل حملة المؤهلات المهنية فقط.

أرجو من حضرتكم قراءة بنود الاستبيان بتمعن والإجابة عليها بموضوعية ودقة، وبشكل يعبر عن رأيكم المباشر والصريح، مما يؤدي إلى نجاح هذه الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات مناسبة تسهم في دعم البحث العلمي، وتطوير مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، علما بأن المعلومات سوف تحاط بالسرية التامة، ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط. ويرجى من الراغبين بالحصول على ملخص لنتائج الدراسة تزويدي ببريدهم الإلكتروني في نهاية الاستبانة؛ ليتم تزويدهم بها بإذن الله.

**وتفضلوا بقبول فائق الإحترام**

**الباحث**
**معاذ عبد الكريم أبوالرب**
**قسم المحاسبة / ماجستير**
**كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية**
**جامعة اليرموك**
Pal 00972 599316994
Jor 00962 788088076
moath_abualrub@yahoo.com

**إشراف**
**الأستاذ الدكتور منذر طلال مومني**
**قسم المحاسبة**
**كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**
**جامعة اليرموك**

**البيانات الشخصية:-**

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية من خلال وضع إشارة ( x ) أمام الإجابة المناسبة:

1. العمر:
( ) أقل من 25سنة ( ) من 25 إلى أقل من 35 سنة
( ) من 35 إلى أقل من 45 سنة ( ) 45 سنة فأكثر

2. المؤهل الأكاديمي:
( ) الثانوية العامة فما دون ( ) دبلوم
( ) بكالوريوس ( ) ماجستير
( ) دكتوراه

3. التخصص العلمي:
( ) محاسبة ( ) قانون
( ) اقتصاد ( ) إدارة أعمال
( ) أخرى، يرجى ذكرها ..................

4. المؤهل المهني ( يمكن اختيار أكثر من مؤهل حسب الحالة):
( ) محاسب قانوني فلسطيني (PCPA)
( ) محاسب قانوني عربي (ACPA)
( ) محاسب قانوني أمريكي (CPA)
( ) محاسب قانوني بريطاني (CA)
( ) محاسب قانوني أردني (JCPA)
( ) أخرى، يرجى ذكرها ..................

5. هل لمكتبكم أية علاقة تمثيل مع مكاتب عالمية:
( ) نعم ( ) لا

إذا كان الجواب نعم الرجاء تحديد اسم الشركة التي تمثلونها ..........................

6. الخبرة العملية في مجال التدقيق:
( ) أقل من 3 سنوات ( ) من 3 إلى أقل من 6 سنوات
( ) من 7 إلى أقل من 10 سنة ( ) من 10 إلى أقل من 15 سنة
( ) أكثر من 15 سنة

7. كم عدد المدققين المرخصين العاملين في مكتبكم ..............

8. هل صادفت وجود حالات غش حقيقية خلال تنفيذك لعملية التدقيق لأحد العملاء:
( ) نعم ( ) لا

.الجزء الأول: مؤشرات إدراك المدقق لمسؤوليته عن كشف الغش والخطأ.

ما هي درجة موافقتك على العبارات التالية؟ (الرجاء وضع إشارة ( x ) أمام الإجابة المناسبة)

| المؤشر | الدرجة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | كبيرة جدا | كبيرة | متوسطة | قليلة | قليلة جدا |
| 1. إن التدريب المستمر للمدققين يؤهلهم لاتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش والخطأ. | | | | | |
| 2. إن التأهيل العلمي، والعملي للمدققين يؤهلهم لاتباع الإجراءات اللازمة لاكتشاف الغش والخطأ. | | | | | |
| 3. إن وجود علاقة شخصية، بينك وبين الإدارة تقيّد قدرتك على الإفصاح عن وجود مؤشرات حدوث الغش أو الخطأ. | | | | | |
| 4. إذا ظهرت مؤشرات وجود الغش والخطأ، وكان لها تأثير جوهري على عدالة البيانات المالية، ولم يبين المدقق ذلك في التقرير، يكون السبب عدم تكليف المدقق بذلك قانونيا. | | | | | |
| 5. إذا قصر المدقق في الإنذار المبكر عن وجود مؤشرات الغش والخطأ، فإنه يعتبر مسؤولا عن ذلك. | | | | | |
| **في حال الإخلال بالمسؤولية تجاه الغير، فإن قانون مزاولة المهنة يطلب من المدقق دفع مقدار الضرر كما يلي: (الأسئلة 6-8)** | | | | | |
| 6. يعاقب المدقق بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات. | | | | | |
| 7. يعاقب المدقق بغرامة لا تزيد على 1000 دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونا. | | | | | |
| 8. يعاقب المدقق بكلتا العقوبتين السابقتين. | | | | | |
| | | | | | |
| 9. يعتبر المدقق مسؤولا عن اكتشاف حالات الغش التي يتم ارتكابها بطريقة محكمة يصعب اكتشافها. | | | | | |
| 10. لا يعتبر المدقق مسؤولا عن اكتشاف حالات الغش التي يتم ارتكابها بطريقة محكمة يصعب اكتشافها. | | | | | |
| 11. يطلب من المدقق البحث المستمر عن مؤشرات وجود الغش والخطأ. | | | | | |
| 12. إن عدم بذل العناية المهنية المطلوبة وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (240) يعرضك للمساءلة. | | | | | |
| 13. عند قيام المدقق بتقديم تقرير مغاير لحقيقة وضع العميل في حالة ظهور دلائل غش أو خطأ، فإن ذلك يعرضه للمساءلة. | | | | | |

هل هناك مؤشرات أخرى ؟ يرجى ذكرها 1- ..........................................................

-2 ..........................................................

-3 ..........................................................

الجزء الثاني: الإجراءات اللازمة التي يتبعها مدققو الحسابات لاكتشاف الغش.

ما مدى التزام مدقق الحسابات الفلسطيني بالإجراءات التالية؟ (الرجاء وضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة)

| الإجراء | الدرجة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | كبيرة جدا | كبيرة | متوسطة | قليلة | قليلة جدا |
| 14. يفترض بالمدقق استخدامه الشك المهني في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق. | | | | | |
| 15. تصميم إجراءات التدقيق، بحيث يحصل المدقق على قناعة ملائمة بأن المعلومات الخاطئة الناتجة عن الغش (تعتبر جوهرية) يمكن اكتشافها. | | | | | |
| 16. عند التخطيط للتدقيق يستفسر المدقق من الإدارة عن وجود غش أو خطأ هام قد تم اكتشافه. | | | | | |
| 17. عند التخطيط للتدقيق يقوم المدقق بتقدير خطورة كون الغش والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة. | | | | | |
| 18. تزداد مخاطر الغش والخطأ لدى المدقق عند اكتشافه لمواطن ضعف في تصميم النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلي. | | | | | |
| **التأكد من عدم وجود أحد الحالات التالية التي تؤدي إلى زيادة الغش أو الخطأ (الأسئلة 19-22)** | | | | | |
| 19. الشكوك حول أمانة أو كفاءة الإدارة. | | | | | |
| 20. الضغوط غير الاعتيادية من داخل أو خارج الشركة. | | | | | |
| 21. المعاملات غير الاعتيادية. | | | | | |
| 22. المشاكل المتعلقة بالحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة. | | | | | |
| | | | | | |
| 23. في مرحلة التخطيط، على المدقق الاستفسار من الإدارة عن إجراءاتها المتبعة في تقييم مخاطر الغش والخطأ، والإجراءات التي اتبعتها لتقليل هذه المخاطر، وفحصها للتأكد من صحة هذه الإجراءات. | | | | | |
| 24. الاطلاع على معدلات التغيير في الموظفين الرئيسين في المحاسبة والمالية . | | | | | |
| 25. الاطلاع على معدلات التغيير في المستشارين القانونيين أو المدققين. | | | | | |
| 26. معرفة إذا كان هناك نقص هام، ولفترة طويلة في موظفي قسم الحسابات. | | | | | |
| 27. الاطلاع على معدلات التغيير في الموظفين الرئيسين في الإدارة الوسطى والعليا. | | | | | |
| 28. معرفة إذا كان هناك ضغوطات مالية على الإدارات العليا. | | | | | |
| 29. التأكد من عمليات التسوية الجردية والتي لها تأثير هام على الأرباح. | | | | | |
| 30. إرسال مصادقات لطرف ثالث حول أرصدة السجلات المحاسبية. | | | | | |

الجزء الثالث: الإجراءات اللازمة التي يتبعها مدققو الحسابات عند ظهور دلائل غش أو خطأ.

ما مدى التزام مدقق الحسابات الفلسطيني بالإجراءات التالية؟ (الرجاء وضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة)

| الإجراء | الدرجة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | كبيرة جدا | كبيرة | متوسطة | قليلة | قليلة جدا |
| 31. تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ، بحيث تتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثير هذا الغش أو الخطأ. | | | | | |
| 32. تحديد نوع الخطأ المحتمل وجوده في البيانات المالية؛ لتحديد نوع اجراءات التدقيق الإضافية. | | | | | |
| **عند تأكيد شكوك المدقق حول وجود غش نتيجة تعديل خطة التدقيق يقوم بما يلي: ( الأسئلة 33-36)** | | | | | |
| 33. مراجعة الموضوع مع الإدارة، والتأكد من أن الموضوع قد انعكس بشكل مناسب، أو تم تصحيحه في البيانات المالية. | | | | | |
| 34. عدم مراجعة الإدارة، والتحدث مع مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للشركة. | | | | | |
| 35. إعادة النظر بتقديرات المخاطر وصحة المعلومات المقدمة من الإدارة. | | | | | |
| 36. ربط المعلومات مع حالات الغش أو الخطأ، والقيام بإجراءات ضبط لمعرفة المسؤول عن هذه الحالات. | | | | | |

الجزء الرابع: الإجراءات اللازمة التي يتبعها مدققو الحسابات لإبلاغ الإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية، عن الغش.

ما مدى التزام مدقق الحسابات الفلسطيني بالإجراءات التالية؟ (الرجاء وضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة)

| الإجراء | الدرجة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | كبيرة جدا | كبيرة | متوسطة | قليلة | قليلة جدا |
| 37. إبلاغ الإدارة بالسرعة الممكنة عند وجود غش أو خطأ مادي فعلي. | | | | | |
| 38. تحديد الجهة المسؤولة المناسبة في الشركة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش. | | | | | |
| 39. التردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش أو الخطأ. | | | | | |
| 40. عدم التردد بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة التي سيتم إبلاغها بحدوث الغش أو الخطأ. | | | | | |
| 41. إبلاغ مستوى إداري في الهيكل التنظيمي في الشركة أعلى من المستوى الإداري للأشخاص الذي يعتقد بتورطهم بالغش. | | | | | |
| 42. إبداء رأي متحفظ أو سلبي في حالة استنتاج أن الغش أو الخطأ من قبل الإدارة له تأثير مهم على البيانات المالية. | | | | | |
| 43. الامتناع عن إبداء رأي إذا منع المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة؛ لغرض تقييم أثر الغش أو الخطأ على البيانات المالية من قبل الإدارة. | | | | | |
| 44. عند الشك بأن الغش أو الخطأ قد حدث من قيود مفروضة بموجب الظروف، وليس من قبل الشركة، فإنه يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار في التقرير النهائي. | | | | | |
| 45. إبلاغ الغش أو الخطأ إلى طرف ثالث في حال وجود نص معين في القانون يطلب ذلك ( في الشركات المساهمة العامة). | | | | | |
| 46. الحصول على استشارة قانونية، وذلك بناء على مسؤولية المدقق تجاه المصلحة العامة، حسب ما جاء بنص القانون. | | | | | |
| 47. الاتصال مع الجهات الحكومية المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات بناء على نص القانون ( للشركات المساهمة العامة). | | | | | |
| 48. الاحتفاظ بأوراق العمل حتى بعد الانتهاء من عملية التدقيق. | | | | | |

********

# معيار التدقيق الدولي ٢٤٠
# مسؤولية المدقق في اعتبار الإحتيال
# عند تدقيق البيانات المالية

(نافذ المفعول لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات
التي تبدأ في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ أو بعد ذلك)

## المحتويات

ملحق ١: أمثلة على عوامل مخاطرة الإحتيال

ملحق ٢: أمثلة على إجراءات تدقيق ممكنة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

ملحق ٣: أمثلة على الظروف التي تدل على إمكانية الإحتيال

---

يجب قراءة معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ "مسؤولية المدقق في اعتبار الإحتيال عند تدقيق البيانات المالية" في سياق "مقدمة المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والتأكيد والخدمات ذات العلاقة" التي تحدد تطبيق وصلاحيات معايير التدقيق الدولية.

## مقدمة

١. إن غرض معيار التدقيق الدولي هذا هو وضع المعايير وتوفير الإرشادات بشأن مسؤولية المدقق في اعتبار الإحتيال في تدقيق البيانات المالية[1] والتوسع بشأن كيف سيتم تطبيق المعايير والإرشادات في معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" ومعيار التدقيق الدولي ٣٣٠ "إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة" فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، ويقصد بالمعايير والإرشادات في معيار التدقيق الدولي هذا دمجها في عملية التدقيق الشاملة.

٢. هذا المعيار:

- يميز بين الإحتيال والخطأ، وبين نوعي الإحتيال التي لها علاقة بالمدقق، أي الأخطاء الناجمة من سوء استخدام الأصول والأخطاء الناجمة من التقارير المالية الإحتيالية، ويبين مسؤوليات المكلفين بالرقابة وإدارة المنشأة لمنع واكتشاف الإحتيال، كما يبين التحديدات الذاتية للتدقيق في نطاق الإحتيال، ويحدد مسؤوليات المدقق لاكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال؛
- يتطلب من المدقق أن يحافظ على موقف التشكك المهني مع إدراك احتمال وجود أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال بالرغم من خبرة المدقق السابقة في المنشأة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة والمكلفين بالرقابة؛
- يتطلب أن يقوم أعضاء فريق العملية بمناقشة قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال، ويتطلب أن يقوم شريك العملية بتحديد الأمور التي سيتم إبلاغها لأعضاء فريق العملية والتي لم تدخل ضمن المناقشة؛
- يتوجب على المدقق القيام بما يلي:
  - القيام بإجراءات للحصول على معلومات لإستخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال؛
  - تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية ومستوى الإثبات، وبالنسبة للمخاطر المقيمة التي يمكن أن ينجم عنها أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال تقييم تصميم أنظمة الرقابة ذات العلاقة للمنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة المناسبة، وتحديد ما إذا تم تنفيذها؛

---

[1] إن مسؤولية المدقق في اعتبار القوانين والأنظمة لتدقيق البيانات المالية مبينة في معيار التدقيق الدولي ٢٥٠ "مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية".

التدقيق

- o تحديد الإستجابات العامة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية، وإعتبار تعيين الموظفين والإشراف عليهم، وإعتبار السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة، وإدخال عنصر عدم تنبؤ في إختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها؛
- o تصميم وأداء إجراءات التدقيق للإستجابة لمخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة؛
- o تحديد الإستجابات لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال؛
- o إعتبار ما إذا كان خطأ ما تم تحديده يدل على وجود إحتيال؛ و
- o الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بالإحتيال؛
- o الإتصال مع الإدارة والمكلفين بالرقابة؛

- تقديم الإرشادات بشأن الإتصالات مع السلطات التنظيمية والتنفيذية؛
- تقديم الإرشادات إذا ما واجه المدقق، نتيجة لخطأ ناجم من الإحتيال أو الشك بوجود إحتيال، ظروفاً غير عادية تثير التساؤل حول قدرة المدقق على الإستمرار في أداء التدقيق؛ و
- تحديد متطلبات التوثيق.

٣. **عند تخطيط وأداء التدقيق لتقليل مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول على المدقق الأخذ بعين الإعتبار مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال.**

## خصائص الإحتيال

٤. من الممكن أن تنشأ الأخطاء في البيانات المالية من الإحتيال أو الخطأ، والعامل الذي يميز بين الإحتيال والخطأ هو ما إذا كان الإجراء الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود.

٥. يشير مصطلح "الخطأ" إلى التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك حذف مبلغ أو إيضاح مثل:

- خطأ في جمع بيانات أو معالجتها والتي تعد البيانات المالية منها.
- تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق.

- خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح.

٦. يشير المصطلح "الإحتيال" إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، وبالرغم من أن الإحتيال هو مفهوم قانوني واسع لأغراض معيار التدقيق الدولي هذا فإن المدقق معني بالإحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية، ولا يقوم المدققون بعمل تحديدات قانونية لما إذا كان الإحتيال قد حصل بالفعل. يتم الإشارة إلى الإحتيال الذي يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على أنه "إحتيال الإدارة"، ويشار إلى الإحتيال الذي يتورط به موظفو المنشأة فقط على أنه " إحتيال الموظفين"، وفي أي من هاتين الحالتين قد يكون هناك تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارج المنشأة.

٧. هناك نوعان من التحريفات المقصودة لهما علاقة بإعتبار المدقق للإحتيال- التحريفات الناتجة عن تقرير مالي احتيالي، وتحريفات ناتجة عن سوء التخصيص للأصول.

٨. يتضمن التقرير المالي الإحتيالي تحريفات مقصودة، أو حذف مبالغ، أو إفصاحات في البيانات المالية من اجل خداع مستخدمي البيانات المالية، ويمكن أن يتضمن تقديم التقارير المالية الإحتيالية ما يلي:

- الخداع كالتلاعب أو التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق المدعمة التي أعدت منها البيانات المالية.
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو الحذف المتعمد لأحداث وعمليات أو معلومات جوهرية أخرى منها.
- سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح.

٩. كثيراً ما تتضمن التقارير المالية الإحتيالية تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة التي قد تظهر خلافاً لذلك أنها تعمل بفاعلية، ومن الممكن أن ترتكب الإدارة الإحتيال بتجاوز أنظمة الرقابة باستخدام أساليب مختلفة ومنها على سبيل المثال ما يلي:-

- تسجيل قيود وهمية في دفتر اليومية، وبشكل خاص بالقرب من نهاية الفترة المحاسبية للتلاعب بنتائج التشغيل أو تحقيق أهداف أخرى؛
- تعديل الإفتراضات بشكل غير مناسب وتغيير الأحكام المستخدمة لتقدير الأرصدة المحاسبية؛
- إغفال أو تقديم أو تأخير الإعتراف في البيانات المالية بالأحداث والمعاملات التي تمت أثناء فترة إعداد التقارير؛
- إخفاء أو عدم الإفصاح عن حقائق قد تؤثر على المبالغ المسجلة في البيانات المالية؛

التدقيق

- الدخول في معاملات معقدة مهيكلة لتحريف المركز المالي أو الأداء المالي للمنشأة؛ و
- تغيير السجلات والشروط الخاصة بالمعاملات الهامة وغير العادية.

١٠. من الممكن أن تنجم التقارير المالية الإحتيالية من جهود الإدارة لإدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية بالتأثير على فهمهم لأداء ومربحية المنشأة، ومن الممكن أن تبدأ إدارة الأرباح هذه بإجراءات صغيرة أو تعديلات غير مناسبة للإفتراضات وتغييرات في الأحكام من قبل الإدارة، ومن الممكن أن تؤدي الضغوط والدوافع إلى زيادة هذه الإجراءات إلى الحد الذي ينجم عنه تقارير مالية إحتيالية، ومن الممكن أن يحدث هذا الوضع بسبب الضغوط لتلبية توقعات السوق أو الرغبة في مضاعفة المكافآت بناء على الأداء عندما تتخذ الإدارة بشكل متعمد موقفاً يؤدي إلى تقارير مالية إحتيالية بتحريف البيانات المالية بشكل جوهري، وفي بعض المنشآت الأخرى قد يتوفر دافع للإدارة لتخفيض الأرباح بمبلغ كبير لتخفيض الضريبة أو تضخيم الأرباح للحصول على تمويل مصرفي.

١١. يتضمن سوء إستخدام الأصول سرقة أصول المنشأة، وكثيراً ما يقوم به الموظفون بمبالغ صغيرة أو غير هامة. على أنه قد يشمل أيضاً المدراء الذين هم عادة أكثر قدرة على إخفاء حالات سوء الإستخدام بطرق يصعب إكتشافها، ومن الممكن أن يتم سوء استخدام الأصول بطرق عدة، بما في ذلك:

- سرقة المقبوضات (على سبيل المثال إختلاس تحصيلات الذمم المدينة أو تحويل المقبوضات فيما يتعلق بالحسابات المشطوبة إلى حسابات مصرفية خاصة)؛
- سرقة أصول فعلية أو ملكية فكرية ( على سبيل المثال سرقة المخزون السلعي للإستعمال الشخصي أو البيع، أو سرقة الخردة لإعادة بيعها، أو التواطؤ مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل دفع أموال)؛
- التسبب في أن تدفع المنشأة مقابل بضائع وخدمات لم يتم إستلامها (على سبيل المثال دفعات لبائعين وهميين أو رشاوى تدفع للذين يقومون بالبيع لوكلاء الشراء للشركة مقابل تضخيم الأسعار أو دفعات لموظفين وهميين)؛ و
- إستخدام أصول المنشأة للإستعمال الشخصي (على سبيل المثال استخدام أصول المنشأة كضمان لقرض شخصي أو قرض لطرف ذي علاقة)؛

كثيراً ما يرافق سوء استخدام الأصول سجلات أو مستندات غير صحيحة أو مضللة من أجل إخفاء حقيقة أن الأصول ناقصة أو تم رهنها بدون تفويض مناسب.

١٢. يتضمن الإحتيال الدافع أو الضغوط لإرتكاب الاحتيال وفرصة متوفرة لإجراء ذلك وبعض التبرير لهذا الفعل، وقد يكون لدى الأفراد دافع لإختلاس الأصول، على سبيل المثال لأن الأفراد يعيشون على مستوى أعلى من إيراداتهم. ومن الممكن تقديم التقارير المالية الإحتيالية لأن الإدارة تتعرض لضغوط من مصادر خارج أو داخل المنشأة لتحقيق مكاسب متوقعة ( أو من

المحتمل غير واقعية) – وبشكل خاص لأن نتائج فشل الإدارة في تحقيق الأهداف المالية يمكن أن تكون هامة، وقد تتوفر فرصة لإصدار تقارير مالية إحتيالية أو إختلاس أصول عندما يعتقد الفرد أنه يمكن تجاوز الرقابة الداخلية، على سبيل المثال لأن الفرد موضع ثقة أو له معرفة بنواحي ضعف محددة في الرقابة الداخلية، وقد يستطيع الأفراد تبرير إرتكاب فعل الإحتيال، وهناك بعض الأفراد لهم موقف أو شخصية أو مجموعة من القيم الأخلاقية تسمح لهم وهم على معرفة بذلك أو بشكل متعمد إرتكاب فعل لا يتصف بالأمانة، غير أنه حتى خلافاً لذلك يمكن لأفراد أمناء إرتكاب الاحتيال في بيئة تفرض ضغوطاً كافية عليهم.

## مسؤولية المكلفين بالرقابة والإدارة

١٣. إن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والإحتيال تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر، في بعض المنشآت يكون الهيكل الرقابي للمنشأة غير رسمي مثل الأشخاص المكلفين بالرقابة لإدارة للمنشأة.

١٤. من المهم أن تتشدد الإدارة بشكل قوي إلى جانب إشراف المكلفين بالرقابة على منع الإحتيال مما قد يقلل من فرص حدوثه ومنع وقوعه، وهذا من شأنه أن يقنع الأفراد بعدم إرتكاب الإحتيال بسبب احتمال الإكتشاف والعقاب، وهذا يشمل ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقي، ويجب على الإدارة والمكلفين بالرقابة إيصال وإظهار هذه الثقافة المبنية على مجموعة من القيم وهي توفير قاعدة للموظفين فيما يتعلق بكيفية أداء المنشأة لأعمالها. إن خلق ثقافة من الأمانة والسلوك الأخلاقي يشمل توفير الجو المناسب وخلق بيئة إيجابية في مكان العمل واستخدام وتدريب وترقية الموظفين المناسبين وطلب تأكيد دوري من الموظفين على مسؤولياتهم واتخاذ الإجراءات المناسبة استجابة للإحتيال الفعلي أو المشكوك فيه أو المدعى به.

١٥. إن مسؤولية المكلفين بالرقابة في المنشأة هي ضمان قيام المنشأة، من خلال إشراف الإدارة، بوضع أنظمة رقابة داخلية والمحافظة عليها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والإمتثال للقوانين والأنظمة المنطبقة، ومن الممكن أن يساعد الإشراف النشط من قبل المكلفين بالرقابة في تعزيز التزام الإدارة بخلق ثقافة أمانة وسلوك أخلاقي، وعند ممارسة مسؤولية الإشراف فإن على المكلفين بالرقابة الأخذ بعين الإعتبار احتمال

تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة أو التأثير غير المناسب على عملية إعداد التقارير المالية، مثل جهود الإدارة في إدارة الأرباح من أجل التأثير على إدراك المحللين لأداء وربحية المنشأة.

١٦. إن مسؤولية إدارة المنشأة إنشاء بيئة رقابية والمحافظة على الإجراءات والسياسات للمساعدة في تحقيق هدف ضمان السلوك المنظم والكفؤ لأعمال المنشأة إلى ابعد حد ممكن، وتتضمن هذه المسؤولية تنفيذ وضمان العملية التشغيلية للنظم المحاسبية والرقابة الداخلية والتي صممت من اجل منع واكتشاف الخطأ والإحتيال. وهذه المسؤولية تشمل وضع أنظمة رقابة والمحافظة عليها فيما يتعلق بهدف المنشأة الخاص بإعداد تقارير مالية تعطي رأياً صحيحاً وعادلاً (أو يتم عرضها بعدالة في جميع النواحي الهامة) حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وإدارة المخاطر التي قد تسبب في نشوء أخطاء جوهرية في هذه البيانات المالية. إن أنظمة الرقابة هذه من شأنها أن تخفض مخاطر الأخطاء ولكنها لا تقضي عليها، وعند تحديد ما هي أساليب الرقابة التي يجب تنفيذها لمنع وإكتشاف الإحتيال على الإدارة إعتبار المخاطر بأن البيانات المالية من الممكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية نتيجة للإحتيال، وكجزء من هذا الأمر يمكن أن تستنتج أنه ليس من المجدي إقتصادياً تنفيذ عنصر رقابة معين والإحتفاظ به فيما يتعلق بتقليل الأخطاء الجوهرية الناجمة من الإحتيال.

## التحديدات الموروثة لعملية التدقيق في سياق الإحتيال

١٧. إن الهدف من تدقيق البيانات المالية كما تم توضيحه في معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ "الهدف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية" هو تمكين المدقق من إعطاء رأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المالية من جميع النواحي المادية وفقاً لإطار محدد لتقديم البيانات المالية. وبسبب التحديدات الذاتية في التدقيق هناك مخاطرة لا يمكن تجنبها من حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم إكتشافها على الرغم من أن التدقيق تم تدقيقه وتنفيذه بالشكل المناسب حسب معايير التدقيق الدولية لأنه كثيراً ما تكون الإدارة في وضع يمكنها فيه بشكل مباشر أو غير مباشر التلاعب أبالسجلات المحاسبية وعرض معلومات مالية إحتيالية.

١٨. إن مخاطرة عدم الكشف عن بيان كاذب مادي ناتج عن الاحتيال هي أكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان كاذب مادي ناتج عن الخطأ لأن الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق مصممة لإخفائه مثل التزوير، أو الإخفاق المتعمد في تسجيل المعاملات، أو التحريفات المقصودة التي يتم تقديمها إلى المدقق. وتكون هذه المحاولات عند الإخفاء أكثر صعوبةً من حيث اكتشافها عندما تصاحبها عملية تواطؤ. ويمكن أن يؤدي التواطؤ إلى أن يعتقد المدقق بأن دليل التدقيق مقنع في حين أنه في الحقيقة غير صحيح. إن قدرة المدقق على كشف الاحتيال يعتمد على عوامل معينة مثل براعة مرتكب الاحتيال، ومدى تكرار ونطاق التلاعب، ودرجة التواطؤ المعنية، والحجم النسبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، والمناصب العليا التي يشغلها أولئك الأفراد المتورطين. وفي حين أن المدقق قد يكون قادرا على تحديد الفرص المحتملة لارتكاب الاحتيال، إلا أنه يصعب عليه تحديد ما إذا كانت البيانات الكاذبة في مجالات الحكم مثل التقدير المحاسبي تسبب بها الاحتيال أم الخطأ.

١٩. وعلاوة على ذلك، فإن مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان كاذب مادي ناتج عن احتيال الإدارة هي أكبر من مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان كاذب مادي ناتج عن احتيال الموظف لأن الإدارة عادة ما تكون في موضع يمكنها فيه التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وعرض معلومات مالية احتيالية. وقد تكون مستويات محددة من الإدارة في موضع يمكنها فيه إلغاء إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات احتيال مشابهة من قبل موظفين آخرين، على سبيل المثال، من خلال توجيه المرؤوسين إلى قيد المعاملات بشكل غير صحيح أو إخفائها. ونظرا لما تتمتع به الإدارة من سلطة ضمن المنشأة، فإن لديها القدرة على توجيه الموظفين للقيام بأمر معين أو استجداء مساعدتهم في تنفيذ الاحتيال بمعرفتهم أو دون معرفتهم.

٢٠. إن إكتشاف خطأ جوهري في البيانات المالية لاحقاً ناجم عن الإحتيال لا يدل بنفسه وفي حد ذاته على فشل في الإمتثال لمعايير التدقيق الدولية، وهذا ينطبق بشكل خاص على أنواع معينة من الأخطاء المتعمدة حيث أن إجراءات التدقيق قد لا تكون فعالة لإكتشاف خطأ متعمد تم إخفاءه من خلال التواطؤ مع فرد واحد أو أكثر في الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى أو الذي يتضمن مستندات مزورة، وما إذا كان المدقق قد أدى التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية، تحدده إجراءات التدقيق التي تم أداؤها في ظل الظروف وكفاية وملائمة أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها نتيجة لذلك، وملائمة تقرير المدقق بناء على تقييم تلك الأدلة.

## مسؤوليات المدقق في إكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

٢١. على المدقق الذي يقوم بأداء التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، ولا يستطيع المدقق الحصول على تأكيد مطلق بأنه سيتم إكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وذلك بسبب عوامل مثل إستخدام الحكم الشخصي وإستخدام الفحص والتحديدات الذاتية للرقابة الداخلية وحقيقة أن الكثير من أدلة التدقيق المتوفرة للمدقق هي إقناعية وليست قاطعة بطبيعتها.

٢٢. عند الحصول على تأكيد معقول على المدقق إتخاذ موقف التشكك المهني أثناء عملية التدقيق وإعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة وإدراك حقيقة أن إجراءات التدقيق الفعالة لإكتشاف الخطأ قد لا تكون مناسبة في سياق مخاطرة محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. يوفر الجزء المتبقي من معيار التدقيق الدولي هذا إرشادات إضافية بشأن اعتبار مخاطر الإحتيال في التدقيق وتصميم إجراءات لإكتشاف الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

### التشكك المهني

٢٣. كما هو مطلوب في معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ على المدقق أن يقوم بتخطيط وأداء التدقيق متخذاً موقف التشكك المهني، ومدركاً أنه قد تكون هناك ظروف تسبب وجود أخطاء جوهرية في





التدقيق

البيانات المالية، وبسبب خصائص الإحتيال فإن موقف التشكك المهني للمدقق هام بشكل خاص عند الأخذ بعين الإعتبار مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. إن التشكك المهني هو موقف يتضمن عقلاً متسائلاً وتقييماً ناقداً لأدلة التدقيق، كما يتطلب التشكك المهني تساؤلاً مستمراً ما إذا كانت المعلومات وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها توحي بأنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.

٢٤. **يجب على المدقق أن يتخذ موقف التشكك المهني أثناء التدقيق، مدركاً إحتمال أنه قد توجد أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال بالرغم من خبرة المدقق السابقة في المنشأة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة والمكلفين بالرقابة.**

٢٥. كما تمت مناقشته في معيار التدقيق الدولية ٣١٥ تساهم الخبرة السابقة للمدقق في فهم المنشأة، غير أنه برغم أن المدقق لا يمكن أن يتوقع منه أن يتجاهل بشكل كامل خبرته السابقة في المنشأة فيما يتعلق بأمانة ونزاهة الإدارة والمكلفين بالرقابة فإن إتخاذ موقف التشكك المهني هام بسبب احتمال حدوث تغيرات في الظروف، وعند إجراء الإستفسارات وأداء إجراءات التدقيق الأخرى فإن على المدقق ممارسة التشكك المهني، ويجب أن لا يرضى بما هو أقل من أدلة تدقيق مقنعة بناء على الإعتقاد بأن الإدارة والمكلفين بالرقابة يتمتعون بالأمانة والنزاهة، وفيما يتعلق بالمكلفين بالرقابة فإن إتخاذ موقف التشكك المهني يعني أن على المدقق أن يقيم بعناية معقولية الإستجابات للاستفسارات إلى المكلفين بالرقابة والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها منهم في ضوء جميع الأدلة الأخرى التي تم الحصول عليها أثناء التدقيق.

٢٦. قلما يشمل التدقيق الذي يتم أداؤه حسب معايير التدقيق الدولية توثيق المستندات، كما أن المدقق ليس مدرباً أو يتوقع منه أن يكون خبيراً في مثل هذا التوثيق، إلى جانب ذلك قد لا يكتشف المدقق وجود تعديل للشروط الواردة في مستند، على سبيل المثال من خلال اتفاقية جانبية لم تفصح الإدارة أو طرف ثالث عنها للمدقق، وأثناء التدقيق على المدقق اعتبار موثوقية المعلومات التي سيتم استخدامها كأدلة تدقيق، بما في ذلك اعتبار أساليب الرقابة على إعدادها والمحافظة عليها حيث يكون ذلك مناسباً، وما لم يكون لدى المدقق سبب للإعتقاد بعكس ذلك فإن على المدقق عادة قبول السجلات والمستندات على أنها حقيقية، غير أنه إذا جعلت أمور تم إكتشافها أثناء التدقيق تجعل المدقق يعتقد بأن وثيقة ليست صحيحة أو أن شروطاً في المستند تم تعديلها فإن على المدقق إجراء مزيد من البحث، على سبيل المثال التأكيد مباشرة للطرف الآخر أو اللجوء إلى استخدام عمل خبير لتقييم صحة المستند.

## المناقشات بين أعضاء فريق العملية

٢٧. **يجب على أعضاء فريق العملية مناقشة قابلية البيانات المالية للمنشأة لوجود أخطاء جوهرية فيها.**

٢٨. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣١٥ أن يناقش أعضاء فريق العملية قابلية البيانات المالية لوجود أخطاء جوهرية فيها، ويجب أن تؤكد المناقشات بشكل خاص على قابلية البيانات المالية لوجود أخطاء جوهرية فيها بسبب الاحتيال، كما يجب أن تشمل المناقشات شريك العملية الذي عليه أن يستخدم الحكم المهني والخبرة السابقة في المنشأة والمعرفة بالتطورات الحالية ولذلك لتحديد من هم أعضاء فريق العملية الآخرين الذين سيشاركون في المناقشات، وتشمل عادة المناقشات الأعضاء الرئيسيين في فريق العملية، ويجب أن توفر المناقشات فرصة لأعضاء الفريق الأكثر خبرة لمشاركة أفكارهم بشأن كيف وأين يمكن أن تكون هناك إمكانية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال.

٢٩. **يجب على شريك العملية تحديد الأمور التي يجب إبلاغها لأعضاء فريق العملية الذين لا يشاركون في المناقشات.** ليس جميع أعضاء فريق العملية بحاجة بالضرورة لإبلاغهم بجميع القرارات التي تم التوصل لها في المناقشات، فعلى سبيل المثال قد لا يحتاج عضو فريق العملية يشارك في تدقيق عنصر في المنشأة أن يطلع على القرارات التي تم التوصل لها فيما يتعلق بعنصر آخر في المنشأة.

٣٠. يجب أن تتم المناقشات بعقل متسائل وأن توضع جانبا أية اعتقادات قد تكون لدى فريق التدقيق أن الإدارة والمكلفين بالرقابة يتمتعون بالأمانة والنزاهة، ويشمل المناقشات عادة ما يلي:

- تبادل للأفكار بين اعضاء فريق العملية بشأن كيف ومتى يتم الإعتقاد أنه يمكن أن توجد أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال، وكيف يمكن للإدارة ارتكاب وإخفاء التقارير المالية الاحتيالية ، وكيف يمكن إساءة استخدام أصول المنشأة؛
- تقييم الظروف التي قد تدل على أن إدارة الأرباح والممارسات التي يمكن أن تتبعها الإدارة لإدارة الأرباح التي يمكن أن تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية؛
- اعتبار العوامل الخارجية والداخلية المعروفة التي تؤثر على المنشأة و التي قد تخلق دوافع للإدارة وللآخرين أو ضغوطاً عليهم لارتكاب الاحتيال وتوفر الفرصة لارتكاب الاحتيال وتدل على ثقافة أو بيئة تتيح للإدارة أو للآخرين تبرير ارتكاب الاحتيال؛
- ضرورة مشاركة الإدارة في الإشراف على الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى التي يمكن أن تتعرض للاختلاس؛
- تحديد أية تغيرات غير عادية أو تلك التي لا تفسير لها في سلوك أو أسلوب حياة المدراء أو الموظفين والتي وصلت إلى علم فريق العملية؛

التدقيـــق

- تأكيد على أهمية المحافظة على وضع تفكير مناسب طيلة عملية التدقيق فيما يتعلق بقابلية وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال؛
- تقييم أنواع الظروف التي قد تدل على احتمال وجود احتيال؛
- تحديد كيفية إدخال عنصر عدم تنبؤ في طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها؛
- تحديد إجراءات التدقيق التي يمكن اختيارها للإستجابة لقابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال، وما إذا كانت أنواع معينة من إجراءات التدقيق أكثر فاعلية من غيرها؛
- تقييم أية ادعاءات بوجود احتيال تناهت إلى علم المدقق؛ و
- الأخذ بعين الإعتبار تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

٣١. إن مناقشة قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية لمنشأة بسبب الاحتيال جزء مهم من التدقيق، فهي تتيح للمدقق الأخذ بعين الاعتبار استجابة مناسبة لقابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية للمنشأة بسبب الإحتيال وتحديد أعضاء الفريق الذين سيقومون بأداء إجراءات تدقيق معينة، كما أن المناقشة تتيح للمدقق تحديد كيف ستتم مشاركة نتائج التدقيق بين فريق العملية وكيف ستتم معاملة أية ادعاءات بوجود احتيال قد يصل إلى علم المدقق. إن العديد من عمليات التدقيق الصغيرة يقوم بها بشكل كامل شريك العملية (الذي قد يكون ممارسا وحيداً)، ففي هذه الحالات على شريك العملية الذي قام شخصيا بتخطيط عملية التدقيق اعتبار قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال.

٣٢. من المهم بعد المناقشات الأولية أثناء التخطيط لعملية التدقيق وكذلك في فترات طيلة عملية التدقيق أن يستمر أعضاء فريق العملية في الاتصال والمشاركة في المعلومات التي يتم الحصول عليها والتي قد تؤثر على تقييم الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال أو إجراءات التدقيق التي يتم أداؤها لتناول هذه المخاطر، فعلى سبيل المثال بالنسبة لبعض المنشآت قد يكون من المناسب تحديث المناقشات عند مراجعة المعلومات المالية المرحلية للمنشأة.

## إجراءات تقييم المخاطر

٣٣. حسبما يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣١٥ للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية فيها، على المدقق أداء إجراءات تقييم للمخاطر، وكجزء من هذا العمل على المدقق أداء الإجراءات التالية للحصول على معلومات تستخدم لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال:

(أ) إجراء استفسارات للإدارة والمكلفين بالرقابة والآخرين داخل المنشأة حسبما هو مناسب والحصول على فهم لكيفية ممارسة المكلفين بالرقابة الإشراف على عمليات الإدارة لتحديد مخاطر الإحتيال والرقابة الداخلية التي أنشأتها الإدارة لتخفيف هذه المخاطر.

(ب) اعتبار ما إذا كان هناك عامل مخاطرة احتيال واحد أو أكثر.

(ج) تحديد أية علاقات غير عادية أو غير متوقعة تم تحديدها عند أداء الإجراءات التحليلية.

(د) تقييم المعلومات الأخرى التي قد تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

**الإستفسارات والحصول على فهم للإشراف الذي يمارسه المكلفون بالرقابة**

**٣٤. عند الحصول على فهم للمنشاة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية يجب على المدقق إجراء استفسارات من الإدارة فيما يتعلق بما يلي:**

**(أ) تقييم الإدارة لمخاطرة احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال؛**

**(ب) أسلوب الإدارة في تحديد والاستجابة لمخاطر الإحتيال في المنشأة بما في ذلك أية مخاطرة معينة للإحتيال حددتها الإدارة، أو أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات أو الإفصاحات التي يمكن أن توجد لها مخاطرة الإحتيال؛**

**(ج) اتصال الإدارة إن وجد مع المكلفين بالرقابة فيما يتعلق بأساليبهم لتحديد والإستجابة لمخاطر الإحتيال في المنشأة؛ و**

**(د) اتصال الإدارة إن وجد مع الموظفين فيما يتعلق بآرائهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.**

٣٥. حيث أن الإدارة مسئولة عن الرقابة الداخلية للمنشأة وعن إعداد البيانات المالية فإنه من المناسب بالنسبة للمدقق عمل استفسارات للإدارة فيما يتعلق بتقييمها لمخاطرة الإحتيال وأنظمة الرقابة المستخدمة لمنعها واكتشافها، وتختلف طبيعة ومدى وتكرار تقييم الإدارة لهذه المخاطرة وأنظمة الرقابة من منشأة لأخرى، ففي بعض المنشآت قد تجري الإدارة تقييمات مفصلة على أساس سنوي أو كجزء من المتابعة المستمرة، وفي منشآت أخرى قد يكون تقييم الإدارة رسميا بشكل أقل وأقل تكراراً، وفي بعض المنشآت، وبشكل خاص المنشآت الصغيرة، قد يكون التركيز على

احتيال الموظفين أو اختلاس الأصول. إن طبيعة ومدى وتكرار تقييم الإدارة تتعلق بفهم المدقق لبيئة الرقابة للمنشأة، فعلى سبيل المثال حقيقة أن الإدارة لم تقم بإجراء تقييم لمخاطرة الإحتيال قد تدل في بعض الحالات على عدم إعطاء الإدارة أهمية للرقابة الداخلية.

٣٦. في المنشأة الصغيرة التي يديرها مالكها قد يكون المالك – المدير قادراً على ممارسة إشراف أكثر فاعلية من المنشأة الكبيرة، وبذلك فهو يعوض عن الفرص التي هي محدودة أكثر بشكل عام فيما يتعلق بفصل الواجبات، ومن ناحية أخرى قد يكون المالك – المدير أكثر قدرة على تجاوز أنظمة الرقابة بسبب النظام غير الرسمي للرقابة الداخلية، ويجب أن يأخذ المدقق هذا في الإعتبار عند تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

٣٧. عند إجراء استفسارات كجزء من الحصول على فهم لأسلوب الإدارة لتحديد والإستجابة لمخاطر الإحتيال في المنشأة يجب على المدقق الاستفسار عن أسلوب الاستجابة للادعاءات الداخلية أو الخارجية بوجود احتيال يؤثر على المنشأة، وبالنسبة للمنشآت ذات المواقع المتعددة يجب على المدقق الاستفسار عن طبيعة ومدى متابعة مواقع التشغيل أو قطاعات الأعمال، وما إذا كانت هناك مواقع تشغيل أو قطاعات أعمال معينة تكون فيها مخاطرة الإحتيال أكثر احتمالا بأن تكون موجودة.

**٣٨. يجب على المدقق عمل استفسارات للإدارة وللرقابة الداخلية وللآخرين داخل المنشأة حسبما هو مناسب لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي احتيال فعلي أو مشكوك فيه يؤثر على المنشأة.**

٣٩. بالرغم من أن استفسارات المدقق للإدارة قد توفر معلومات مفيدة فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الناجمة عن احتيال الموظفين فإنه من غير المحتمل أن توفر هذه الاستفسارات معلومات مفيدة فيما يتعلق بمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الناجمة عن احتيال الإدارة، وعمل استفسارات للآخرين في المنشأة إلى جانب الإدارة قد يكون مفيداً لتزويد المدقق بمنظور يختلف عن الإدارة والمسئولين عن عملية إعداد التقارير المالية، وهذه الاستفسارات قد توفر للأفراد فرصة لإبلاغ المعلومات للمدقق، والتي خلافا لذلك قد لا يتم إبلاغها، وعلى المدقق استخدام الحكم المهني عند تحديد الأخرين داخل المنشأة الذين ستوجه لهم الاستفسارات وماهية هذه الإستفسارات، وعند إجراء هذا التحديد على المدقق اعتبار ما إذا كان الآخرون داخل المنشأة يستطيعون تزويد المعلومات التي ستساعد المدقق في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

٤٠. على المدقق إجراء الإستفسارات لموظفي الرقابة الداخلية بالنسبة للمنشآت التي يوجد فيها عمل رقابة داخلية، ويجب أن تتناول الاستفسارات آراء المدققين الداخليين فيما يتعلق بمخاطر الإحتيال، وما إذا قام المدققون الداخليون خلال السنة بأداء أية إجراءات لاكتشاف الإحتيال، وما إذا كانت الإدارة قد استجابت بشكل مرض لأية نتائج ناجمة من هذه الإجراءات، وما إذا كان لدى المدققين الداخليين معرفة بأي احتيال فعلي أو مشتبه به أو مدعى به.

٤١. تشمل الأمثلة على الآخرين داخل المنشأة الذين يمكن للمدقق أن يوجه لهم استفسارات فيما يتعلق بوجود احتيال أو اشتباه به، ما يلي:

- الموظفون العاملون الذين لا يشاركون بشكل مباشر في عملية إعداد التقارير المالية؛
- الموظفون الذين لهم مستويات مختلفة من الصلاحيات؛
- الموظفون المشاركون في مباشرة أو معالجة أو تسجيل معاملات معقدة أو غير عادية، وأولئك الذين يشرفون أو يتابعون هؤلاء الموظفين؛
- المستشار القانوني الداخلي؛
- مسئول أخلاقيات المهنة الرئيسي أو الشخص المعادل له؛ و
- الشخص أو الأشخاص المكلفين بالتعامل مع الإدعاءات بالإحتيال.

٤٢. عند تقييم ردود الإدارة على الاستفسارات على المدقق اتخاذ موقف التشكك المهني مدركا أنه كثيرا ما تكون الإدارة في أفضل وضع لارتكاب الإحتيال، وبناءً على ذلك على المدقق استخدام الحكم المهني عند تقرير متى يكون من الضروري تعزيز الردود على الإستفسارات بالمعلومات الأخرى، وعندما تكون الردود على الإستفسارات غير متسقة فإن على المدقق محاولة حل عدم الإتساق.

**٤٣. يجب على المدقق الحصول على فهم لكيفية ممارسة المكلفين بالرقابة الإشراف على عمليات الإدارة لتحديد والإستجابة لمخاطر الإحتيال في المنشأة والرقابة الداخلية التي أنشأتها الإدارة لتخفيف هذه المخاطر.**

٤٤. إن على المكلفين بالرقابة في منشأة مسؤولية الإشراف على أنظمة متابعة المخاطرة والرقابة المالية والإمتثال للقانون، وفي العديد من البلدان تم تطوير ممارسات الرقابة في الشركات بشكل جيد، ويقوم المكلفون بالرقابة بدور نشط في الإشراف على تقييم المنشأة لمخاطر الإحتيال والرقابة الداخلية التي وضعتها المنشأة لتخفيف المخاطر المعينة للإحتيال التي حددتها المنشأة، وحيث أن مسؤوليات المكلفين بالرقابة والإدارة قد تختلف حسب المنشأة وحسب البلد فإنه من المهم أن يفهم المدقق مسؤولياته حتى يستطيع المدقق أن يحصل على فهم للإشراف الذي يمارسه الأفراد المناسبون[٢]، ويشمل المكلفون بالرقابة الإدارة عندما تقوم الإدارة بأداء مهام مثلما هي الحالة في المنشآت الصغيرة.

٤٥. إن الحصول على فهم لكيفية ممارسة المكلفين بالرقابة الإشراف على أساليب الإدارة لتحديد والإستجابة لمخاطر الإحتيال في المنشأة والرقابة الداخلية التي أنشأتها الإدارة لتخفيف هذه المخاطر قد يوفر فهما متعمقا فيما يتعلق بقابلية حدوث احتيال من قبل إدارة المنشأة وكفاية

[٢] يناقش معيار التدقيق الدولي ٢٦٠ "الاتصالات بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالرقابة" الفقرة ٨ مع من يجب أن يتصل المدقق عندما لا يكون هيكل الرقابة للمنشأة محدداً بشكل جيد.

التدقيق

أساليب الرقابة هذه وكفاءة ونزاهة الإدارة، ويمكن للمدقق الحصول على هذا الفهم بأداء إجراءات مثل حضور الإجتماعات حيث تتم هذه المناقشات وقراءة محاضر هذه الإجتماعات أو بعمل استفسارات للمكلفين بالرقابة.

**٤٦. يجب على المدقق عمل استفسارات للمكلفين بالرقابة لتحديد ما إذا كان لديهم معرفة بأي احتيال فعلي أو مشتبه به أو مدعى به يؤثر على المنشأة.**

٤٧. على المدقق عمل استفسارات للمكلفين بالرقابة لتعزيز الردود على الإستفسارات للإدارة، وعندما تكون الردود على هذه الإستفسارات غير متسقة فإن على المدقق الحصول على أدلة تدقيق إضافية لحل المسائل غير المتسقة، ومن الممكن أن تساعد كذلك الإستفسارات للمكلفين بالرقابة المدقق على تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

## تحديد عوامل مخاطرة الإحتيال

**٤٨. عند الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية على المدقق اعتبار ما إذا كانت المعلومات التي تم الحصول عليها تدل على وجود عامل واحد أو أكثر لمخاطرة الإحتيال.**

٤٩. إن حقيقة أن الإحتيال يتم عادة إخفاؤه يمكن أن يجعل من الصعب إكتشافه، وبرغم ذلك عند الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، من الممكن أن يحدد المدقق أحداثا أو ظروفا تدل على وجود دوافع أو ضغوط لارتكاب الإحتيال أو توفير فرصة لارتكاب الإحتيال، ويشار إلى هذه الأحداث والظروف ب "عوامل مخاطرة الإحتيال"، على سبيل المثال:

- إن الحاجة لتلبية توقعات أطراف أخرى للحصول على تمويل إضافي لحقوق الملكية قد يخلق ضغوطا لارتكاب الإحتيال؛
- إن منح مكافآت كبيرة إذا تمّ تحقيق أهداف ربح غير واقعية قد يخلق دافعاً لارتكاب الإحتيال؛ و
- إن بيئة رقابة غير فعالة قد تخلق فرصة لارتكاب الإحتيال.

بينما قد لا تدل عوامل مخاطرة الإحتيال بالضرورة على وجود احتيال إلا أنها كثيراً ما كانت موجودة في حالات حصل فيها احتيال، ووجود عوامل مخاطرة احتيال قد يؤثر على تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية.

٥٠. لا يمكن بسهولة ترتيب عوامل مخاطرة الإحتيال حسب أهميتها، وتختلف أهمية عوامل مخاطرة الإحتيال إلى حد كبير، وبعض هذه العوامل موجود في المنشآت حيث لا تظهر الظروف المحددة عوامل مخاطرة أخطاء جوهرية، وتبعاً لذلك على المدقق ممارسة الحكم المهني عند تحديد ما إذا

كان عنصر مخاطرة احتيال موجوداً وما إذا كان سيتم أخذه بالحسبان عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال.

٥١. يحتوي الملحق ١ لمعيار التدقيق الدولي هذا على أمثلة على عوامل مخاطرة الإحتيال المتعلقة بالتقارير المالية الإحتيالية وسوء استخدام الأصول، وعوامل المخاطرة الإيضاحية هذه مصنفة بناءً على الحالات الثلاث التي تكون عادة موجودة عند وجود احتيال: دافع أو ضغوط لارتكاب الإحتيال، وفرصة متوفرة لإرتكاب الإحتيال، والقدرة على تبرير الفعل الإحتيالي، وقد لا يكون من السهل أن يلاحظ المدقق عوامل المخاطرة التي تعكس موقفا يسمح بتبرير فعل الإحتيال، وبرغم ذلك قد يصبح المدقق على علم بوجود مثل هذه المعلومات، وبالرغم من أن عوامل مخاطرة الإحتيال المبينة في الملحق ١ تغطي سلسة واسعة من الحالات التي قد يواجهها المدقق فإنها فقط أمثلة وقد توجد عوامل أخرى، وعلى المدقق أن يكون كذلك منتبهاً لعوامل المخاطرة الخاصة بالمنشأة التي لا يشملها الملحق ١، وليست جميع الأمثلة في الملحق ١ مناسبة في جميع الحالات، وقد يكون بعضها ذو اهمية أكبر او أقل في المنشآت التي يختلف حجمها أو التي لها خصائص ملكية مختلفة أو الموجودة في قطاعات مختلفة أو بسبب خصائص أو ظروف مختلفة.

٥٢. إن لحجم وتعقيد وخصائص الملكية للمنشأة تأثير كبير على اعتبار عوامل مخاطرة الإحتيال ذات العلاقة، فعلى سبيل المثال في حالة المنشأة الكبيرة على المدقق عادة تحديد العوامل التي تقيد بشكل عام السلوك غير المناسب من قبل الإدارة، مثل فاعلية المكلفين بالرقابة وعمل التدقيق الداخلي ووجود وتطبيق قواعد سلوك رسمية. إلى جانب ذلك من الممكن أن توفر عوامل مخاطرة الإحتيال التي يتم تحديدها عند مستوى التشغيل لقطاع أعمال نظرات متعمقة مختلفة عن تلك التي يتم تحديدها عند المستوى الواسع للمنشأة، وفي حالة المنشأة الصغيرة قد تكون بعض أو جميع هذه الاعتبارات غير مطبقة أو أقل أهمية، فعلى سبيل المثال قد لا يكون في المنشأة الصغيرة قواعد سلوك مكتوبة، ولكن بدلاً من ذلك من المحتمل أنها طورت ثقافة تؤكد على أهمية النزاهة والسلوك الأخلاقي من خلال الإتصالات الشفوية وحسب المثال الذي تضربه الإدارة. إن سيطرة فرد واحد على الإدارة في منشأة صغيرة لا يدل بشكل عام وفي حد ذاته على فشل الإدارة في إظهار وإيصال موقف مناسب فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وعملية إعداد التقارير المالية، وفي بعض المنشآت من الممكن أن تعوض الحاجة إلى تفويض الإدارة خلافاً لذلك عن أساليب رقابة ضعيفة وتقلل مخاطرة احتيال الموظفين، غير أن سيطرة فرد واحد على الإدارة يمكن أن يكون ضعفاً محتملاً حيث أنه توجد فرصة لتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

## تقييم العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة

٥٣. عند أداء إجراءات تحليلية للحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية،

التدقيق

**على المدقق تقييم العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي قد تدل على أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.**

٥٤. من الممكن أن تساعد الإجراءات التحليلية في تحديد وجود معاملات أو أحداث غير عادية ومبالغ ونسب واتجاهات قد تدل على أمور لها انعكاسات في البيانات المالية والتدقيق، وعند أداء الإجراءات التحليلية على المدقق تطوير توقعات بشأن العلاقات المقبولة التي يتوقع بشكل معقول أن تكون موجودة بناءً على فهم المدقق للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، وعندما تبين مقارنة هذه التوقعات مع المبالغ المسجلة أو مع النسب التي تم تطويرها من المبالغ المسجلة علاقات غير عادية أو غير متوقعة فإن على المدقق تقييم هذه النتائج عند تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، وتشمل الإجراءات التحليلية إجراءات متعلقة بحسابات الإيرادات بهدف تحديد علاقات غير عادية أو غير متوقعة قد تدل على مخاطر أخطاء جوهرية بسبب التقارير المالية الإحتيالية، على سبيل المثال مثل مبيعات وهمية أو عائدات كبيرة من عملاء قد تدل على اتفاقيات جانبية لم يتم الإفصاح عنها.

**إعتبار المعلومات الأخرى**

٥٥. **عند الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، على المدقق تحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها تدل على مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.**

٥٦. إلى جانب المعلومات التي تم الحصول عليها من تطبيق الإجراءات التحليلية على المدقق تقييم المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها الخاصة بالمنشأة وبيئتها والتي قد تساعد في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، ومن الممكن أن توفر المناقشات بين أعضاء الفريق المبينة في الفقرات ٢٧-٣٢ معلومات تساعد في تحديد هذه المخاطر، إلى جانب ذلك فإن المعلومات التي تم الحصول عليها من عمليات أخرى تم أداؤها للمنشأة، على سبيل المثال عمليات لمراجعة المعلومات المالية المرحلية، قد تكون مناسبة لتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.

**تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال**

٥٧. **عند تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات يجب على المدقق تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، وهذه المخاطر المقيمة التي يمكن أن ينجم عنها أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال هي مخاطر هامة، وتبعاً لذلك إلى المدى الذي لم يتم فيه إجراء ذلك**

**من قبل على المدقق تقييم تصميم أنظمة الرقابة للمنشأة، بما في ذلك أنشطة الرقابة المناسبة، وتحديد ما إذا تم تنفيذها.**

٥٨. لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال على المدقق استخدام الحكم المهني وإجراء ما يلي:

(أ) تحديد مخاطر الإحتيال وذلك عن طريق المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال أداء إجراءات تقييم المخاطر واعتبار فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية؛

(ب) ربط مخاطر الإحتيال المحددة لما يمكن أن يحدث من خطأ عند مستوى الإثبات؛ و

(ج) تحديد الحجم الممكن للأخطاء المحتملة، بما في ذلك إمكانية أن تتسبب المخاطرة في أخطاء مضاعفة واحتمال حدوث المخاطرة.

٥٩. من المهم بالنسبة للمدقق الحصول على فهم لأنظمة الرقابة التي صممتها ونفذتها الإدارة لمنع واكتشاف الإحتيال، لأنه عند تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة هذه من الممكن أن تتخذ الإدارة أحكاما بناءً على المعلومات بشأن طبيعة ومدى أنظمة الرقابة التي تختار تنفيذها وطبيعة ومدى المخاطر التي تختار تحملها، ومن الممكن أن يعلم المدقق، على سبيل المثال، أن الإدارة اختارت بوعي قبول المخاطر المرتبطة بعدم وجود فصل بين الواجبات، وكثيراً ما تكون الحالة كذلك في المنشآت الصغيرة حيث يمارس المالك إشرافاً يومياً على العمليات، ومن الممكن كذلك أن تكون المعلومات التي تتوفر من الحصول على هذا الفهم نافعة أيضا في تحديد عوامل مخاطرة الإحتيال والتي قد تؤثر على تقييم المدقق لمخاطرة احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.

**مخاطر الإحتيال في الإعتراف بالإيرادات**

٦٠. كثيرا ما تنجم الأخطاء الجوهرية بسبب التقارير المالية الإحتيالية من المبالغة في الإيرادات (على سبيل المثال من خلال الإعتراف السابق لأوانه بالإيرادات أو تسجيل إيرادات وهمية)، أو تقدير الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية (على سبيل المثال من خلال نقل الإيرادات إلى فترة لاحقة بشكل غير مناسب)، وبناءً على ذلك على المدقق أن يفترض عادة وجود مخاطر احتيال في الإعتراف بالإيرادات وأن يحدد أنواع الإيرادات أو معاملات الإيرادات أو الإثباتات التي قد تتسبب في نشوء هذه المخاطر، وهذه المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال المتعلقة بالإعتراف بالإيرادات هي مخاطر هامة وتجب معالجتها حسب الفقرتين ٥٧ و٦١. يحتوي الملحق ٣ على أمثلة على الإستجابات لتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب التقارير المالية الإحتيالية الناجمة من الإعتراف بالإيرادات على أنه مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال فإن على المدقق توثيق الأسباب التي تدعم استنتاج المدقق حسبما هو مطلوب في الفقرة ١١٠.

التدقيق

## الإستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال

**٦١. يجب على المدقق تحديد الإستجابات الكلية لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية، ويجب عليه تصميم وأداء مزيد من إجراءات التدقيق تستجيب طبيعتها وتوقيتها ومداها للمخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات.**

٦٢. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣٣٠ أن يقوم المدقق بأداء إجراءات أساسية تستجيب بشكل محدد للمخاطر المقيمة على أنها مخاطر هامة.

٦٣. على المدقق الإستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال بالطرق التالية:

(أ) استجابة لها أثر كلي على كيفية أداء التدقيق، أي زيادة في التشكك المهني واستجابة تتضمن اعتبارات أكثر عمومية عدا عن الإجراءات المحددة التي هي خلافا لذلك مخطط لها.

(ب) استجابة للمخاطر المقيمة عند مستوى الإثبات تتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها.

(ج) استجابة للمخاطر المحددة التي تتضمن أداء إجراءات تدقيق معينة لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال التي تتضمن تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة، إذا أخذنا في الإعتبار الطرق التي لا يمكن التنبؤ بها لحدوث هذا التجاوز.

٦٤. من الممكن أن تؤثر الإستجابة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال على التشكك المهني للمدقق بالطرق التالية:

(أ) حساسية زائدة في اختيار طبيعة ومدى المستندات التي سيتم فحصها دعما للمعاملات الجوهرية.

(ب) إدراك زائد للحاجة إلى تعزيز تفسيرات أو إقرارات الإدارة فيما يتعلق بالأمور الجوهرية.

٦٥. من الممكن أن يستنتج المدقق أنه لن يكون أمراً عمليا تصميم إجراءات تدقيق تتناول بشكل كاف مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، وفي هذه الحالات على المدقق تقييم انعكاسات التدقيق (انظر الفقرتين ٨٩ و١٠٣).

### الإستجابات الكلية

**٦٦. عند تحديد الإستجابات الكلية لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية يجب على المدقق الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:**

**(أ) تعيين الموظفين والإشراف عليهم؛**

**(ب) السياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة؛ و**

**(ج) إدخال عنصر عدم تنبؤ في اختيار طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.**

٦٧. يجب أن تتناسب معرفة ومهارة وقدرة الأفراد الذين أوكلت لهم مسؤوليات هامة في العملية مع تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال في العملية، فعلى سبيل المثال قد يستجيب المدقق لمخاطر محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال بتعيين أفراد إضافيين ذوي خبرة ومعرفة متخصصة مثل الخبراء الشرعيين وخبراء تقنية المعلومات، أو بتعيين أفراد أكثر خبرة في العملية. إلى جانب ذلك يعكس مدى الإشراف تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال وقدرات أعضاء فريق العملية الذين يقومون بأداء العمل.

٦٨. على المدقق تقييم اختيار الإدارة وتطبيقها لسياسات محاسبية هامة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقياسات غير الموضوعية والمعاملات المعقدة، وعلى المدقق اعتبار ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية قد يدل على تقارير مالية احتيالية ناجمة من جهود الإدارة لإدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية بالتأثير على إدراكهم لأداء وربحية المنشاة.

٦٩. إن الأفراد داخل المنشأة الذين هم على معرفة بإجراءات التدقيق التي تتم عادة في العمليات قد يكونون أكثر قدرة على إخفاء التقارير المالية الإحتيالية، وبناءً على ذلك على المدقق إدخال عنصر عدم تنبؤ في اختيار طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها، ويمكن إجراء ذلك على سبيل المثال، بأداء إجراءات جوهرية Substantive Procedure لأرصدة حسابات وإثباتات مختارة لم يتم خلافا لذلك فحصها، وذلك بسبب أهميتها أو مخاطرتها، وتعديل توقيت إجراءات التدقيق من التوقيت الذي هو خلافا لذلك متوقع، واستخدام أساليب اختيار عينات مختلفة، وأداء إجراءات التدقيق في مواقع مختلفة أو في مواقع على أساس غير معلن.

**إجراءات التدقيق استجابة لمخاطر الأخطار الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات**

٧٠. إن استجابات المدقق لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات من الممكن أن تشمل تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق بالطرق التالية:

- قد تكون هناك حاجة لتغيير طبيعة إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها، وذلك للحصول على أدلة تدقيق أكثر موثوقية وملائمة أو الحصول على معلومات إضافية مدعمة، ومن الممكن أن يؤثر ذلك على نوع إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها والجمع بينهما، ومن الممكن أن تصبح الملاحظة أو الفحص الفعلي أكثر أهمية، أو قد يختار المدقق استخدام أساليب بمساعدة الحاسب الآلي لجمع مزيد من الأدلة بشأن البيانات الواردة في الحسابات الهامة أو ملفات العمليات الإلكترونية. إلى جانب ذلك يمكن للمدقق تصميم إجراءات للحصول على معلومات إضافية مدعمة، فعلى سبيل المثال إذا حدد المدقق أن الإدارة تتعرض لضغوط لتحقيق توقعات الأرباح فقد تكون هناك مخاطرة متعلقة بذلك بأن الإدارة تضخم المبيعات بالدخول

التدقيق

في اتفاقيات مبيعات تشمل شروطا تحول دون الإعتراف بالإيراد أو بإصدار فواتير للمبيعات قبل التسليم، وفي هذه الحالات يمكن للمدقق، على سبيل المثال، تصميم مصادقات خارجية ليس فقط لتأكيد تفاصيل اتفاقيات المبيعات، بما في ذلك التاريخ وأية حقوق في شروط الإعادة والتسليم. إلى جانب ذلك من الممكن أن يجد المدقق أن إضافة مثل هذه المصادقات الخارجية إلى استفسارات توجه إلى الموظفين غير الماليين في المنشأة فيما يتعلق بأية اتفاقيات مبيعات وشروط تسليم ستكون فعالة.

- قد تكون هناك حاجة لتعديل توقيت الإجراءات الجوهرية، وقد يتوصل المدقق إلى أن أداء فحص جوهري في نهاية الفترة أو بالقرب منها سيكون أفضل لتناول مخاطرة مقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، ومن الممكن أن يتوصل المدقق إذا اخذ في الإعتبار مخاطر الأخطاء الجوهرية أو التلاعب إلى أن إجراءات التدقيق لتمديد استنتاجات التدقيق من تاريخ مرحلي إلى نهاية الفترة لن تكون فعالة، وبالمقارنة مع ذلك فإنه بسبب خطأ متعمد، على سبيل المثال خطأ يتضمن اعترافا غير مناسب بالإيرادات، من المحتمل أنه بدأ في فترة مرحلية فإنه يمكن للمدقق أن يختار تطبيق إجراءات جوهرية للمعاملات التي حدثت قبل ذلك أو خلال فترة إعداد التقارير.

- يعكس مدى الإجراءات المطبقة تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، فعلى سبيل المثال زيادة أحجام العينات أو أداء إجراءات تحليلية عند مستوى أكثر تفصيلا قد يكون مناسبا، وكذلك قد تساعد أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي على إجراء اختبارات أوسع نطاقا للعمليات الالكترونية وملفات الحسابات، وهذه الأساليب من الممكن استخدامها لاختيار عينات معاملات من الملفات الالكترونية الرئيسية وذلك لفرز المعاملات ذات الخصائص المعينة أو لاختبار مجموعة كاملة بدلاً من عينة.

٧١. إذا حدد المدقق مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال تؤثر على كميات المخزون فإن فحص سجلات المخزون للمنشأة قد يساعد في تحديد المواقع أو البنود التي تتطلب اهتماما محددا أثناء أو بعد الجرد الفعلي للمخزون، ومن الممكن أن تؤدي هذه المراجعة إلى قرار بمراقبة جرد المخزون في مواقع معينة على أساس غير معلن أو إجراء جرد للمخزون في جميع المواقع في نفس التاريخ.

٧٢. قد يحدد المدقق مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والإثباتات، بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرات الخاصة بمعاملات محددة (مثل الامتلاك أو إعادة الهيكلة أو التصرف بقطاع أعمال) والالتزامات الهامة الأخرى المستحقة (مثل التقاعد والتزامات ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى أو إلتزامات الإصلاح البيئي)، ومن الممكن أن تتعلق المخاطرة كذلك بتغيرات هامة في الإفتراضات الخاصة بالتقديرات المتكررة. إن المعلومات التي يتم جمعها من خلال الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها قد تساعد المدقق في تقييم معقولية تقديرات الإدارة هذه والأحكام والإفتراضات التي بنيت عليها، وإجراء مراجعة بأثر رجعي

للأحكام والإفتراضات المماثلة للإدارة المطبقة في الفترات السابقة قد توفر فهما متعمقا لمعقولية الأحكام والإفتراضات التي تدعم تقديرات الإدارة.

٧٣. يحتوي الملحق ٢ لمعيار التدقيق الدولي هذا على أمثلة على إجراءات التدقيق الممكنة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، ويشمل الملحق أمثلة على الإستجابات لتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة من كل من التقارير المالية الإحتيالية واختلاس الأصول.

## إجراءات التدقيق استجابة لتجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة

٧٤. كما ورد في الفقرة ١٩ الإدارة في وضع خاص لارتكاب الإحتيال بسبب قدرة الإدارة على التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية وإعداد بيانات مالية احتيالية من خلال تجاوز أنظمة الرقابة التي خلافا لذلك تبدو أنها تعمل بفاعلية، وبينما يختلف مستوى مخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة من منشأة لأخرى فإن المخاطرة برغم ذلك موجودة في جميع المنشآت، وهي مخاطرة هامة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، وتبعاً لذلك إلى جانب الإستجابات الكلية لتناول مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال والإستجابات لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات فإن على المدقق أداء إجراءات تدقيق للإستجابة لمخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

٧٥. حددت الفقرات ٧٦ – ٨٢ إجراءات التدقيق المطلوبة للإستجابة لمخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة على أنه على المدقق كذلك تحديد ما إذا كانت هناك مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة التي يحتاج المدقق أن يؤدي لها إجراءات عدا عن تلك المشار إليها بشكل محدد في هذه الفقرات.

٧٦. للإستجابة لمخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق من أجل ما يلي:

(أ) اختبار ملائمة القيود في دفتر اليومية التي سجلت في دفتر الأستاذ العام والتعديلات التي أجريت عند إعداد البيانات المالية؛

(ب) مراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات التي قد تؤدي إلى أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال؛ و

(ج) الحصول على فهم للأساس المنطقي للمعاملات الهامة التي يصبح المدقق على علم بها والتي هي خارج سير العمل في المنشأة أو التي هي خلافا لذلك تبدو غير عادية بناء على فهم المدقق للمنشأة وبيئتها.

التدقيق

## القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى

٧٧. كثيراً ما تتضمن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال التلاعب في عملية إعداد التقارير المالية، وذلك بتسجيل قيود غير مناسبة أو غير مصرح بها في دفتر اليومية أثناء السنة أو في نهاية الفترة، أو إجراء تعديلات على المبالغ الواردة في البيانات المالية غير المعكوسة في القيود الرسمية في دفتر اليومية، من خلال تعديلات مجمعة وإعادة تصنيفها، وعند تصميم وأداء إجراءات التدقيق لاختبار ملاءمة القيود في دفتر اليومية التي سجلت في دفتر الأستاذ العام والتعديلات الأخرى التي تمت عند إعداد البيانات المالية، على المدقق القيام بما يلي:

(أ) فهم عملية إعداد البيانات المالية للمنشأة وأنظمة الرقابة على القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى؛

(ب) تقييم تصميم أنظمة الرقابة على القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى، وتحديد ما إذا تم تنفيذها؛

(ج) عمل استفسارات للأفراد المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية بشأن النشاط غير المناسب أو غير العادي فيما يتعلق بمعالجة القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى؛

(د) تحديد توقيت الإختبار؛ و

(هـ) تحديد واختيار القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى لفحصها.

٧٨. لأغراض تحديد و اختيار القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى لفحصها وتحديد الأسلوب المناسب لفحص الدعم للبنود التي تم اختبارها، على المدقق القيام بما يلي:

- *تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال* – إن وجود عوامل مخاطرة الإحتيال والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها أثناء تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال قد تساعد المدقق في تعيين الفئات المحددة للقيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى لفحصها.

- *أنظمة رقابة تم تنفيذها على القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى*– من الممكن أن تقلل أنظمة الرقابة الفعالة على إعداد وترحيل القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى مدى الاختبارات الأساسية اللازمة، شريطة أن يكون المدقق قد فحص فاعلية عمل أنظمة الرقابة.

- *عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة و طبيعة الأدلة التي يمكن الحصول عليها*- بالنسبة للعديد من المنشآت تتضمن المعالجة الروتينية للمعاملات الجمع بين الخطوات والإجراءات اليدوية والآلية، وبالمثل قد تشمل معالجة القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى كلا من الإجراءات وأنظمة الرقابة اليدوية والآلية، وعندما تستخدم تقنية المعلومات في عملية إعداد التقارير المالية يمكن أن توجد القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى فقط بالشكل الإلكتروني.

- *خصائص القيود الاحتيالية في دفتر اليومية أو التعديلات الأخرى- كثيرا ما يكون للقيود غير المناسبة في* دفتر اليومية والتعديلات الأخرى خصائص فريدة محددة، ومن الممكن أن تشمل هذه الخصائص قيوداً (أ) تمت لحسابات ليس لها علاقة أو غير عادية أو نادرا ما تستخدم. (ب) قام بها أفراد لا يقومون عادة بإجراء قيود في دفتر اليومية. (ج) مسجلة في نهاية الفترة أو كقيود بعد الإقفال ولها تفسير أو وصف قليل أو ليس لها تفسير أو وصف. (د) تمت إما قبل أو أثناء إعداد التقارير المالية وليس لها أرقام حسابات. (هـ) تحتوي على أعداد صحيحة أو مقربة أو أرقام تنتهي بشكل متسق.

- *طبيعة وتعقيد الحسابات* – من الممكن تطبيق القيود غير المناسبة في دفتر اليومية أو التعديلات على الحسابات التي (أ) تحتوي على معاملات معقدة أو غير عادية بطبيعتها. (ب) تحتوي على تقديرات هامة وتعديلات في نهاية الفترة. (ج) كانت عرضة للأخطاء في الماضي. (د) لم تتم مطابقتها في حينه أو تحتوي على فروقات لم تتم مطابقتها. (ه) تحتوي على معاملات داخل الشركة. (و) خلافا لذلك مرتبطة مع مخاطرة محددة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال. في عمليات تدقيق المنشآت التي لها مواقع أو مكونات متعددة يجب أن يعطى الإعتبار إلى الحاجة لاختيار القيود في دفتر اليومية من مواقع متعددة.

- *القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى التي تمت معالجتها خارج سير العمل العادي-* القيود غير النمطية Non-Standard قد لا تكون خاضعة لنفس مستوى الرقابة الداخلية مثل القيود في دفتر اليومية المستخدمة على أساس متكرر لتسجيل معاملات مثل المبيعات والمشتريات والمدفوعات النقدية الشهرية.

٧٩. على المدقق استخدام الحكم المهني عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى اختبار القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى، ونظراً لأنه كثيرا ما يتم إجراء القيود الإحتيالية في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى في نهاية فترة إعداد التقارير فإن على المدقق عادة اختبار القيود الأخرى في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى التي تمت في ذلك الوقت، غير أنه نظرا لأن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال يمكن أن تحدث طيلة الفترة وقد تشمل جهودا مكثفة لإخفاء كيفية ارتكاب الإحتيال فإن على المدقق كذلك تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لاختبار القيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى طيلة الفترة.

## التقديرات المحاسبية

٨٠. عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسئولة عن اتخاذ عدد من الأحكام أو الإفتراضات التي تؤثر على التقديرات المحاسبية الهامة وعن متابعة معقولية هذه التقديرات على أساس مستمر، وكثيرا ما يتم إعداد البيانات المالية الإحتيالية من خلال أخطاء متعمدة في التقديرات المحاسبية، وعند مراجعة التقديرات المحاسبية لكشف الإنحرافات التي قد تنجم عنها أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال، على المدقق إجراء ما يلي:

(أ) تحديد ما إذا كانت الفروقات بين التقديرات المدعومة بأفضل شكل بأدلة التدقيق والتقديرات التي تشملها البيانات المالية حتى ولو كانت معقولة فرديا تدل على انحراف محتمل من جانب إدارة المنشأة، وفي هذه الحالة على المدقق إعادة النظر في التقديرات المأخوذة ككل؛ و

(ب) إجراء مراجعة بأثر رجعي لأحكام وافتراضات الإدارة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة المعكوسة في البيانات المالية للسنة السابقة، وهدف هذه المراجعة تحديد ما إذا كانت هنالك دلالة على انحراف محتمل من ناحية الإدارة، ولا يقصد بها إثارة السؤال حول الأحكام المهنية للمدقق التي اتخذت في السنة السابقة والتي كانت مبنية على المعلومات المتوفرة في ذلك الوقت.

٨١. إذا حدد المدقق وجود انحراف محتمل من الإدارة عند عمل التقديرات المحاسبية فإن على المدقق تقييم ما إذا كانت الظروف التي أنتجت هذا الإنحراف تمثل مخاطرة خطأ جوهري بسبب الاحتيال، وعلى المدقق عند إجراء التقديرات المحاسبية اعتبار ما إذا كانت إجراءات الإدارة تبدو أنها تقلل أو تبالغ في كافة المخصصات أو الإحتياطيات بنفس الطريقة حتى تكون راغبة إما لتحقيق الإتساق في الأرباح على مدى فترتين محاسبيتين أو أكثر أو لتحقيق مستوى أرباح معينة من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية بالتأثير على انطباعهم عن أداء وربحية المنشأة.

## أساس العمل المنطقي للمعاملات الهامة

٨٢. على المدقق الحصول على فهم للأساس المنطقي للمعاملات الهامة التي تعتبر خارج سير العمل العادي للمنشأة أو التي خلافا لذلك تبدو أنها غير عادية إذا أخذنا في الإعتبار فهم المدقق للمنشأة وبيئتها والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها أثناء التدقيق، وهدف الحصول على هذا الفهم هو اعتبار ما إذا كان الأساس المنطقي (أو عدم وجوده) يوحي بأنه قد تم الدخول في المعاملات لإصدار تقارير مالية احتيالية أو إخفاء سوء استخدام الأصول، وعند الحصول على هذا الفهم على المدقق اعتبار ما يلي:

- ما إذا كان شكل هذه المعاملات يبدو معقدا بشكل مفرط (على سبيل المثال تتعلق المعاملة بمنشآت متعددة ضمن مجموعة موحدة أو أطراف متعددة لا يوجد بينها علاقة).
- ما إذا كانت الإدارة قد ناقشت طبيعة ومحاسبة هذه المعاملات مع المكلفين بالرقابة في المنشأة وما إذا كانت هنالك مستندات مناسبة.
- ما إذا كانت الإدارة تضع تأكيداً أكبر على الحاجة إلى معاملة محاسبية معينة مما تضعه على اقتصاديات المعاملة.

- ما إذا كانت المعاملات التي تشمل أطرافا غير مجمعة ذات علاقة، بما في ذلك منشآت ذات غرض خاص تمت مراجعتها واعتمادها من قبل المكلفين بالرقابة في المنشأة.
- ما إذا كانت المعاملات تشمل أطرافا غير محددة ذات علاقة أو أطرافا ليس لديها مضمون القوة المالية لدعم المعاملة بدون مساعدة من المنشأة التي يتم تدقيقها.

## تقييم أدلة التدقيق

٨٣. حسبما يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣٣٠، على المدقق بناء على إجراءات التدقيق التي تم أداؤها وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، تقدير ما إذا كانت تقييمات مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات تبقى مناسبة، وهذا التقييم هو بشكل رئيسي مسألة نوعية مبنية على حكم المدقق، ومن الممكن أن يوفر هذا التقييم مزيدا من الفهم لمخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، وما إذا كانت هنالك حاجة لأداء إجراءات تدقيق إضافية أو مختلفة، وكجزء من هذا التقييم على المدقق اعتبار ما إذا كانت هنالك اتصالات مناسبة مع أعضاء فريق العملية الآخرين أثناء التدقيق فيما يتعلق بالمعلومات أو الظروف التي تدل على مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.

٨٤. إن تدقيق البيانات المالية عملية متراكمة ومتكررة، وعند أداء المدقق إجراءات التدقيق المخططة قد يصل إلى علم المدقق معلومات تختلف بشكل جوهري عن المعلومات التي بني عليها تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، فعلى سبيل المثال قد يصبح المدقق على علم بوجود اختلافات في السجلات المحاسبية أو تعارض أو نقص في الأدلة، كذلك قد تصبح العلاقات بين المدقق و الإدارة إشكالية أو غير عادية. يحتوي الملحق ٣ لمعيار التدقيق الدولي هذا على أمثلة على الحالات التي تدل على إمكانية وجود إحتيال.

٨٥. **على المدقق تحديد ما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي يتم أداؤها عند إنتهاء التدقيق أو بالمراحل النهائية منه عند تكوين استنتاج شامل بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل متفقة مع معرفة وعلم المدقق بالعمل تدل على مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال لم تكن معروفة في السابق.** إن تحديد ما الإتجاهات والعلاقات المعينة التي قد تدل على مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال يتطلب الحكم المهني، والعلاقات غير العادية التي تتضمن ايرادا ودخلا في نهاية السنة لها صلة بذلك بشكل خاص، وهذه من الممكن أن تشمل على سبيل المثال مبالغ كبيرة بشكل غير عادي تم الإبلاغ عنها خلال بضعة الأشهر الأخيرة من فترة تقديم التقارير أو معاملات غير عادية، أو دخلاً لا يتفق مع اتجاه التدفق النقدي للعمليات.

٨٦. **عندما يحدد المدقق وجود خطأ فإن على المدقق تحديد ما إذا كان هذا الخطأ يدل على إحتيال،**

**وإذا وجدت هذه الدلالة، على المدقق تقييم انعكاسات الخطأ فيما يتعلق بالنواحي الأخرى للتدقيق، وبشكل خاص موثوقية إقرارات الإدارة.**

٨٧. لا يستطيع المدقق أن يفترض أن حالة إحتيال هي حدث منفصل، وعلى المدقق كذلك تحديد ما إذا كانت الأخطاء التي تم تشخيصها قد تدل على مخاطرة أكبر للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال في موقع محدد، فعلى سبيل المثال من الممكن أن تدل أخطاء متعددة في موقع محدد، بالرغم من أن التأثير التراكمي ليس جوهريا، على مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال.

٨٨. إذا كان المدقق يعتقد أن الخطأ هو نتيجة للإحتيال أو قد يكون كذلك إلا أن تأثير الخطأ ليس جوهريا بالنسبة للبيانات المالية فإن على المدقق تقييم دلالات ذلك، وبشكل خاص فيما يتعلق بالوضع التشغيلي للفرد (الأفراد) المشاركين، فعلى سبيل المثال الإحتيال الذي يتضمن اختلاس نقد من صندوق نثرية صغير يكون عادة ذو أهمية ضئيلة للمدقق عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال، لأن كلا من أسلوب تشغيل الصندوق وحجمه يميلان لوضع حد لمبلغ الخسارة المحتملة، وعهدة هذه الصناديق تعطى عادة لموظف ليس من الإدارة، وبالعكس إذا كان الأمر يتعلق بإدارة ذات مستوى أعلى بالرغم من أن المبلغ في حد ذاته ليس جوهريا بالنسبة للبيانات المالية فقد يدل ذلك على مشكلة أكثر اتساعا، على سبيل المثال دلالات ذلك بالنسبة لنزاهة الإدارة، ففي هذه الحالات على المدقق إعادة تقييم مخاطرة الأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال وأثرها الناجم على طبيعة التقييم وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق للإستجابة للمخاطر المقيمة، وعلى المدقق كذلك إعادة النظر في موثوقية الأدلة التي تم الحصول عليها في السابق حيث أنه قد تكون هناك شكوك حول اكتمال وصحة الإقرارات التي قدمت، وحول صحة السجلات والمستندات المحاسبية، وعلى المدقق كذلك الأخذ بعين الإعتبار إمكانية التواطؤ التي تشمل الموظفين أو الإدارة أو أطراف أخرى عند إعادة النظر بموثوقية الأدلة.

٨٩. **عندما يؤكد المدقق أو يكون غير قادر على التوصل إلى تحديد ما إذا كانت البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية نتيجة للإحتيال فإن على المدقق اعتبار إنعكاسات ذلك على التدقيق.** يقدم معيار التدقيق الدولي ٣٢٠ "الأهمية النسبية للتدقيق" ومعيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تقرير المدقق حول البيانات المالية"[٣] إرشادات بشأن تقييم الأخطاء وأثرها على تقرير المدقق والتصرف بشأنها.

## تمثيلات الإدارة

٩٠. **يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بأنها:**

---

[٣] سيتم سحب معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تقرير المدقق حول البيانات المالية" عندما يصبح معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ (المعدل) "تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الغرض العام" ومعيار التدقيق الدولي ٧٠١ "التعديلات على تقرير المدقق المستقل" نافذي المفعول. إن معيار التدقيق الدولي ٧٠٠) المعدل) ومعيار التدقيق الدولي ٧٠١ نافذي المفعول لتقارير المدقق المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ أو بعد ذلك.

(أ) بأنها تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الإحتيال؛

(ب) أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها للمخاطرة بأن البيانات المالية قد تكون حرفت مادياً نتيجة للإحتيال؛

(ج) بأنها أفصحت للمدقق عن معرفتها بالإحتيال أو الإحتيال المشكوك فيه الذي يؤثر على المنشأة و يشمل :

(١) الإدارة،

(٢) الموظفين الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية، أو

(٣) الآخرين، حيث من الممكن أن يكون للإحتيال أثر جوهري على البيانات المالية؛ و

(د) بأنها أفصحت للمدقق عن أية ادعاءات بوجود احتيال أو احتيال مشكوك فيه يؤثر على البيانات المالية للمنشأة والتي أبلغ عنها موظفون سابقون أو محللون أو منظمون أو آخرون.

٩١. يوفر معيار التدقيق الدولي رقم ٥٨٠ – " تمثيلات الإدارة " الإرشادات حول الحصول على التمثيلات المناسبة من الإدارة في عملية التدقيق، فبالإضافة إلى اعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن البيانات المالية، فإنه من المهم أن تعترف كذلك بمسؤوليتها عن أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية المصممة لمنع أو اكتشاف الإحتيال أو الخطأ.

٩٢. نظراً لطبيعة الإحتيال والصعوبات التي يواجهها المدققون في اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية والناتجة عن إحتيال، فإنه من المهم أن يحصل المدقق على تمثيل خطي من الإدارة تؤكد فيه أنها أفصحت للمدقق عن كافة الحقائق المتعلقة بوجود أي إحتيال أو شك بوجود إحتيال هي على علم به وقد يكون له تأثير على المنشأة، وبأن الإدارة أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها لمخاطرة أن البيانات المالية محرفة مادياً نتيجة للإحتيال.

## الإتصالات مع الإدارة و المكلفين بالرقابة

٩٣. إذا حدد المدقق احتيالا أو حصل على معلومات تفيد باحتمال وجود احتيال فإن على المدقق إبلاغ هذه الأمور في أسرع وقت ممكن عمليا إلى المستوى المناسب من الإدارة.

٩٤. عندما يحصل المدقق على أدلة بوجود احتيال أو باحتمال وجوده من المهم أن يبلغ الأمر إلى مستوى أعلى مناسب في الإدارة بأسرع وقت ممكن عمليا، ويجب أن يتم ذلك حتى لو كان من المحتمل أن يعتبر الأمر أنه لن يحدث منطقيا، (على سبيل المثال اختلاس ضئيل من قبل موظف في مستوى منخفض في تنظيم المنشأة). إن تحديد أي مستوى للإدارة أنه المستوى المناسب هو

أمر يعود للحكم المهني ويتأثر به، وعادة الوضع المناسب للإدارة هو على الأقل مستوى واحد أعلى من الأشخاص الذين يكونوا متورطين في الإحتيال المشكوك فيه.

**٩٥. إذا حدد المدقق وجود احتيال يشمل :**

**(أ) الإدارة؛**

**(ب) الموظفون الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية؛ أو**

**(ج) آخرون حيث ينجم عن الإحتيال أخطاء جوهرية في البيانات المالية.**

**فإن على المدقق إبلاغ هذه الأمور إلى المكلفين بالرقابة في أسرع وقت ممكن عمليا.**

٩٦. من الممكن أن يتم الإتصال مع المكلفين بالرقابة شفويا أو كتابة، ويحدد معيار التدقيق الدولي ٢٦٠ "الاتصال بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالرقابة " العوامل التي يجب على المدقق أخذها بعين الإعتبار عند تحديد ما إذا كان سيقوم بالإتصال شفويا أو كتابة، ونظرا لطبيعة وحساسية الإحتيال الذي تتورط به الإدارة العليا أو الإحتيال الذي يؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية فإن على المدقق إبلاغ هذه الأمور في أسرع وقت ممكن عمليا واعتبار ما إذا كان من الضروري إبلاغ هذه الأمور كذلك كتابة، وإذا شك المدقق في وجود احتيال يشمل الإدارة فإن على المدقق إبلاغ هذه الشكوك إلى المكلفين بالرقابة، وكذلك عليه أن يناقش معهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق اللازمة لإكمال التدقيق.

٩٧. إذا كان هنالك شك في نزاهة وأمانة الإدارة والمكلفين بالرقابة فإن على المدقق طلب الإستشارة القانونية لتساعد في تحديد الإجراء المناسب.

٩٨. في مرحلة مبكرة من التدقيق على المدقق التوصل إلى تفاهم مع المكلفين بالرقابة بشأن طبيعة ومدى اتصالات المدقق فيما يتعلق بالإحتيال الذي يصبح المدقق على معرفة به والذي يشمل موظفين عدا عن الإدارة ولا ينجم عنه أخطاء جوهرية.

**٩٩. على المدقق أن يعلم المكلفين بالرقابة والإدارة في أسرع وقت ممكن عمليا وعند المستوى المناسب من المسؤولية بنواحي الضعف الجوهرية في تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الإحتيال الذي يحتمل أنه وصل إلى علم المدقق.**

١٠٠. إذا حدد المدقق مخاطرة أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الإحتيال والذي لم يخضع لرقابة الإدارة أو الذي تعتبر الرقابة المتعلقة به أنها ليست مناسبة، أو إذا كان حسب تقدير المدقق أن هناك ضعفاً جوهرياً في عملية تقييم الإدارة للمخاطرة، فإن على المدقق إدخال هذه

العيوب في الرقابة في أمور التدقيق التي سيتم إبلاغها والتي تهم المكلفين بالرقابة (انظر معيار التدقيق الدولي ٢٦٠).

١٠١. **على المدقق تحديد ما إذا كانت هناك أية أمور أخرى متعلقة بالاحتيال يجب مناقشتها مع المكلفين برقابة المنشأة**[١]. ومن الممكن أن تشمل هذه الأمور ما يلي على سبيل المثال :

- اهتمامات بشأن طبيعة ومدى وتكرار تقييمات الإدارة لأنظمة الرقابة المستخدمة لمنع واكتشاف الاحتيال والمخاطرة بأن البيانات المالية قد تحتوي على أخطاء.
- فشل الإدارة في تناول نواحي الضعف الجوهرية المحددة بالشكل المناسب في الرقابة الداخلية.
- فشل الإدارة في الإستجابة بشكل مناسب لاحتيال تم تحديده.
- تقييم المدقق لبيئة الرقابة للمنشأة، بما في ذلك أسئلة تتعلق بكفاءة ونزاهة الإدارة.
- إجراءات الإدارة التي قد تدل على تقارير مالية إحتيالية، مثل اختيار الإدارة وتطبيقها لسياسات محاسبية قد تدل على جهود الإدارة لإدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية بالتأثير على انطباعهم عن أداء و ربحية المنشأة.
- اهتمامات بشأن كفاية واكتمال تفويض المعاملات التي تبدو أنها خارج سير العمل العادي.

## إبلاغ السلطات التنظيمية والتنفيذية

١٠٢. إن الواجب المهني للمدقق في المحافظة على سرية معلومات العميل لا يسمح عادة بإبلاغ الإحتيال والخطأ إلى طرف آخر خارج المنشأة العميلة، على أن مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية، فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان على المدقق العامل في مؤسسة مالية واجب قانوني بإبلاغ حدوث إحتيال أو خطأ مادي إلى السلطات المشرفة، وفي هذه الحالات على المدقق أن يطلب المشورة القانونية. كذلك في بعض البلدان على المدقق مسؤولية إبلاغ الأخطاء إلى السلطات في تلك الحالات التي تفشل فيها الإدارة والمكلفون بالرقابة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

## عدم قدرة المدقق على إكمال عملية التدقيق

١٠٣. **إذا واجه المدقق، نتيجة لأخطاء جوهرية ناجمة عن الإحتيال أو إحتيال مشكوك فيه، ظروفا استثنائية تدعو للتساؤل حول قدرة المدقق على الإستمرار في أداء التدقيق فإن على المدقق:**

---

[١] للإطلاع على مناقشة لمثل هذه الأمور: انظر معيار التدقيق الدولي ٢٦٠ "الإتصال بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالرقابة".

(أ) النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه، بما في ذلك ما إذا كان هناك متطلب بان يقوم المدقق بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا خطاب تعيين عملية التدقيق، أوفي بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية؛

(ب) أن ينظر في إمكانية انسحابه من أداء العملية؛ و

(ج) وفي حال انسحاب المدقق يجب:

(١) مناقشة انسحاب المدقق من العملية والأسباب التي دعته للإنسحاب مع المستوى الإداري المناسب أو مع أولئك المكلفين بالرقابة؛ و

(٢) النظر فيما إذا كان هناك متطلب مهني أو قانوني بتقديم التقارير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أصدروا كتاب تعيين عملية التدقيق، أو في بعض الحالات إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من العملية وأسباب ذلك.

١٠٤. هذه الظروف قد تنشأ، على سبيل المثال، عندما:

(أ) عندما لا تتخذ المنشأة أي إجراء يعتبره المدقق ضروريا في هذه الظروف لمعالجة الإحتيال، حتى عندما لا يكون الإحتيال مادياً بالنسبة للبيانات المالية؛

(ب) عندما يدل اعتبار المدقق لمخاطرة التحريف المادي الناجم عن إحتيال ونتائج اختبارات التدقيق على وجود مخاطرة كبيرة بوجود إحتيال هام وواسع النطاق؛ أو

(ج) عندما يكون لدى المدقق شك كبير بشأن كفاءة الإدارة ونزاهتها أو كفاءة ونزاهة الأشخاص المكلفين بالرقابة.

١٠٥. نظراً لتنوع واختلاف الظروف التي قد تنشأ، فانه من غير الممكن بشكل جازم وصف الحالات التي يكون فيها الإنسحاب من العملية مناسباً، وتشمل العوامل التي تؤثر على ما توصل إليه المدقق الدلالات المتعلقة بتورط عضو من الإدارة أو الأشخاص المكلفين بالرقابة (مما قد يؤثر على موثوقية تمثيلات الإدارة)، وكذلك الآثار على المدقق نفسه نتيجة للإستمرار في الارتباط بالمنشأة.

١٠٦. في مثل هذه الظروف تقع على المدقق مسؤوليات مهنية وقانونية، وتختلف هذه المسؤوليات من بلد لآخر، ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، قد يخول المدقق أو يطلب منه تقديم بيان أو تقرير للشخص أو الأشخاص الذين قرروا أداء عملية التدقيق، أو في بعض الحالات للسلطات التنظيمية. وإذا ما نظرنا إلى الطبيعة الإستثنائية للظروف والحاجة إلى اعتبار المتطلبات القانونية فانه يجب على المدقق أن ينظر في طلب الحصول على المشورة القانونية عندما يريد أن يقرر

ما إذا كان سينسحب من العملية وعندما يقرر اتخاذ إجراء مناسب. بما في ذلك إمكانية تقديم التقارير إلى المساهمين و المنظمين و آخرين.[5]

## التوثيق

١٠٧. يجب أن تشمل توثيق فهم المدقق للمنشأة وبيئتها وتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية حسبما تتطلب الفقرة ١٢٢ من معيار التدقيق الدولي ٣١٥ ما يلي:

(أ) القرارات الهامة التي تم التوصل لها أثناء المنافسة بين أعضاء فريق العملية فيما يتعلق بحساسية البيانات المالية للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال؛ و

(ب) المخاطر المحددة والمقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات.

١٠٨. يجب أن تشمل توثيق استجابات المدقق للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية التي تتطلبها الفقرة ٧٣ من معيار المحاسبة الدولي ٣٣٠ ما يلي:

(أ) الإستجابات الكلية للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى البيانات المالية وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، وصلة هذه الإجراءات بالمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإثبات؛ و

(ب) نتائج إجراءات التدقيق، بما في ذلك الإجراءات المصممة لمعالجة مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة.

١٠٩. يجب على المدقق توثيق الإتصالات بشأن الإحتيال مع الإدارة والمكلفين بالحاكمية والمنظمين والآخرين.

١١٠. عندما يكون المدقق قد إستنتج أن الإفتراض بوجود مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال تتعلق بالإعتراف بالإيراد لا ينطبق في ظل ظروف العملية فإن على المدقق توثيق أسباب ذلك الإستنتاج.

١١١. أن مدى توثيق هذه الأمور يعود للمدقق لتحديده بإستخدام الحكم المهني.

## تاريخ النفاذ

١١٢. يكون معيار التدقيق الدولي هذا ساري المفعول بالنسبة لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي تنتهي في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ أو بعد هذا التاريخ.

[5] توفر *قواعد أخلاقيات مهنة المحاسبين المهنيين* للاتحاد الدولي للمحاسبين الإرشادات بشأن الإتصال مع المدقق الجديد المقترح Proposed Successor Auditor.

التدقيق

# INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 240

# THE AUDITOR'S RESPONSIBILITY TO CONSIDER FRAUD IN AN AUDIT OF FINANCIAL STATEMENTS

(Effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15, 2004)*

## CONTENTS



* The IAASB's clarity drafting conventions have been applied to this ISA. ISA 240 (Redrafted), "The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements" can be found on page 981.

Appendix 1: Examples of Fraud Risk Factors

Appendix 2: Examples of Possible Audit Procedures to Address the Assessed Risks of Material Misstatement Due to Fraud

Appendix 3: Examples of Circumstances that Indicate the Possibility of Fraud

---

International Standard on Auditing (ISA) 240, "The Auditor's Responsibility to Consider Fraud in an Audit of Financial Statements," should be read in the context of the "Preface to the International Standards on Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance and Related Services," which sets out the application and authority of ISAs.

## Introduction

1. The purpose of this International Standard on Auditing (ISA) is to establish standards and provide guidance on the auditor's responsibility to consider fraud in an audit of financial statements[1] and expand on how the standards and guidance in ISA 315, "Understanding the Entity and its Environment and Assessing the Risks of Material Misstatement" and ISA 330, "The Auditor's Procedures in Response to Assessed Risks" are to be applied in relation to the risks of material misstatement due to fraud. The standards and guidance in this ISA are intended to be integrated into the overall audit process.

2. This standard:

   - Distinguishes fraud from error and describes the two types of fraud that are relevant to the auditor, that is, misstatements resulting from misappropriation of assets and misstatements resulting from fraudulent financial reporting; describes the respective responsibilities of those charged with governance and the management of the entity for the prevention and detection of fraud, describes the inherent limitations of an audit in the context of fraud, and sets out the responsibilities of the auditor for detecting material misstatements due to fraud;
   - Requires the auditor to maintain an attitude of professional skepticism recognizing the possibility that a material misstatement due to fraud could exist, notwithstanding the auditor's past experience with the entity about the honesty and integrity of management and those charged with governance;
   - Requires members of the engagement team to discuss the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud and requires the engagement partner to consider which matters are to be communicated to members of the engagement team not involved in the discussion;
   - Requires the auditor to:
     - Perform procedures to obtain information that is used to identify the risks of material misstatement due to fraud;
     - Identify and assess the risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level and the assertion level; and for those assessed risks that could result in a material misstatement due to fraud, evaluate the design of the entity's related controls, including relevant control activities, and to determine whether they have been implemented;

[1] The auditor's responsibility to consider laws and regulations in an audit of financial statements is established in ISA 250, "Consideration of Laws and Regulations in an Audit of Financial Statements."

- Determine overall responses to address the risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level and consider the assignment and supervision of personnel; consider the accounting policies used by the entity and incorporate an element of unpredictability in the selection of the nature, timing and extent of the audit procedures to be performed;
- Design and perform audit procedures to respond to the risk of management override of controls;
- Determine responses to address the assessed risks of material misstatement due to fraud;
- Consider whether an identified misstatement may be indicative of fraud;
- Obtain written representations from management relating to fraud; and
- Communicate with management and those charged with governance;

- Provides guidance on communications with regulatory and enforcement authorities;
- Provides guidance if, as a result of a misstatement resulting from fraud or suspected fraud, the auditor encounters exceptional circumstances that bring into question the auditor's ability to continue performing the audit; and
- Establishes documentation requirements.

3. **In planning and performing the audit to reduce audit risk to an acceptably low level, the auditor should consider the risks of material misstatements in the financial statements due to fraud.**

## Characteristics of Fraud

4. Misstatements in the financial statements can arise from fraud or error. The distinguishing factor between fraud and error is whether the underlying action that results in the misstatement of the financial statements is intentional or unintentional.

5. The term "error" refers to an unintentional misstatement in financial statements, including the omission of an amount or a disclosure, such as the following:

   - A mistake in gathering or processing data from which financial statements are prepared.
   - An incorrect accounting estimate arising from oversight or misinterpretation of facts.

- A mistake in the application of accounting principles relating to measurement, recognition, classification, presentation or disclosure.

6. The term "fraud" refers to an intentional act by one or more individuals among management, those charged with governance, employees, or third parties, involving the use of deception to obtain an unjust or illegal advantage. Although fraud is a broad legal concept, for the purposes of this ISA, the auditor is concerned with fraud that causes a material misstatement in the financial statements. Auditors do not make legal determinations of whether fraud has actually occurred. Fraud involving one or more members of management or those charged with governance is referred to as "management fraud;" fraud involving only employees of the entity is referred to as "employee fraud." In either case, there may be collusion within the entity or with third parties outside of the entity.

7. Two types of intentional misstatements are relevant to the auditor, that is, misstatements resulting from fraudulent financial reporting and misstatements resulting from misappropriation of assets.

8. Fraudulent financial reporting involves intentional misstatements including omissions of amounts or disclosures in financial statements to deceive financial statement users. Fraudulent financial reporting may be accomplished by the following:

   - Manipulation, falsification (including forgery), or alteration of accounting records or supporting documentation from which the financial statements are prepared.
   - Misrepresentation in, or intentional omission from, the financial statements of events, transactions or other significant information.
   - Intentional misapplication of accounting principles relating to amounts, classification, manner of presentation, or disclosure.

9. Fraudulent financial reporting often involves management override of controls that otherwise may appear to be operating effectively. Fraud can be committed by management overriding controls using such techniques as:

   - Recording fictitious journal entries, particularly close to the end of an accounting period, to manipulate operating results or achieve other objectives;
   - Inappropriately adjusting assumptions and changing judgments used to estimate account balances;
   - Omitting, advancing or delaying recognition in the financial statements of events and transactions that have occurred during the reporting period;
   - Concealing, or not disclosing, facts that could affect the amounts recorded in the financial statements;

- Engaging in complex transactions that are structured to misrepresent the financial position or financial performance of the entity; and
- Altering records and terms related to significant and unusual transactions.

10. Fraudulent financial reporting can be caused by the efforts of management to manage earnings in order to deceive financial statement users by influencing their perceptions as to the entity's performance and profitability. Such earnings management may start out with small actions or inappropriate adjustment of assumptions and changes in judgments by management. Pressures and incentives may lead these actions to increase to the extent that they result in fraudulent financial reporting. Such a situation could occur when, due to pressures to meet market expectations or a desire to maximize compensation based on performance, management intentionally takes positions that lead to fraudulent financial reporting by materially misstating the financial statements. In some other entities, management may be motivated to reduce earnings by a material amount to minimize tax or to inflate earnings to secure bank financing.

11. Misappropriation of assets involves the theft of an entity's assets and is often perpetrated by employees in relatively small and immaterial amounts. However, it can also involve management who are usually more able to disguise or conceal misappropriations in ways that are difficult to detect. Misappropriation of assets can be accomplished in a variety of ways including:

    - Embezzling receipts (for example, misappropriating collections on accounts receivable or diverting receipts in respect of written-off accounts to personal bank accounts);
    - Stealing physical assets or intellectual property (for example, stealing inventory for personal use or for sale, stealing scrap for resale, colluding with a competitor by disclosing technological data in return for payment);
    - Causing an entity to pay for goods and services not received (for example, payments to fictitious vendors, kickbacks paid by vendors to the entity's purchasing agents in return for inflating prices, payments to fictitious employees); and
    - Using an entity's assets for personal use (for example, using the entity's assets as collateral for a personal loan or a loan to a related party).

    Misappropriation of assets is often accompanied by false or misleading records or documents in order to conceal the fact that the assets are missing or have been pledged without proper authorization.

12. Fraud involves incentive or pressure to commit fraud, a perceived opportunity to do so and some rationalization of the act. Individuals may have an incentive to misappropriate assets for example, because the individuals are living beyond their means. Fraudulent financial reporting may be committed because

management is under pressure, from sources outside or inside the entity, to achieve an expected (and perhaps unrealistic) earnings target – particularly since the consequences to management for failing to meet financial goals can be significant. A perceived opportunity for fraudulent financial reporting or misappropriation of assets may exist when an individual believes internal control can be overridden, for example, because the individual is in a position of trust or has knowledge of specific weaknesses in internal control. Individuals may be able to rationalize committing a fraudulent act. Some individuals possess an attitude, character or set of ethical values that allow them knowingly and intentionally to commit a dishonest act. However, even otherwise honest individuals can commit fraud in an environment that imposes sufficient pressure on them.

## Responsibilities of Those Charged with Governance and of Management

13. The primary responsibility for the prevention and detection of fraud rests with both those charged with governance of the entity and with management. The respective responsibilities of those charged with governance and of management may vary by entity and from country to country. In some entities, the governance structure may be more informal as those charged with governance may be the same individuals as management of the entity.

14. It is important that management, with the oversight of those charged with governance, place a strong emphasis on fraud prevention, which may reduce opportunities for fraud to take place, and fraud deterrence, which could persuade individuals not to commit fraud because of the likelihood of detection and punishment. This involves a culture of honesty and ethical behavior. Such a culture, based on a strong set of core values, is communicated and demonstrated by management and by those charged with governance and provides the foundation for employees as to how the entity conducts its business. Creating a culture of honesty and ethical behavior includes setting the proper tone; creating a positive workplace environment; hiring, training and promoting appropriate employees; requiring periodic confirmation by employees of their responsibilities and taking appropriate action in response to actual, suspected or alleged fraud.

15. It is the responsibility of those charged with governance of the entity to ensure, through oversight of management, that the entity establishes and maintains internal control to provide reasonable assurance with regard to reliability of financial reporting, effectiveness and efficiency of operations and compliance with applicable laws and regulations. Active oversight by those charged with governance can help reinforce management's commitment to create a culture of honesty and ethical behavior. In exercising oversight responsibility, those charged with governance consider the potential for management override of controls or other inappropriate influence over the financial reporting process,

such as efforts by management to manage earnings in order to influence the perceptions of analysts as to the entity's performance and profitability.

16. It is the responsibility of management, with oversight from those charged with governance, to establish a control environment and maintain policies and procedures to assist in achieving the objective of ensuring, as far as possible, the orderly and efficient conduct of the entity's business. This responsibility includes establishing and maintaining controls pertaining to the entity's objective of preparing financial statements that give a true and fair view (or are presented fairly in all material respects) in accordance with the applicable financial reporting framework and managing risks that may give rise to material misstatements in those financial statements. Such controls reduce but do not eliminate the risks of misstatement. In determining which controls to implement to prevent and detect fraud, management considers the risks that the financial statements may be materially misstated as a result of fraud. As part of this consideration, management may conclude that it is not cost effective to implement and maintain a particular control in relation to the reduction in the risks of material misstatement due to fraud to be achieved.

## Inherent Limitations of an Audit in the Context of Fraud

17. As described in ISA 200, "Objective and General Principles Governing an Audit of Financial Statements," the objective of an audit of financial statements is to enable the auditor to express an opinion whether the financial statements are prepared, in all material respects, in accordance with an applicable financial reporting framework. Owing to the inherent limitations of an audit, there is an unavoidable risk that some material misstatements of the financial statements will not be detected, even though the audit is properly planned and performed in accordance with ISAs.

18. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than the risk of not detecting a material misstatement resulting from error because fraud may involve sophisticated and carefully organized schemes designed to conceal it, such as forgery, deliberate failure to record transactions, or intentional misrepresentations being made to the auditor. Such attempts at concealment may be even more difficult to detect when accompanied by collusion. Collusion may cause the auditor to believe that audit evidence is persuasive when it is, in fact, false. The auditor's ability to detect a fraud depends on factors such as the skillfulness of the perpetrator, the frequency and extent of manipulation, the degree of collusion involved, the relative size of individual amounts manipulated, and the seniority of those individuals involved. While the auditor may be able to identify potential opportunities for fraud to be perpetrated, it is difficult for the auditor to determine whether misstatements in judgment areas such as accounting estimates are caused by fraud or error.

19. Furthermore, the risk of the auditor not detecting a material misstatement resulting from management fraud is greater than for employee fraud, because management is frequently in a position to directly or indirectly manipulate accounting records and present fraudulent financial information. Certain levels of management may be in a position to override control procedures designed to prevent similar frauds by other employees, for example, by directing subordinates to record transactions incorrectly or to conceal them. Given its position of authority within an entity, management has the ability to either direct employees to do something or solicit their help to assist in carrying out a fraud, with or without the employees' knowledge.

20. The subsequent discovery of a material misstatement of the financial statements resulting from fraud does not, in and of itself, indicate a failure to comply with ISAs. This is particularly the case for certain kinds of intentional misstatements, since audit procedures may be ineffective for detecting an intentional misstatement that is concealed through collusion between or among one or more individuals among management, those charged with governance, employees, or third parties, or that involves falsified documentation. Whether the auditor has performed an audit in accordance with ISAs is determined by the audit procedures performed in the circumstances, the sufficiency and appropriateness of the audit evidence obtained as a result thereof and the suitability of the auditor's report based on an evaluation of that evidence.

## Responsibilities of the Auditor for Detecting Material Misstatement Due to Fraud

21. An auditor conducting an audit in accordance with ISAs obtains reasonable assurance that the financial statements taken as a whole are free from material misstatement, whether caused by fraud or error. An auditor cannot obtain absolute assurance that material misstatements in the financial statements will be detected because of such factors as the use of judgment, the use of testing, the inherent limitations of internal control and the fact that much of the audit evidence available to the auditor is persuasive rather than conclusive in nature.

22. When obtaining reasonable assurance, an auditor maintains an attitude of professional skepticism throughout the audit, considers the potential for management override of controls and recognizes the fact that audit procedures that are effective for detecting error may not be appropriate in the context of an identified risk of material misstatement due to fraud. The remainder of this ISA provides additional guidance on considering the risks of fraud in an audit and designing procedures to detect material misstatements due to fraud.

## Professional Skepticism

23. As required by ISA 200, the auditor plans and performs an audit with an attitude of professional skepticism recognizing that circumstances may exist that cause the financial statements to be materially misstated. Due to the

characteristics of fraud, the auditor's attitude of professional skepticism is particularly important when considering the risks of material misstatement due to fraud. Professional skepticism is an attitude that includes a questioning mind and a critical assessment of audit evidence. Professional skepticism requires an ongoing questioning of whether the information and audit evidence obtained suggests that a material misstatement due to fraud may exist.

24. **The auditor should maintain an attitude of professional skepticism throughout the audit, recognizing the possibility that a material misstatement due to fraud could exist, notwithstanding the auditor's past experience with the entity about the honesty and integrity of management and those charged with governance.**

25. As discussed in ISA 315, the auditor's previous experience with the entity contributes to an understanding of the entity. However, although the auditor cannot be expected to fully disregard past experience with the entity about the honesty and integrity of management and those charged with governance, the maintenance of an attitude of professional skepticism is important because there may have been changes in circumstances. When making inquiries and performing other audit procedures, the auditor exercises professional skepticism and is not satisfied with less-than-persuasive audit evidence based on a belief that management and those charged with governance are honest and have integrity. With respect to those charged with governance, maintaining an attitude of professional skepticism means that the auditor carefully considers the reasonableness of responses to inquiries of those charged with governance, and other information obtained from them, in light of all other evidence obtained during the audit.

26. An audit performed in accordance with ISAs rarely involves the authentication of documents, nor is the auditor trained as or expected to be an expert in such authentication. Furthermore, an auditor may not discover the existence of a modification to the terms contained in a document, for example through a side agreement that management or a third party has not disclosed to the auditor. During the audit, the auditor considers the reliability of the information to be used as audit evidence including consideration of controls over its preparation and maintenance where relevant. Unless the auditor has reason to believe the contrary, the auditor ordinarily accepts records and documents as genuine. However, if conditions identified during the audit cause the auditor to believe that a document may not be authentic or that terms in a document have been modified, the auditor investigates further, for example confirming directly with the third party or considering using the work of an expert to assess the document's authenticity.

## Discussion Among the Engagement Team

27. **Members of the engagement team should discuss the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud.**

28. ISA 315 requires members of the engagement team to discuss the susceptibility of the entity to material misstatement of the financial statements. This discussion places particular emphasis on the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud. The discussion includes the engagement partner who uses professional judgment, prior experience with the entity and knowledge of current developments to determine which other members of the engagement team are included in the discussion. Ordinarily, the discussion involves the key members of the engagement team. The discussion provides an opportunity for more experienced engagement team members to share their insights about how and where the financial statements may be susceptible to material misstatement due to fraud.

29. **The engagement partner should consider which matters are to be communicated to members of the engagement team not involved in the discussion.** All of the members of the engagement team do not necessarily need to be informed of all of the decisions reached in the discussion. For example, a member of the engagement team involved in audit of a component of the entity may not need to know the decisions reached regarding another component of the entity.

30. The discussion occurs with a questioning mind setting aside any beliefs that the engagement team members may have that management and those charged with governance are honest and have integrity. The discussion ordinarily includes:

- An exchange of ideas among engagement team members about how and where they believe the entity's financial statements may be susceptible to material misstatement due to fraud, how management could perpetrate and conceal fraudulent financial reporting, and how assets of the entity could be misappropriated;
- A consideration of circumstances that might be indicative of earnings management and the practices that might be followed by management to manage earnings that could lead to fraudulent financial reporting;
- A consideration of the known external and internal factors affecting the entity that may create an incentive or pressure for management or others to commit fraud, provide the opportunity for fraud to be perpetrated, and indicate a culture or environment that enables management or others to rationalize committing fraud;
- A consideration of management's involvement in overseeing employees with access to cash or other assets susceptible to misappropriation;
- A consideration of any unusual or unexplained changes in behavior or lifestyle of management or employees which have come to the attention of the engagement team;

- An emphasis on the importance of maintaining a proper state of mind throughout the audit regarding the potential for material misstatement due to fraud;
- A consideration of the types of circumstances that, if encountered, might indicate the possibility of fraud;
- A consideration of how an element of unpredictability will be incorporated into the nature, timing and extent of the audit procedures to be performed;
- A consideration of the audit procedures that might be selected to respond to the susceptibility of the entity's financial statement to material misstatements due to fraud and whether certain types of audit procedures are more effective than others;
- A consideration of any allegations of fraud that have come to the auditor's attention; and
- A consideration of the risk of management override of controls.

31. Discussing the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud is an important part of the audit. It enables the auditor to consider an appropriate response to the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud and to determine which members of the engagement team will conduct certain audit procedures. It also permits the auditor to determine how the results of audit procedures will be shared among the engagement team and how to deal with any allegations of fraud that may come to the auditor's attention. Many small audits are carried out entirely by the engagement partner (who may be a sole practitioner). In such situations, the engagement partner, having personally conducted the planning of the audit, considers the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud.

32. It is important that after the initial discussion while planning the audit, and also at intervals throughout the audit, engagement team members continue to communicate and share information obtained that may affect the assessment of risks of material misstatement due to fraud or the audit procedures performed to address these risks. For example, for some entities it may be appropriate to update the discussion when reviewing the entity's interim financial information.

## Risk Assessment Procedures

33. As required by ISA 315, to obtain an understanding of the entity and its environment, including its internal control, the auditor performs risk assessment procedures. As part of this work the auditor performs the following procedures to obtain information that is used to identify the risks of material misstatement due to fraud:

(a) Makes inquiries of management, of those charged with governance, and of others within the entity as appropriate and obtains an understanding of how those charged with governance exercise oversight of management's processes for identifying and responding to the risks of fraud and the internal control that management has established to mitigate these risks.

(b) Considers whether one or more fraud risk factors are present.

(c) Considers any unusual or unexpected relationships that have been identified in performing analytical procedures.

(d) Considers other information that may be helpful in identifying the risks of material misstatement due to fraud.

**Inquiries and Obtaining an Understanding of Oversight Exercised by Those Charged with Governance**

34. **When obtaining an understanding of the entity and its environment, including its internal control, the auditor should make inquiries of management regarding:**

    (a) **Management's assessment of the risk that the financial statements may be materially misstated due to fraud;**

    (b) **Management's process for identifying and responding to the risks of fraud in the entity, including any specific risks of fraud that management has identified or account balances, classes of transactions or disclosures for which a risk of fraud is likely to exist;**

    (c) **Management's communication, if any, to those charged with governance regarding its processes for identifying and responding to the risks of fraud in the entity; and**

    (d) **Management's communication, if any, to employees regarding its views on business practices and ethical behavior.**

35. As management is responsible for the entity's internal control and for the preparation of the financial statements, it is appropriate for the auditor to make inquiries of management regarding management's own assessment of the risk of fraud and the controls in place to prevent and detect it. The nature, extent and frequency of management's assessment of such risk and controls vary from entity to entity. In some entities, management may make detailed assessments on an annual basis or as part of continuous monitoring. In other entities, management's assessment may be less formal and less frequent. In some entities, particularly smaller entities, the focus of the assessment may be on the risks of employee fraud or misappropriation of assets. The nature, extent and frequency of management's assessment are relevant to the auditor's

understanding of the entity's control environment. For example, the fact that management has not made an assessment of the risk of fraud may in some circumstances be indicative of the lack of importance that management places on internal control.

36. In a small owner managed entity, the owner-manager may be able to exercise more effective oversight than in a larger entity, thereby compensating for the generally more limited opportunities for segregation of duties. On the other hand, the owner-manager may be more able to override controls because of the informal system of internal control. This is taken into account by the auditor when identifying the risks of material misstatement due to fraud.

37. When making inquiries as part of obtaining an understanding of management's process for identifying and responding to the risks of fraud in the entity, the auditor inquires about the process to respond to internal or external allegations of fraud affecting the entity. For entities with multiple locations, the auditor inquires about the nature and extent of monitoring of operating locations or business segments and whether there are particular operating locations or business segments for which a risk of fraud may be more likely to exist.

38. **The auditor should make inquiries of management, internal audit, and others within the entity as appropriate, to determine whether they have knowledge of any actual, suspected or alleged fraud affecting the entity.**

39. Although the auditor's inquiries of management may provide useful information concerning the risks of material misstatements in the financial statements resulting from employee fraud, such inquiries are unlikely to provide useful information regarding the risks of material misstatement in the financial statements resulting from management fraud. Making inquiries of others within the entity, in addition to management, may be useful in providing the auditor with a perspective that is different from management and those responsible for the financial reporting process. Such inquiries may provide individuals with an opportunity to convey information to the auditor that may not otherwise be communicated. The auditor uses professional judgment in determining those others within the entity to whom inquiries are directed and the extent of such inquiries. In making this determination the auditor considers whether others within the entity may be able to provide information that will be helpful to the auditor in identifying the risks of material misstatement due to fraud.

40. The auditor makes inquiries of internal audit personnel, for those entities that have an internal audit function. The inquiries address the views of the internal auditors regarding the risks of fraud, whether during the year the internal auditors have performed any procedures to detect fraud, whether management has satisfactorily responded to any findings resulting from these procedures, and whether the internal auditors have knowledge of any actual, suspected or alleged fraud.

41. Examples of others within the entity to whom the auditor may direct inquiries about the existence or suspicion of fraud include:

 - Operating personnel not directly involved in the financial reporting process;
 - Employees with different levels of authority;
 - Employees involved in initiating, processing or recording complex or unusual transactions and those who supervise or monitor such employees;
 - In-house legal counsel;
 - Chief ethics officer or equivalent person; and
 - The person or persons charged with dealing with allegations of fraud.

42. When evaluating management's responses to inquiries, the auditor maintains an attitude of professional skepticism recognizing that management is often in the best position to perpetrate fraud. Therefore, the auditor uses professional judgment in deciding when it is necessary to corroborate responses to inquiries with other information. When responses to inquiries are inconsistent, the auditor seeks to resolve the inconsistencies.

43. **The auditor should obtain an understanding of how those charged with governance exercise oversight of management's processes for identifying and responding to the risks of fraud in the entity and the internal control that management has established to mitigate these risks.**

44. Those charged with governance of an entity have oversight responsibility for systems for monitoring risk, financial control and compliance with the law. In many countries, corporate governance practices are well developed and those charged with governance play an active role in oversight of the entity's assessment of the risks of fraud and of the internal control the entity has established to mitigate specific risks of fraud that the entity has identified. Since the responsibilities of those charged with governance and management may vary by entity and by country, it is important that the auditor understands their respective responsibilities to enable the auditor to obtain an understanding of the oversight exercised by the appropriate individuals.[2] Those charged with governance include management when management performs such functions, such as may be the case in smaller entities.

45. Obtaining an understanding of how those charged with governance exercise oversight of management's processes for identifying and responding to the risks of fraud in the entity, and the internal control that management has established to mitigate these risks, may provide insights regarding the

---

[2] ISA 260, "Communication of Audit Matters with Those Charged with Governance" discusses with whom the auditor communicates when the entity's governance structure is not well defined.

susceptibility of the entity to management fraud, the adequacy of such internal control and the competence and integrity of management. The auditor may obtain this understanding by performing procedures such as attending meetings where such discussions take place, reading the minutes from such meetings or by making inquiries of those charged with governance.

46. **The auditor should make inquiries of those charged with governance to determine whether they have knowledge of any actual, suspected or alleged fraud affecting the entity.**

47. The auditor makes inquiries of those charged with governance in part to corroborate the responses to the inquiries from management. When responses to these inquiries are inconsistent, the auditor obtains additional audit evidence to resolve the inconsistencies. Inquiries of those charged with governance may also assist the auditor in identifying risks of material misstatement due to fraud.

**Consideration of Fraud Risk Factors**

48. **When obtaining an understanding of the entity and its environment, including its internal control, the auditor should consider whether the information obtained indicates that one or more fraud risk factors are present.**

49. The fact that fraud is usually concealed can make it very difficult to detect. Nevertheless, when obtaining an understanding of the entity and its environment, including its internal control, the auditor may identify events or conditions that indicate an incentive or pressure to commit fraud or provide an opportunity to commit fraud. Such events or conditions are referred to as "fraud risk factors." For example:

- The need to meet expectations of third parties to obtain additional equity financing may create pressure to commit fraud;
- The granting of significant bonuses if unrealistic profit targets are met may create an incentive to commit fraud; and
- An ineffective control environment may create an opportunity to commit fraud.

While fraud risk factors may not necessarily indicate the existence of fraud, they have often been present in circumstances where frauds have occurred. The presence of fraud risk factors may affect the auditor's assessment of the risks of material misstatement.

50. Fraud risk factors cannot easily be ranked in order of importance. The significance of fraud risk factors varies widely. Some of these factors will be present in entities where the specific conditions do not present risks of material misstatement. Accordingly, the auditor exercises professional judgment in

determining whether a fraud risk factor is present and whether it is to be considered in assessing the risks of material misstatement of the financial statements due to fraud.

51. Examples of fraud risk factors related to fraudulent financial reporting and misappropriation of assets are presented in Appendix 1 to this ISA. These illustrative risk factors are classified based on the three conditions that are generally present when fraud exists: an incentive or pressure to commit fraud; a perceived opportunity to commit fraud; and an ability to rationalize the fraudulent action. Risk factors reflective of an attitude that permits rationalization of the fraudulent action may not be susceptible to observation by the auditor. Nevertheless, the auditor may become aware of the existence of such information. Although the fraud risk factors described in Appendix 1 cover a broad range of situations that may be faced by auditors, they are only examples and other risk factors may exist. The auditor also has to be alert for risk factors specific to the entity that are not included in Appendix 1. Not all of the examples in Appendix 1 are relevant in all circumstances, and some may be of greater or lesser significance in entities of different size, with different ownership characteristics, in different industries, or because of other differing characteristics or circumstances.

52. The size, complexity, and ownership characteristics of the entity have a significant influence on the consideration of relevant fraud risk factors. For example, in the case of a large entity, the auditor ordinarily considers factors that generally constrain improper conduct by management, such as the effectiveness of those charged with governance and of the internal audit function and the existence and enforcement of a formal code of conduct. Furthermore, fraud risk factors considered at a business segment operating level may provide different insights than the consideration thereof at an entity-wide level. In the case of a small entity, some or all of these considerations may be inapplicable or less important. For example, a smaller entity may not have a written code of conduct but, instead, may have developed a culture that emphasizes the importance of integrity and ethical behavior through oral communication and by management example. Domination of management by a single individual in a small entity does not generally, in and of itself, indicate a failure by management to display and communicate an appropriate attitude regarding internal control and the financial reporting process. In some entities, the need for management authorization can compensate for otherwise weak controls and reduce the risk of employee fraud. However, domination of management by a single individual can be a potential weakness since there is an opportunity for management override of controls.

### Consideration of Unusual or Unexpected Relationships

53. **When performing analytical procedures to obtain an understanding of the entity and its environment, including its internal control, the auditor**

**should consider unusual or unexpected relationships that may indicate risks of material misstatement due to fraud.**

54. Analytical procedures may be helpful in identifying the existence of unusual transactions or events, and amounts, ratios, and trends that might indicate matters that have financial statement and audit implications. In performing analytical procedures the auditor develops expectations about plausible relationships that are reasonably expected to exist based on the auditor's understanding of the entity and its environment, including its internal control. When a comparison of those expectations with recorded amounts, or with ratios developed from recorded amounts, yields unusual or unexpected relationships, the auditor considers those results in identifying risks of material misstatement due to fraud. Analytical procedures include procedures related to revenue accounts with the objective of identifying unusual or unexpected relationships that may indicate risks of material misstatement due to fraudulent financial reporting, such as, for example, fictitious sales or significant returns from customers that might indicate undisclosed side agreements.

### Consideration of Other Information

55. **When obtaining an understanding of the entity and its environment, including its internal control, the auditor should consider whether other information obtained indicates risks of material misstatement due to fraud.**

56. In addition to information obtained from applying analytical procedures, the auditor considers other information obtained about the entity and its environment that may be helpful in identifying the risks of material misstatement due to fraud. The discussion among team members described in paragraphs 27-32 may provide information that is helpful in identifying such risks. In addition, information obtained from the auditor's client acceptance and retention processes, and experience gained on other engagements performed for the entity, for example engagements to review interim financial information, may be relevant in the identification of the risks of material misstatement due to fraud.

## Identification and Assessment of the Risks of Material Misstatement Due to Fraud

57. **When identifying and assessing the risks of material misstatement at the financial statement level, and at the assertion level for classes of transactions, account balances and disclosures, the auditor should identify and assess the risks of material misstatement due to fraud. Those assessed risks that could result in a material misstatement due to fraud are significant risks and accordingly, to the extent not already done so, the auditor should evaluate the design of the entity's related controls,**

**including relevant control activities, and determine whether they have been implemented.**

58. To assess the risks of material misstatement due to fraud the auditor uses professional judgment and:

    (a) Identifies risks of fraud by considering the information obtained through performing risk assessment procedures and by considering the classes of transactions, account balances and disclosures in the financial statements;

    (b) Relates the identified risks of fraud to what can go wrong at the assertion level; and

    (c) Considers the likely magnitude of the potential misstatement including the possibility that the risk might give rise to multiple misstatements and the likelihood of the risk occurring.

59. It is important for the auditor to obtain an understanding of the controls that management has designed and implemented to prevent and detect fraud because in designing and implementing such controls, management may make informed judgments on the nature and extent of the controls it chooses to implement, and the nature and extent of the risks it chooses to assume. The auditor may learn, for example, that management has consciously chosen to accept the risks associated with a lack of segregation of duties. This may often be the case in small entities where the owner provides day-to-day supervision of operations. Information from obtaining this understanding may also be useful in identifying fraud risk factors that may affect the auditor's assessment of the risks that the financial statements may contain material misstatement due to fraud.

**Risks of Fraud in Revenue Recognition**

60. Material misstatements due to fraudulent financial reporting often result from an overstatement of revenues (for example, through premature revenue recognition or recording fictitious revenues) or an understatement of revenues (for example, through improperly shifting revenues to a later period). Therefore, the auditor ordinarily presumes that there are risks of fraud in revenue recognition and considers which types of revenue, revenue transactions or assertions may give rise to such risks. Those assessed risks of material misstatement due to fraud related to revenue recognition are significant risks to be addressed in accordance with paragraphs 57 and 61. Appendix 2 includes examples of responses to the auditor's assessment of the risk of material misstatement due to fraudulent financial reporting resulting from revenue recognition. If the auditor has not identified, in a particular circumstance, revenue recognition as a risk of material misstatement due to fraud, the auditor documents the reasons supporting the auditor's conclusion as required by paragraph 110.

## Responses to the Risks of Material Misstatement Due to Fraud

61. **The auditor should determine overall responses to address the assessed risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level and should design and perform further audit procedures whose nature, timing and extent are responsive to the assessed risks at the assertion level.**

62. ISA 330 requires the auditor to perform substantive procedures that are specifically responsive to risks that are assessed as significant risks.

63. The auditor responds to the risks of material misstatement due to fraud in the following ways:

    (a) A response that has an overall effect on how the audit is conducted, that is, increased professional skepticism and a response involving more general considerations apart from the specific procedures otherwise planned.

    (b) A response to identified risks at the assertion level involving the nature, timing and extent of audit procedures to be performed.

    (c) A response to identified risks involving the performance of certain audit procedures to address the risks of material misstatement due to fraud involving management override of controls, given the unpredictable ways in which such override could occur.

64. The response to address the assessed risks of material misstatement due to fraud may affect the auditor's professional skepticism in the following ways:

    (a) Increased sensitivity in the selection of the nature and extent of documentation to be examined in support of material transactions.

    (b) Increased recognition of the need to corroborate management explanations or representations concerning material matters.

65. The auditor may conclude that it would not be practicable to design audit procedures that sufficiently address the risks of material misstatement due to fraud. In such circumstances the auditor considers the implications for the audit (see paragraphs 89 and 103).

### Overall Responses

66. **In determining overall responses to address the risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level the auditor should:**

    (a) **Consider the assignment and supervision of personnel;**

    (b) **Consider the accounting policies used by the entity; and**

(c) **Incorporate an element of unpredictability in the selection of the nature, timing and extent of audit procedures.**

67. The knowledge, skill and ability of the individuals assigned significant engagement responsibilities are commensurate with the auditor's assessment of the risks of material misstatement due to fraud for the engagement. For example, the auditor may respond to identified risks of material misstatement due to fraud by assigning additional individuals with specialized skill and knowledge, such as forensic and IT experts, or by assigning more experienced individuals to the engagement. In addition, the extent of supervision reflects the auditor's assessment of risks of material misstatement due to fraud and the competencies of the engagement team members performing the work.

68. The auditor considers management's selection and application of significant accounting policies, particularly those related to subjective measurements and complex transactions. The auditor considers whether the selection and application of accounting policies may be indicative of fraudulent financial reporting resulting from management's effort to manage earnings in order to deceive financial statement users by influencing their perceptions as to the entity's performance and profitability.

69. Individuals within the entity who are familiar with the audit procedures normally performed on engagements may be more able to conceal fraudulent financial reporting. Therefore, the auditor incorporates an element of unpredictability in the selection of the nature, extent and timing of audit procedures to be performed. This can be achieved by, for example, performing substantive procedures on selected account balances and assertions not otherwise tested due to their materiality or risk, adjusting the timing of audit procedures from that otherwise expected, using different sampling methods, and performing audit procedures at different locations or at locations on an unannounced basis.

**Audit Procedures Responsive to Risks of Material Misstatement Due to Fraud at the Assertion Level**

70. The auditor's responses to address the assessed risks of material misstatement due to fraud at the assertion level may include changing the nature, timing, and extent of audit procedures in the following ways:

    - The nature of audit procedures to be performed may need to be changed to obtain audit evidence that is more reliable and relevant or to obtain additional corroborative information. This may affect both the type of audit procedures to be performed and their combination. Physical observation or inspection of certain assets may become more important or the auditor may choose to use computer-assisted audit techniques to gather more evidence about data contained in significant accounts or electronic transaction files. In addition, the auditor may design

procedures to obtain additional corroborative information. For example, if the auditor identifies that management is under pressure to meet earnings expectations, there may be a related risk that management is inflating sales by entering into sales agreements that include terms that preclude revenue recognition or by invoicing sales before delivery. In these circumstances, the auditor may, for example, design external confirmations not only to confirm outstanding amounts, but also to confirm the details of the sales agreements, including date, any rights of return and delivery terms. In addition, the auditor might find it effective to supplement such external confirmations with inquiries of non-financial personnel in the entity regarding any changes in sales agreements and delivery terms.

- The timing of substantive procedures may need to be modified. The auditor may conclude that performing substantive testing at or near the period end better addresses an assessed risk of material misstatement due to fraud. The auditor may conclude that, given the risks of intentional misstatement or manipulation, audit procedures to extend audit conclusions from an interim date to the period end would not be effective. In contrast, because an intentional misstatement, for example a misstatement involving improper revenue recognition, may have been initiated in an interim period, the auditor may elect to apply substantive procedures to transactions occurring earlier in or throughout the reporting period.
- The extent of the procedures applied reflects the assessment of the risks of material misstatement due to fraud. For example, increasing sample sizes or performing analytical procedures at a more detailed level may be appropriate. Also, computer-assisted audit techniques may enable more extensive testing of electronic transactions and account files. Such techniques can be used to select sample transactions from key electronic files, to sort transactions with specific characteristics, or to test an entire population instead of a sample.

71. If the auditor identifies a risk of material misstatement due to fraud that affects inventory quantities, examining the entity's inventory records may help to identify locations or items that require specific attention during or after the physical inventory count. Such a review may lead to a decision to observe inventory counts at certain locations on an unannounced basis or to conduct inventory counts at all locations on the same date.

72. The auditor may identify a risk of material misstatement due to fraud affecting a number of accounts and assertions, including asset valuation, estimates relating to specific transactions (such as acquisitions, restructurings, or disposals of a segment of the business), and other significant accrued liabilities (such as pension and other post-employment benefit obligations, or environmental remediation liabilities). The risk may also relate to significant

changes in assumptions relating to recurring estimates. Information gathered through obtaining an understanding of the entity and its environment may assist the auditor in evaluating the reasonableness of such management estimates and underlying judgments and assumptions. A retrospective review of similar management judgments and assumptions applied in prior periods may also provide insight about the reasonableness of judgments and assumptions supporting management estimates.

73. Examples of possible audit procedures to address the assessed risks of material misstatement due to fraud are presented in Appendix 2 to this ISA. The appendix includes examples of responses to the auditor's assessment of the risks of material misstatement resulting from both fraudulent financial reporting and misappropriation of assets.

**Audit Procedures Responsive to Management Override of Controls**

74. As noted in paragraph 19, management is in a unique position to perpetrate fraud because of management's ability to directly or indirectly manipulate accounting records and prepare fraudulent financial statements by overriding controls that otherwise appear to be operating effectively. While the level of risk of management override of controls will vary from entity to entity, the risk is nevertheless present in all entities and is a significant risk of material misstatement due to fraud. Accordingly, in addition to overall responses to address the risks of material misstatement due to fraud and responses to address the assessed risks of material misstatement due to fraud at the assertion level, the auditor performs audit procedures to respond to the risk of management override of controls.

75. Paragraphs 76-82 set out the audit procedures required to respond to risk of management override of controls. However, the auditor also considers whether there are risks of management override of controls for which the auditor needs to perform procedures other than those specifically referred to in these paragraphs.

76. **To respond to the risk of management override of controls, the auditor should design and perform audit procedures to:**

(a) **Test the appropriateness of journal entries recorded in the general ledger and other adjustments made in the preparation of financial statements;**

(b) **Review accounting estimates for biases that could result in material misstatement due to fraud; and**

(c) **Obtain an understanding of the business rationale of significant transactions that the auditor becomes aware of that are outside of the normal course of business for the entity, or that otherwise**

**appear to be unusual given the auditor's understanding of the entity and its environment.**

**Journal Entries and Other Adjustments**

77. Material misstatements of financial statements due to fraud often involve the manipulation of the financial reporting process by recording inappropriate or unauthorized journal entries throughout the year or at period end, or making adjustments to amounts reported in the financial statements that are not reflected in formal journal entries, such as through consolidating adjustments and reclassifications. In designing and performing audit procedures to test the appropriateness of journal entries recorded in the general ledger and other adjustments made in the preparation of the financial statements the auditor:

    (a) Obtains an understanding of the entity's financial reporting process and the controls over journal entries and other adjustments;

    (b) Evaluates the design of the controls over journal entries and other adjustments and determines whether they have been implemented;

    (c) Makes inquiries of individuals involved in the financial reporting process about inappropriate or unusual activity relating to the processing of journal entries and other adjustments;

    (d) Determines the timing of the testing; and

    (e) Identifies and selects journal entries and other adjustments for testing.

78. For the purposes of identifying and selecting journal entries and other adjustments for testing, and determining the appropriate method of examining the underlying support for the items selected, the auditor considers the following:

    - *The assessment of the risks of material misstatement due to fraud*—the presence of fraud risk factors and other information obtained during the auditor's assessment of the risks of material misstatement due to fraud may assist the auditor to identify specific classes of journal entries and other adjustments for testing.

    - *Controls that have been implemented over journal entries and other adjustments*—effective controls over the preparation and posting of journal entries and other adjustments may reduce the extent of substantive testing necessary, provided that the auditor has tested the operating effectiveness of the controls.

    - *The entity's financial reporting process and the nature of evidence that can be obtained*—for many entities routine processing of transactions involves a combination of manual and automated steps and procedures. Similarly, the processing of journal entries and other adjustments may involve both manual and automated procedures and controls. When

information technology is used in the financial reporting process, journal entries and other adjustments may exist only in electronic form.

- *The characteristics of fraudulent journal entries or other adjustments*—inappropriate journal entries or other adjustments often have unique identifying characteristics. Such characteristics may include entries (a) made to unrelated, unusual, or seldom-used accounts, (b) made by individuals who typically do not make journal entries, (c) recorded at the end of the period or as post-closing entries that have little or no explanation or description, (d) made either before or during the preparation of the financial statements that do not have account numbers, or (e) containing round numbers or consistent ending numbers.
- *The nature and complexity of the accounts*—inappropriate journal entries or adjustments may be applied to accounts that (a) contain transactions that are complex or unusual in nature, (b) contain significant estimates and period-end adjustments, (c) have been prone to misstatements in the past, (d) have not been reconciled on a timely basis or contain unreconciled differences, (e) contain inter-company transactions, or (f) are otherwise associated with an identified risk of material misstatement due to fraud. In audits of entities that have several locations or components, consideration is given to the need to select journal entries from multiple locations.
- *Journal entries or other adjustments processed outside the normal course of business*—non standard journal entries may not be subject to the same level of internal control as those journal entries used on a recurring basis to record transactions such as monthly sales, purchases and cash disbursements.

79. The auditor uses professional judgment in determining the nature, timing and extent of testing of journal entries and other adjustments. Because fraudulent journal entries and other adjustments are often made at the end of a reporting period, the auditor ordinarily selects the journal entries and other adjustments made at that time. However, because material misstatements in financial statements due to fraud can occur throughout the period and may involve extensive efforts to conceal how the fraud is accomplished, the auditor considers whether there is also a need to test journal entries and other adjustments throughout the period.

**Accounting Estimates**

80. In preparing financial statements, management is responsible for making a number of judgments or assumptions that affect significant accounting estimates and for monitoring the reasonableness of such estimates on an ongoing basis. Fraudulent financial reporting is often accomplished through

intentional misstatement of accounting estimates. In reviewing accounting estimates for biases that could result in material misstatement due to fraud the auditor:

(a) Considers whether differences between estimates best supported by audit evidence and the estimates included in the financial statements, even if they are individually reasonable, indicate a possible bias on the part of the entity's management, in which case the auditor reconsiders the estimates taken as a whole; and

(b) Performs a retrospective review of management judgments and assumptions related to significant accounting estimates reflected in the financial statements of the prior year. The objective of this review is to determine whether there is an indication of a possible bias on the part of management, and it is not intended to call into question the auditor's professional judgments made in the prior year that were based on information available at the time.

81. If the auditor identifies a possible bias on the part of management in making accounting estimates, the auditor evaluates whether the circumstances producing such a bias represent a risk of material misstatement due to fraud. The auditor considers whether, in making accounting estimates, management's actions appear to understate or overstate all provisions or reserves in the same fashion so as to be designed either to smooth earnings over two or more accounting periods, or to achieve a designated earnings level in order to deceive financial statement users by influencing their perceptions as to the entity's performance and profitability.

**Business Rationale for Significant Transactions**

82. The auditor obtains an understanding of the business rationale for significant transactions that are outside the normal course of business for the entity, or that otherwise appear to be unusual given the auditor's understanding of the entity and its environment and other information obtained during the audit. The purpose of obtaining this understanding is to consider whether the rationale (or the lack thereof) suggests that the transactions may have been entered into to engage in fraudulent financial reporting or to conceal misappropriation of assets. In gaining such an understanding the auditor considers the following:

- Whether the form of such transactions appears overly complex (for example, the transaction involves multiple entities within a consolidated group or multiple unrelated third parties).
- Whether management has discussed the nature of and accounting for such transactions with those charged with governance of the entity, and whether there is adequate documentation.

- Whether management is placing more emphasis on the need for a particular accounting treatment than on the underlying economics of the transaction.
- Whether transactions that involve non-consolidated related parties, including special purpose entities, have been properly reviewed and approved by those charged with governance of the entity.
- Whether the transactions involve previously unidentified related parties or parties that do not have the substance or the financial strength to support the transaction without assistance from the entity under audit.



## Evaluation of Audit Evidence

83. As required by ISA 330, the auditor, based on the audit procedures performed and the audit evidence obtained, evaluates whether the assessments of the risks of material misstatement at the assertion level remain appropriate. This evaluation is primarily a qualitative matter based on the auditor's judgment. Such an evaluation may provide further insight about the risks of material misstatement due to fraud and whether there is a need to perform additional or different audit procedures. As part of this evaluation, the auditor considers whether there has been appropriate communication with other engagement team members throughout the audit regarding information or conditions indicative of risks of material misstatement due to fraud.

84. An audit of financial statements is a cumulative and iterative process. As the auditor performs planned audit procedures information may come to the auditor's attention that differs significantly from the information on which the assessment of the risks of material misstatement due to fraud was based. For example, the auditor may become aware of discrepancies in accounting records or conflicting or missing evidence. Also, relationships between the auditor and management may become problematic or unusual. Appendix 3 to this ISA contains examples of circumstances that may indicate the possibility of fraud.

85. **The auditor should consider whether analytical procedures that are performed at or near the end of the audit when forming an overall conclusion as to whether the financial statement as a whole are consistent with the auditor's knowledge of the business indicate a previously unrecognized risk of material misstatement due to fraud.** Determining which particular trends and relationships may indicate a risk of material misstatement due to fraud requires professional judgment. Unusual relationships involving year-end revenue and income are particularly relevant. These might include, for example, uncharacteristically large amounts of income being reported in the last few weeks of the reporting period or unusual transactions; or income that is inconsistent with trends in cash flow from operations.

86. **When the auditor identifies a misstatement, the auditor should consider whether such a misstatement may be indicative of fraud and if there is such an indication, the auditor should consider the implications of the misstatement in relation to other aspects of the audit, particularly the reliability of management representations.**

87. The auditor cannot assume that an instance of fraud is an isolated occurrence. The auditor also considers whether misstatements identified may be indicative of a higher risk of material misstatement due to fraud at a specific location. For example, numerous misstatements at a specific location, even though the cumulative effect is not material, may be indicative of a risk of material misstatement due to fraud.

88. If the auditor believes that a misstatement is or may be the result of fraud, but the effect of the misstatement is not material to the financial statements, the auditor evaluates the implications, especially those dealing with the organizational position of the individual(s) involved. For example, fraud involving a misappropriation of cash from a small petty cash fund normally would be of little significance to the auditor in assessing the risks of material misstatement due to fraud because both the manner of operating the fund and its size would tend to establish a limit on the amount of potential loss, and the custodianship of such funds normally is entrusted to a non-management employee. Conversely, if the matter involves higher-level management, even though the amount itself is not material to the financial statements, it may be indicative of a more pervasive problem, for example, implications about the integrity of management. In such circumstances, the auditor re-evaluates the assessment of the risks of material misstatement due to fraud and its resulting impact on the nature, timing, and extent of audit procedures to respond to the assessed risks. The auditor also reconsiders the reliability of evidence previously obtained since there may be doubts about the completeness and truthfulness of representations made and about the genuineness of accounting records and documentation. The auditor also considers the possibility of collusion involving employees, management or third parties when reconsidering the reliability of evidence.

89. **When the auditor confirms that, or is unable to conclude whether, the financial statements are materially misstated as a result of fraud, the auditor should consider the implications for the audit.** ISA 320, "Audit Materiality" and ISA 701, "Modifications to the Independent Auditor's Report" provide guidance on the evaluation and disposition of misstatements and the effect on the auditor's report.

## Management Representations

90. **The auditor should obtain written representations from management that:**

    (a) **It acknowledges its responsibility for the design and implementation of internal control to prevent and detect fraud;**

    (b) **It has disclosed to the auditor the results of its assessment of the risk that the financial statements may be materially misstated as a result of fraud;**

    (c) **It has disclosed to the auditor its knowledge of fraud or suspected fraud affecting the entity involving:**

    (i) **Management;**

    (ii) **Employees who have significant roles in internal control; or**

    (iii) **Others where the fraud could have a material effect on the financial statements; and**

    (d) **It has disclosed to the auditor its knowledge of any allegations of fraud, or suspected fraud, affecting the entity's financial statements communicated by employees, former employees, analysts, regulators or others.**

91. ISA 580, "Management Representations" provides guidance on obtaining appropriate representations from management in the audit. In addition to acknowledging its responsibility for the financial statements, it is important that, irrespective of the size of the entity, management acknowledges its responsibility for internal control designed and implemented to prevent and detect fraud.

92. Because of the nature of fraud and the difficulties encountered by auditors in detecting material misstatements in the financial statements resulting from fraud, it is important that the auditor obtains a written representation from management confirming that it has disclosed to the auditor the results of management's assessment of the risk that the financial statements may be materially misstated as a result of fraud and its knowledge of actual, suspected or alleged fraud affecting the entity.

## Communications with Management and Those Charged with Governance

93. **If the auditor has identified a fraud or has obtained information that indicates that a fraud may exist, the auditor should communicate these matters as soon as practicable to the appropriate level of management.**

94. When the auditor has obtained evidence that fraud exists or may exist, it is important that the matter be brought to the attention of the appropriate level of

management as soon as practicable. This is so even if the matter might be considered inconsequential (for example, a minor defalcation by an employee at a low level in the entity's organization). The determination of which level of management is the appropriate one is a matter of professional judgment and is affected by such factors as the likelihood of collusion and the nature and magnitude of the suspected fraud. Ordinarily, the appropriate level of management is at least one level above the persons who appear to be involved with the suspected fraud.

95. **If the auditor has identified fraud involving:**

   (a) **Management;**

   (b) **Employees who have significant roles in internal control; or**

   (c) **Others where the fraud results in a material misstatement in the financial statements,**

   **the auditor should communicate these matters to those charged with governance as soon as practicable.**

96. The auditor's communication with those charged with governance may be made orally or in writing. ISA 260, "Communication of Audit Matters with Those Charged with Governance" identifies factors the auditor considers in determining whether to communicate orally or in writing. Due to the nature and sensitivity of fraud involving senior management, or fraud that results in a material misstatement in the financial statements, the auditor reports such matters as soon as practicable and considers whether it is necessary to also report such matters in writing. If the auditor suspects fraud involving management, the auditor communicates these suspicions to those charged with governance and also discusses with them the nature, timing and extent of audit procedures necessary to complete the audit.

97. If the integrity or honesty of management or those charged with governance is doubted, the auditor considers seeking legal advice to assist in the determination of the appropriate course of action.

98. At an early stage in the audit, the auditor reaches an understanding with those charged with governance about the nature and extent of the auditor's communications regarding fraud that the auditor becomes aware of involving employees other than management that does not result in a material misstatement.

99. **The auditor should make those charged with governance and management aware, as soon as practicable, and at the appropriate level of responsibility, of material weaknesses in the design or implementation of internal control to prevent and detect fraud which may have come to the auditor's attention.**

100. If the auditor identifies a risk of material misstatement of the financial statements due to fraud, which management has either not controlled, or for which the relevant control is inadequate, or if in the auditor's judgment there is a material weakness in management's risk assessment process, the auditor includes such internal control deficiencies in the communication of audit matters of governance interest (see ISA 260).

101. **The auditor should consider whether there are any other matters related to fraud to be discussed with those charged with governance of the entity.**[3] Such matters may include for example:

- Concerns about the nature, extent and frequency of management's assessments of the controls in place to prevent and detect fraud and of the risk that the financial statements may be misstated.
- A failure by management to appropriately address identified material weaknesses in internal control.
- A failure by management to appropriately respond to an identified fraud.
- The auditor's evaluation of the entity's control environment, including questions regarding the competence and integrity of management.
- Actions by management that may be indicative of fraudulent financial reporting, such as management's selection and application of accounting policies that may be indicative of management's effort to manage earnings in order to deceive financial statement users by influencing their perceptions as to the entity's performance and profitability.
- Concerns about the adequacy and completeness of the authorization of transactions that appear to be outside the normal course of business.

## Communications to Regulatory and Enforcement Authorities

102. The auditor's professional duty to maintain the confidentiality of client information may preclude reporting fraud to a party outside the client entity. The auditor considers obtaining legal advice to determine the appropriate course of action in such circumstances. The auditor's legal responsibilities vary by country and in certain circumstances, the duty of confidentiality may be overridden by statute, the law or courts of law. For example, in some countries, the auditor of a financial institution has a statutory duty to report the occurrence of fraud to supervisory authorities. Also, in some countries the auditor has a duty to report misstatements to authorities in those cases where management and those charged with governance fail to take corrective action.

---

3 For a discussion of these matters, see ISA 260, "Communication of Audit Matters with Those Charged with Governance."

## Auditor Unable to Continue the Engagement

103. **If, as a result of a misstatement resulting from fraud or suspected fraud, the auditor encounters exceptional circumstances that bring into question the auditor's ability to continue performing the audit the auditor should:**

    (a) **Consider the professional and legal responsibilities applicable in the circumstances, including whether there is a requirement for the auditor to report to the person or persons who made the audit appointment or, in some cases, to regulatory authorities;**

    (b) **Consider the possibility of withdrawing from the engagement; and**

    (c) **If the auditor withdraws:**

        (i) **Discuss with the appropriate level of management and those charged with governance the auditor's withdrawal from the engagement and the reasons for the withdrawal; and**

        (ii) **Consider whether there is a professional or legal requirement to report to the person or persons who made the audit appointment or, in some cases, to regulatory authorities, the auditor's withdrawal from the engagement and the reasons for the withdrawal.**

104. Such exceptional circumstances can arise, for example, when:

    (a) The entity does not take the appropriate action regarding fraud that the auditor considers necessary in the circumstances, even when the fraud is not material to the financial statements;

    (b) The auditor's consideration of the risks of material misstatement due to fraud and the results of audit tests indicate a significant risk of material and pervasive fraud; or

    (c) The auditor has significant concern about the competence or integrity of management or those charged with governance.

105. Because of the variety of the circumstances that may arise, it is not possible to describe definitively when withdrawal from an engagement is appropriate. Factors that affect the auditor's conclusion include the implications of the involvement of a member of management or of those charged with governance (which may affect the reliability of management representations) and the effects on the auditor of a continuing association with the entity.

106. The auditor has professional and legal responsibilities in such circumstances and these responsibilities may vary by country. In some countries, for example, the auditor may be entitled to, or required to, make a statement or report to the person or persons who made the audit appointment or, in some cases, to regulatory authorities. Given the exceptional nature of the

circumstances and the need to consider the legal requirements, the auditor considers seeking legal advice when deciding whether to withdraw from an engagement and in determining an appropriate course of action, including the possibility of reporting to shareholders, regulators or others.[4]

## Documentation

107. **The documentation of the auditor's understanding of the entity and its environment and the auditor's assessment of the risks of material misstatement required by paragraph 122 of ISA 315 should include:**

   (a) **The significant decisions reached during the discussion among the engagement team regarding the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud; and**

   (b) **The identified and assessed risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level and at the assertion level.**

108. **The documentation of the auditor's responses to the assessed risks of material misstatement required by paragraph 73 of ISA 330 should include:**

   (a) **The overall responses to the assessed risks of material misstatements due to fraud at the financial statement level and the nature, timing and extent of audit procedures, and the linkage of those procedures with the assessed risks of material misstatement due to fraud at the assertion level; and**

   (b) **The results of the audit procedures, including those designed to address the risk of management override of controls.**

109. **The auditor should document communications about fraud made to management, those charged with governance, regulators and others.**

110. **When the auditor has concluded that the presumption that there is a risk of material misstatement due to fraud related to revenue recognition is not applicable in the circumstances of the engagement, the auditor should document the reasons for that conclusion.**

111. The extent to which these matters are documented is for the auditor to determine using professional judgment.



[4] The IFAC *Code of Ethics for Professional Accountants* provides guidance on communications with a proposed successor auditor.

## Effective Date

112. This ISA is effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15, 2004.

## Public Sector Perspective

1. *ISA 240 is applicable in all material respects to audits of public sector entities.*
2. *In the public sector the scope and nature of the audit relating to the prevention and detection of fraud may be affected by legislation, regulation, ordinances or ministerial directives. The terms of the mandate may be a factor that the auditor needs to take into account when exercising judgment.*
3. *Requirements for reporting fraud, whether or not discovered through the audit process often may be subject to specific provisions of the audit mandate or related legislation or regulation in line with paragraph 102 of the ISA.*
4. *In many cases in the public sector the option of withdrawing from the engagement as suggested in paragraph 103 of the ISA may not be available to the auditor due to the nature of the mandate or public interest considerations.*

# INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 240 (REDRAFTED)

# THE AUDITOR'S RESPONSIBILITIES RELATING TO FRAUD IN AN AUDIT OF FINANCIAL STATEMENTS

(Effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15, 2008)*



## CONTENTS

---

International Standard on Auditing (ISA) 240 (Redrafted), "The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements" should be read in the context of the "Preface to the International Standards on Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance and Related Services," which sets out the authority of ISAs.



* See footnote 1.

## Introduction

### Scope of this ISA

1. This International Standard on Auditing (ISA) deals with the auditor's responsibilities relating to fraud in an audit of financial statements. Specifically, it expands on how ISA 315, "Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement Through Understanding the Entity and Its Environment," and ISA 330, "The Auditor's Responses to Assessed Risks," are to be applied in relation to risks of material misstatement due to fraud.

*Characteristics of Fraud*

2. Misstatements in the financial statements can arise from either fraud or error. The distinguishing factor between fraud and error is whether the underlying action that results in the misstatement of the financial statements is intentional or unintentional.

3. Although fraud is a broad legal concept, for the purposes of the ISAs, the auditor is concerned with fraud that causes a material misstatement in the financial statements. Two types of intentional misstatements are relevant to the auditor – misstatements resulting from fraudulent financial reporting and misstatements resulting from misappropriation of assets. Although the auditor may suspect or, in rare cases, identify the occurrence of fraud, the auditor does not make legal determinations of whether fraud has actually occurred. (Ref: Para. A1-A6)

*Responsibility for the Prevention and Detection of Fraud*

4. The primary responsibility for the prevention and detection of fraud rests with both those charged with governance of the entity and management. It is important that management, with the oversight of those charged with governance, place a strong emphasis on fraud prevention, which may reduce opportunities for fraud to take place, and fraud deterrence, which could persuade individuals not to commit fraud because of the likelihood of detection and punishment. This involves a commitment to creating a culture of honesty and ethical behavior which can be reinforced by an active oversight by those charged with governance. In exercising oversight responsibility, those charged with governance consider the potential for override of controls or other inappropriate influence over the financial reporting process, such as efforts by management to manage earnings in order to influence the perceptions of analysts as to the entity's performance and profitability.

*Responsibilities of the Auditor*

5. An auditor conducting an audit in accordance with ISAs is responsible for obtaining reasonable assurance that the financial statements taken as a whole are free from material misstatement, whether caused by fraud or error. As described in ISA 200, "Objective and General Principles Governing an Audit of Financial Statements," owing to the inherent limitations of an audit, there is an unavoidable risk that some material misstatements of the financial statements will not be detected, even though the audit is properly planned and performed in accordance with the ISAs.

6. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than the risk of not detecting one resulting from error. This is because fraud may involve sophisticated and carefully organized schemes designed to conceal it, such as forgery, deliberate failure to

record transactions, or intentional misrepresentations being made to the auditor. Such attempts at concealment may be even more difficult to detect when accompanied by collusion. Collusion may cause the auditor to believe that audit evidence is persuasive when it is, in fact, false. The auditor's ability to detect a fraud depends on factors such as the skillfulness of the perpetrator, the frequency and extent of manipulation, the degree of collusion involved, the relative size of individual amounts manipulated, and the seniority of those individuals involved. While the auditor may be able to identify potential opportunities for fraud to be perpetrated, it is difficult for the auditor to determine whether misstatements in judgment areas such as accounting estimates are caused by fraud or error.

7. Furthermore, the risk of the auditor not detecting a material misstatement resulting from management fraud is greater than for employee fraud, because management is frequently in a position to directly or indirectly manipulate accounting records, present fraudulent financial information or override control procedures designed to prevent similar frauds by other employees.

8. When obtaining reasonable assurance, the auditor is responsible for maintaining an attitude of professional skepticism throughout the audit, considering the potential for management override of controls and recognizing the fact that audit procedures that are effective for detecting error may not be effective in detecting fraud. The requirements in this ISA are designed to assist the auditor in identifying and assessing the risks of material misstatement due to fraud and in designing procedures to detect such misstatement.

**Effective Date**

9. This ISA is effective for audits of financial statements for periods beginning on or after December 15, 2008.[1]

## Objectives

10. The objectives of the auditor are:

    (a) To identify and assess the risks of material misstatement of the financial statements due to fraud;

    (b) To obtain sufficient appropriate audit evidence about the assessed risks of material misstatement due to fraud, through designing and implementing appropriate responses; and

    (c) To respond appropriately to identified or suspected fraud.

## Definitions

11. For purposes of the ISAs, the following terms have the meanings attributed below:

    (a) Fraud – An intentional act by one or more individuals among management, those charged with governance, employees, or third parties, involving the use of deception to obtain an unjust or illegal advantage.

[1] This effective date is provisional but it will not be earlier than December 15, 2008.

(b) Fraud risk factors – Events or conditions that indicate an incentive or pressure to commit fraud or provide an opportunity to commit fraud.

## Requirements

### Professional Skepticism

12. In accordance with ISA 200, the auditor shall maintain an attitude of professional skepticism throughout the audit, recognizing the possibility that a material misstatement due to fraud could exist, notwithstanding the auditor's past experience of the honesty and integrity of the entity's management and those charged with governance. (Ref: Para. A7- A8)

13. Unless the auditor has reason to believe the contrary, the auditor may accept records and documents as genuine. If conditions identified during the audit cause the auditor to believe that a document may not be authentic or that terms in a document have been modified but not disclosed to the auditor, the auditor shall investigate further. (Ref: Para. A9)

14. Where responses to inquiries of management or those charged with governance are inconsistent, the auditor shall investigate the inconsistencies.

### Discussion Among the Engagement Team

15. ISA 315 requires a discussion among the engagement team members and a determination by the engagement partner of which matters are to be communicated to those team members not involved in the discussion. This discussion shall place particular emphasis on how and where the entity's financial statements may be susceptible to material misstatement due to fraud, including how fraud might occur. The discussion shall occur setting aside beliefs that the engagement team members may have that management and those charged with governance are honest and have integrity. (Ref: Para. A10-A11)

### Risk Assessment Procedures and Related Activities

16. When performing risk assessment procedures and related activities to obtain an understanding of the entity and its environment, including the entity's internal control, required by ISA 315, the auditor shall perform the procedures in paragraphs 17-24 to obtain information for use in identifying the risks of material misstatement due to fraud.

*Management and Others within the Entity*

17. The auditor shall make inquiries of management regarding:

    (a) Management's assessment of the risk that the financial statements may be materially misstated due to fraud, including the nature, extent and frequency of such assessments; (Ref: Para. A12-A13)

    (b) Management's process for identifying and responding to the risks of fraud in the entity, including any specific risks of fraud that management has identified or that have been brought to its attention, or classes of transactions, account balances, or disclosures for which a risk of fraud is likely to exist; (Ref: Para. A14)

    (c) Management's communication, if any, to those charged with governance regarding its processes for identifying and responding to the risks of fraud in the entity; and

(d) Management's communication, if any, to employees regarding its views on business practices and ethical behavior.

18. The auditor shall make inquiries of management, and others within the entity as appropriate, to determine whether they have knowledge of any actual, suspected or alleged fraud affecting the entity. (Ref: Para. A15-A17)

19. For those entities that have an internal audit function, the auditor shall make inquiries of internal audit to determine whether it has knowledge of any actual, suspected or alleged fraud affecting the entity, and to obtain its views about the risks of fraud. (Ref: Para. A18)

*Those Charged with Governance*

20. Unless all of those charged with governance are involved in managing the entity, the auditor shall obtain an understanding of how those charged with governance exercise oversight of management's processes for identifying and responding to the risks of fraud in the entity and the internal control that management has established to mitigate these risks. (Ref: Para. A19-A21)

21. The auditor shall make inquiries of those charged with governance to determine whether they have knowledge of any actual, suspected or alleged fraud affecting the entity. These inquiries are made in part to corroborate the responses to the inquiries of management.

*Unusual or Unexpected Relationships Identified*

22. The auditor shall evaluate whether unusual or unexpected relationships that have been identified in performing analytical procedures, including those related to revenue accounts, may indicate risks of material misstatement due to fraud.

*Other Information*

23. The auditor shall consider whether other information obtained by the auditor indicates risks of material misstatement due to fraud. (Ref: Para. A22)

*Evaluation of Fraud Risk Factors*

24. The auditor shall evaluate whether the information obtained from the other risk assessment procedures and related activities performed indicates that one or more fraud risk factors are present. While fraud risk factors may not necessarily indicate the existence of fraud, they have often been present in circumstances where frauds have occurred and therefore may indicate risks of material misstatement due to fraud. (Ref: Para. A23-A27)

**Identification and Assessment of the Risks of Material Misstatement Due to Fraud**

25. In accordance with ISA 315, the auditor shall identify and assess the risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level, and at the assertion level for classes of transactions, account balances and disclosures.

26. When identifying and assessing the risks of material misstatement due to fraud, the auditor shall, based on a presumption that there are risks of fraud in revenue recognition, evaluate which types of revenue, revenue transactions or assertions give rise to such risks. Paragraph 47 specifies the documentation required when the auditor concludes that the presumption is

not applicable in the circumstances of the engagement and, accordingly, has not identified revenue recognition as a risk of material misstatement due to fraud. (Ref: Para. A28-A30)

27. The auditor shall treat those assessed risks of material misstatement due to fraud as significant risks and accordingly, to the extent not already done so, the auditor shall obtain an understanding of the entity's related controls, including control activities, relevant to such risks. (Ref: Para. A31-A32)

## Responses to the Assessed Risks of Material Misstatement Due to Fraud

*Overall Responses*

28. In accordance with ISA 330, the auditor shall determine overall responses to address the assessed risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level. (Ref: Para. A33)

29. In determining overall responses to address the assessed risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level, the auditor shall:

    (a) Assign and supervise personnel taking account of the knowledge, skill and ability of the individuals to be given significant engagement responsibilities and the auditor's assessment of the risks of material misstatement due to fraud for the engagement; (Ref: Para. A34-A35)

    (b) Evaluate whether the selection and application of accounting policies by the entity, particularly those related to subjective measurements and complex transactions, may be indicative of fraudulent financial reporting resulting from management's effort to manage earnings; and

    (c) Incorporate an element of unpredictability in the selection of the nature, timing and extent of audit procedures. (Ref: Para. A36)

*Audit Procedures Responsive to Assessed Risks of Material Misstatement Due to Fraud at the Assertion Level*

30. In accordance with ISA 330, the auditor shall design and perform further audit procedures whose nature, timing and extent are responsive to the assessed risks of material misstatement due to fraud at the assertion level. (Ref: Para. A37-A40)

*Audit Procedures Responsive to Risks Related to Management Override of Controls*

31. Management is in a unique position to perpetrate fraud because of management's ability to manipulate accounting records and prepare fraudulent financial statements by overriding controls that otherwise appear to be operating effectively. Although the level of risk of management override of controls will vary from entity to entity, the risk is nevertheless present in all entities. Due to the unpredictable way in which such override could occur, it is a risk of material misstatement due to fraud and thus a significant risk.

32. Irrespective of the auditor's assessment of the risks of management override of controls, the auditor shall design and perform audit procedures to:

(a) Test the appropriateness of journal entries recorded in the general ledger and other adjustments made in the preparation of the financial statements. In designing and performing audit procedures for such tests, the auditor shall:

  (i) Make inquiries of individuals involved in the financial reporting process about inappropriate or unusual activity relating to the processing of journal entries and other adjustments;

  (ii) Select journal entries and other adjustments made at the end of a reporting period; and

  (iii) Consider the need to test journal entries and other adjustments throughout the period. (Ref: Para. A41-A44)

(b) Review accounting estimates for biases and evaluate whether the circumstances producing the bias, if any, represent a risk of material misstatement due to fraud. In performing this review, the auditor shall:

  (i) Evaluate whether the judgments and decisions made by management in making the accounting estimates included in the financial statements, even if they are individually reasonable, indicate a possible bias on the part of the entity's management that may represent a risk of material misstatement due to fraud. If so, the auditor shall reevaluate the accounting estimates taken as a whole; and

  (ii) Perform a retrospective review of management judgments and assumptions related to significant accounting estimates reflected in the financial statements of the prior year. (Ref: Para. A45-A46)

(c) For significant transactions that are outside the normal course of business for the entity, or that otherwise appear to be unusual given the auditor's understanding of the entity and its environment and other information obtained during the audit, the auditor shall evaluate whether the business rationale (or the lack thereof) of the transactions suggests that they may have been entered into to engage in fraudulent financial reporting or to conceal misappropriation of assets. (Ref: Para. A47)

33. The auditor shall determine whether, in order to respond to the identified risks of management override of controls, the auditor needs to perform other audit procedures in addition to those specifically referred to above (i.e., when there are specific additional risks of management override that are not covered as part of the procedures performed to address the requirements in paragraph 32).

**Evaluation of Audit Evidence** (Ref: Para. A48)

34. The auditor shall evaluate whether analytical procedures that are performed when forming an overall conclusion as to whether the financial statements as a whole are consistent with the auditor's understanding of the entity and its environment indicate a previously unrecognized risk of material misstatement due to fraud. (Ref: Para. A49)

35. When the auditor identifies a misstatement, the auditor shall evaluate whether such a misstatement is indicative of fraud. If there is such an indication, the auditor shall evaluate the implications of the misstatement in relation to other aspects of the audit, particularly the

reliability of management representations, recognizing that an instance of fraud is unlikely to be an isolated occurrence. (Ref: Para. A50)

36. If the auditor identifies a misstatement, whether material or not, and the auditor has reason to believe that it is or may be the result of fraud and that management (in particular, senior management) is involved, the auditor shall reevaluate the assessment of the risks of material misstatement due to fraud and its resulting impact on the nature, timing and extent of audit procedures to respond to the assessed risks. The auditor shall also consider whether circumstances or conditions indicate possible collusion involving employees, management or third parties when reconsidering the reliability of evidence previously obtained. (Ref: Para. A51)

37. When the auditor confirms that, or is unable to conclude whether, the financial statements are materially misstated as a result of fraud the auditor shall evaluate the implications for the audit. (Ref: Para. A52)

**Auditor Unable to Continue the Engagement**

38. If, as a result of a misstatement resulting from fraud or suspected fraud, the auditor encounters exceptional circumstances that bring into question the auditor's ability to continue performing the audit, the auditor shall:

    (a) Determine the professional and legal responsibilities applicable in the circumstances, including whether there is a requirement for the auditor to report to the person or persons who made the audit appointment or, in some cases, to regulatory authorities;

    (b) Consider whether it is appropriate to withdraw from the engagement, where withdrawal from the engagement is legally permitted; and

    (c) If the auditor withdraws:

        (i) Discuss with the appropriate level of management and those charged with governance the auditor's withdrawal from the engagement and the reasons for the withdrawal; and

        (ii) Determine whether there is a professional or legal requirement to report to the person or persons who made the audit appointment or, in some cases, to regulatory authorities, the auditor's withdrawal from the engagement and the reasons for the withdrawal. (Ref: Para. A53-A56)

**Management Representations**

39. The auditor shall obtain written representations from management that:

    (a) It acknowledges its responsibility for the design, implementation and maintenance of internal control to prevent and detect fraud;

    (b) It has disclosed to the auditor the results of its assessment of the risk that the financial statements may be materially misstated as a result of fraud;

    (c) It has disclosed to the auditor its knowledge of fraud or suspected fraud affecting the entity involving:

(i) Management;

(ii) Employees who have significant roles in internal control; or

(iii) Others where the fraud could have a material effect on the financial statements; and

(d) It has disclosed to the auditor its knowledge of any allegations of fraud, or suspected fraud, affecting the entity's financial statements communicated by employees, former employees, analysts, regulators or others. (Ref: Para. A57-A58)

**Communications To Management and With Those Charged With Governance**

40. If the auditor has identified a fraud or has obtained information that indicates that a fraud may exist, the auditor shall communicate these matters on a timely basis to the appropriate level of management in order to inform those with primary responsibility for the prevention and detection of fraud of matters relevant to their responsibilities. (Ref: Para. A59)

41. Unless all of those charged with governance are involved in managing the entity, if the auditor has identified or suspects fraud involving:

(a) Management;

(b) Employees who have significant roles in internal control; or

(c) Others where the fraud results in a material misstatement in the financial statements,

the auditor shall communicate these matters to those charged with governance on a timely basis. If the auditor suspects fraud involving management, the auditor shall communicate these suspicions to those charged with governance and discuss with them the nature, timing and extent of audit procedures necessary to complete the audit. (Ref: Para. A60-A62)

42. In accordance with ISA 260 (Revised), "Communication with Those Charged with Governance,"[2] the auditor shall communicate with those charged with governance any other matters related to fraud that are, in the auditor's judgment, relevant to their responsibilities. (Ref: Para. A63)

**Communications to Regulatory and Enforcement Authorities**

43. If the auditor has identified or suspects a fraud, the auditor shall determine whether there is a responsibility to report the occurrence or suspicion to a party outside the entity. Although the auditor's professional duty to maintain the confidentiality of client information may preclude such reporting, the auditor's legal responsibilities may override the duty of confidentiality in some circumstances. (Ref: Para. A64-A66)

**Documentation**

44. The auditor's documentation of the understanding of the entity and its environment and the assessment of the risks of material misstatement required by ISA 315 shall include:

---

[2] Close off document approved May 2006.

(a) The significant decisions reached during the discussion among the engagement team regarding the susceptibility of the entity's financial statements to material misstatement due to fraud; and

(b) The identified and assessed risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level and at the assertion level.

45. The auditor's documentation of the responses to the assessed risks of material misstatement required by ISA 330 shall include:

(a) The overall responses to the assessed risks of material misstatement due to fraud at the financial statement level and the nature, timing and extent of audit procedures, and the linkage of those procedures with the assessed risks of material misstatement due to fraud at the assertion level; and

(b) The results of the audit procedures, including those designed to address the risk of management override of controls.

46. The auditor shall document communications about fraud made to management, those charged with governance, regulators and others.

47. When the auditor has concluded that the presumption that there is a risk of material misstatement due to fraud related to revenue recognition is not applicable in the circumstances of the engagement, the auditor shall document the reasons for that conclusion.



* * *

## ABSTRACT

*Abu Alrob, Moath Abdlkareem.* "The extent of Palestinian Auditors' Compliance of International Auditing Standards No. 240 concerning Auditors' Responsibility for Detecting and Preventing Fraud: An Empirical Study". *Unpublished Master Thesis in Accounting, Yarmouk University, 2007* (Supervisor: Prof. Dr. Munther Talal Momany).

This study aims at identifying the views of the external auditors regarding their responsibility toward detecting fraud and error in Palestine, and to investigate the extent to which Palestinian Certified Public Accountants comply with International Auditing Standard No. (240) concerning their responsibility for detecting and prevention fraud. To achieve study goals, the researcher selected a sample of (104) auditors who currently working in (81) audit firms in West Bank out of a population of (180) auditors. Eighty six questionnaire were retrieved with an (47.8%) response rate from the population.

The findings revealed that Palestinian auditors are well aware to their responsibility of detecting fraud and error with an (70.2%) compliance rate. In addition, the results showed significant differences in the respondents' perceptions of their responsibility to detect and prevent fraud at (0.05) level of significance. This difference was due to academic qualification in favor of high studies' degree (vs. Bachelor and diploma) degree holders. The findings further revealed that Palestinian Certified Public Accountants adherence to the International Auditing Standard No. (240) with an (80.8%) rate. Furthermore, no statistically differences (at $\alpha \leq 0.05$) were detected regarding other demographic variables of the sample of the study.

**Keywords**: Fraud, Error, International Auditing Standards, International Standard on Auditing No. 240, Accounting, Auditing, Auditors, Palestine.